

دليل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية AECID" لتعميم
منظور النوع الاجتماعي

ديباجة



بذل التعاون الإنمائي الإسباني خلال السنوات الأخيرة جهوداً حثيثة من أجل التقدم على صعيد أجندة فعالية وجودة المساعدات. وعلى مدى هذا المشوار، أولت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID أهمية قصوى لتعميم منظوري النوع الاجتماعي والبيئة، بوصفه عنصراً يحظى باعتراف الجميع كمفتاح للأجندة المذكورة. وقد حازت جهودنا في هذا المجال على تقدير مشهود على الصعيد الدولي من طرف هيئات من مكانة "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD"، إلى جانب مانحين ومؤسسات ومنظمات أخرى من البلدان الشريكة.

وتكرّس "الأجندة الجديدة للتعاون 2030" الالتزام الذي ينبغي أن نتحلى به إلى جانب كافة المؤسسات، حيال هذه المقاربات، وذلك من خلال حياتنا لأدوات اجتماعية وبيئية تدرج ضمن أنظمتنا للمساءلة.

ولهذا، فإنه لشرف لنا أن نقدم هذا الدليل كأداة عملية لعملنا اليومي، لبلورة الاختصاصات التي ينص عليها "المخطط العام الرابع" و"الخطة الإستراتيجية للوكالة".

ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجهنا الآن، في التطبيق، حيث أن سر نجاح تقدمنا سيكون صبر ومتابعة والتزام كافة موظفي الوكالة.

قسم التعاون القطاعي
مديرية التعاون متعدد الأطراف والأفقي والمالي
الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

دليل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، لتعميم منظور النوع الاجتماعي

© AECID, 2015

Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo (AECID)

Av. Reyes Católicos, 4

28040 Madrid, Spain

الهاتف: +34915838100

NIPO—502-15-060-X

www.aecid.es

الترجمة: عبد الرحيم عبقرى

الإدارة والتنسيق - بيتريث ألباريتش فيريرو، مسؤولة مجال النوع الاجتماعي. قسم التعاون القطاعي. مديرية التعاون متعدد الأطراف والأفقي والمالي.

يعتبر هذا الدليل، ثمرة عمل تعاوني استغرق ما يزيد عن السنة، تحت إشراف "قسم النوع الاجتماعي" في الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية "AECID" (إدارة التعاون القطاعي / مديرية التعاون متعدد الأطراف والأفقي والمالي)، بمساعدة والتزام وانخراط كافة فعاليات الوكالة.

وتمثلت نقطة الانطلاقة في إيجاد تشخيص لمختلف المبادرات التي تم إعدادها في كنف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID، والتي تم إنجازها ضمن مجال اعتماد التعميم على مدى السنوات الأخيرة. وقد عكست الحصيلة النهائية كم ونوعية الممارسات التي تم إعدادها سواء في مقر الوكالة أو في بلدان التنفيذ، الأمر الذي مثل انطلاقة قوية لعملنا. وعلاوة على ذلك، اعتمدنا كمرجعية، على عدة تجارب لمانحين آخرين وحالات أخرى من الواقع، سواء على الصعيد العام أو الخاص، للبلدان الشريكة للتعاون الإنمائي الإسباني. وقد ساعد هذا المعطى على إنجاز صياغة أولى لهذا الدليل الكتيب، أتاحت الانخراط في حوار مع سائر وحدات الوكالة، من أجل معرفة اهتماماتها وتكييف المحتويات مع احتياجاتها. وكانت ثمرة ذلك الحوار، هذا الدليل الكتيب.

كما أنه لم يكن لهذا الدليل أن يرى النور لولا الإسهامات القيمة للعديد من الأشخاص الذين بذلوا أوقاتهم من أجل مساعدتنا على مراجعة فحوى الدليل والذين نكن لهم أسمى تعابير الامتنان. ونعرب بداية عن شكرنا الجزيل للمستشارة كارمن رودريغيث لوسادا، عن عملها ودعمها بشأن إعداد التشخيص والصيغيات الأولى للدليل التي كانت ذات أهمية قصوى.

وتجدر الإشارة إلى أن تجربة التعاون التي قامت بها "مجموعة العمل" سواء في المقر أو ميدانيا من أجل اعتماد التعميم، كانت مفيدة جدا، حيث استفادت هذه الوثيقة من خبرة أفرادها إلى جانب الرؤية الميدانية التي أسهمت بها المكاتب التقنية للتعاون، والمنظور الشامل لوحدة التخطيط والفعالية وجودة المساعدة ووحدة النوع الاجتماعي التابعة للأمانة العامة للتعاون الدولي من أجل التنمية و وحدات أخرى. وقد كان كل ذلك حيويًا من أجل تحسين نوعية وإتساق الوثيقة النهائية.

التصميم الأصلي والتصنيف— Frank Martínez Soriano. frank@frankmartinezportfolio.com

	الصفحة
تقديم: من المعني بهذا الدليل	7
هدف هذا الدليل وكيفية استخدامه	8
1. وصايا من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي	10
2. إطار المفهوم	13
1.2. ماهو منظور النوع الاجتماعي	14
2.2. ما ضرورة اعتماد المساواة بين الجنسين في عمليات التنمية؟	15
3.2. النوع الاجتماعي في التعاون الدولي: التطور التاريخي	16
4.2. فوارق بين المنظور القطاعي ومنظور تعميمي	17
5.2. مفاهيم أخرى أساسية لعملانا بشأن اعتماد التعميم	18
3. الإطار التشريعي	23
1.3. الأجنحة الدولية للنوع الاجتماعي والتنمية	24
2.3. التعاون الإنمائي الإسباني	28
4. توجيهات من أجل عمليات التخطيط	31
1.4. أطر شراكة البلد	34
2.4. برنامج البلد للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID	39
5. توجيهات عامة لعمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"	43
6. توجيهات خاصة وفق أدوات التعاون والإجراءات الإدارية	59
1.6. مشاريع واتفاقات مع منظمات غير حكومية إنمائية	60
2.6. مشاريع التجديد من أجل التنمية	63
3.6. عمليات "صندوق التعاون للمياه والصرف الصحي لأمريكا اللاتينية والكاريبي"	65
4.6. عمليات مباشرة لدعم التعاون الدولي	70
5.6. مساعدات موجهة من خلال الهيئات الدولية	71
6.6. اتفاقات تفويض	75
7.6. عمليات رؤوس أموال وعمليات اعتماد "صندوق تحفيز التنمية FONPRODE"	77
8.6. مساعدة برمجية	80
7. توجيهات خاصة من أجل سائر مجالات التدخل	83
1.7. العمل الإنساني	84
2.7. التعليم من أجل التنمية	87
علبة الأدوات	93
1. قائمة التحقق من اعتماد التعميم وفق القطاعات	94
2. مؤشرات النوع الاجتماعي	103
3. استخدام علامات النوع الاجتماعي	122
4. أطر لتحليل النوع الاجتماعي	126
5. توصيات من أجل استخدام الخطاب الدامج	128
6. مصفوفة النتائج بمنظور النوع الاجتماعي: أسئلة نموذجية	130
7. توجيهات من أجل تأسيس منظور النوع الاجتماعي	132
بيبلوغرافيا	136
مراجع إلكترونية	140
قائمة المختزلات والحروف الأولى	141
ملاحظات أسفل الصفحة	142



تقديم



"إذا لم يتم إدماج بُعد النوع الاجتماعي في التنمية، فإن هذه الأخيرة ستكون مهددة. وإذا لم تساعد الاستراتيجيات الرامية إلى تقليص الفقر، على ترقية النساء، فإنها لن تعود بالنفع على المجتمع برمته".

تقرير عن التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1997

وعلى الرغم من التقدم المحرز وبعد عشرين سنة من اعتماد "منهاج عمل بيجين" خلال المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، وخارطة الطريق من أجل تحقيق المساواة بين النساء والرجال، فإن التحدي ما زال قائماً: حيث أنه لم ينجح أي بلد في العالم بشكل كامل في تحقيق المساواة وما زالت العديد من النساء والفتيات يعانين من عدة أشكال من التمييز والحرمان والتهميش على مدى كل مراحل حياتهن.

يستند التزام "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" حيال المساواة بين الجنسين، إلى مزيد من عقدين من الزمن من المعارف والتجارب، حيث يعتبر اعتماد التعميم في منظور النوع الاجتماعي، مأمورية نصت عليها الخطة المديرية الرابعة للتعاون الإسباني وأحد الخطوط الأولوية لخطة العمل القطاعي للنوع الاجتماعي والتنمية في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".

ويحتّم علينا تحدي المساواة بين الجنسين أن نقوم بخطوة نهائية وتبني "رؤية النوع الاجتماعي" في عملنا اليومي. ومن أجل ذلك، من الأهمية بمكان أن نستخدم أداة عملية تتيح لنا التعرف على القضايا الرئيسية التي يجب أن نستحضرها لدى تقييم درجة إسهام عمل "الوكالة" في إتاحة حضور النساء وتحفيز دورهن كفاعلات في التنمية وتحقيق المساواة المذكورة.

وبهذه الصورة يسهم هذا الدليل الكتيب في مؤسسة ثقافة تعميم النوع الاجتماعي التي انطلقت من إعداد تشخيص لكيفية تنظيم الدروس والعبر المستفادة على مدى هذه السنوات وتلبية ضرورة الحصول على دليل يجمع كل الأدوات المتاحة في الوقت الحاضر ويجيب بشكل عملي على السؤال التالي: ما هي الجوانب التي يجب أن أراعيها في عملي من أجل ضمان اعتماد تعميم منظور النوع الاجتماعي؟

كما أن تطبيق مضامينه، لا يقتصر فقط على خبرات النوع الاجتماعي بل على كافة موظفي "الوكالة"، حيث أن التدريب يمثل إحدى "الأدوات" الأخرى التي تساعد على تفعيل هذا الدليل.

هدف هذا الدليل وكيفية استخدامه



يتمثل هدف هذا الدليل في منح موظفي "الوكالة" (في المقر وميدانيا)، توجيهات وإرشادات قابلة للتطبيق سواء على عمليات التخطيط الإستراتيجي كما عمليات التدخل وذلك إجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي، في عملي اليومي؟

وأول خطوة لتطبيق فحوى الدليل هي معرفة كيفية استخدامه، حيث أنه ينتظم ضمن عدة مستويات للقراءة من أجل تلبية احتياجات كل مستخدم. وبالتالي نوصي بعدم التعامل مع الدليل ككل بل التركيز على تلك الفصول الأكثر ملاءمة وفق العملية التي أنت بصدها (المشاركة في إعداد "إطار شراكة البلد" وتقييم صياغة مشروع ما أو تحليل مقترح للتقييم،... إلخ).

وهكذا، يجب أن تأخذ في الحسبان، لدى استخدامك للدليل، ما يلي:

1 إذا ما كان موضوع النوع الاجتماعي غير معروف لديك، فلا بد من مراجعة الفصول 2 "إطار المفهوم" و 3 "الإطار التشريعي" حيث يتم الرد على السؤال التالي: ما هو منظور النوع الاجتماعي؟ إضافة إلى معنى اعتماد التعميم وإبراز المبادئ والالتزامات الدولية ومسيرة التعاون الإنمائي الأسباني.

2 وفي حال مشاركتك في عملية التخطيط الإستراتيجي على صعيد المقر أو الميدان، فإن الفصل 4 يقدم لك قائمة التحقق من كل المسائل التي تتيح لك التأكد مما إذا كانت كل مرحلة تشمل اعتماد التعميم بشكل سليم.

3 وأما الفصل 5 "توجيهات عامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية "AECID"، فإنه أساسي في حال كونك تعمل على المستوى العملي في مرحلة تصميم عملية تدخل ذات طابع ثنائي من خلال تقييم صياغة عمليات التدخل والمشاركة في لجنة تتبع أو مراجعة مقترحات تقييم عمليات التدخل.

4 ويتكامل الفصل 5 مع التوجيهات الخاصة التي ستجدها في الفصل 6 للأدوات (مثلا، المشاريع والاتفاقات ومشاريع التجديد وصندوق التعاون للماء والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وغيرها) والفصل 7 في حال كون المشروع عملا إنسانيا أو للتعليم من أجل التنمية.

5 وفي كل فصل ستجد ما يلي:

- أدوات متاحة من "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية" "AECID"، ذات طابع عام، وإن كانت غير خاصة باعتماد التعميم فإنها تشمل إشارات له.
- "توجيهات من أجل اعتماد التعميم" تسمح لك بفهم أحسن للأدوات المذكورة وإكمال تحليك إلى جانب مسائل هامة أخرى.

6 ويشار إلى أن هذه التوجيهات لا نستعيز بها عن مضامين "إستراتيجية النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي الإسباني" ولا سائر الكتيبات والأدوات المعتمدة في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية" "AECID" بل هي مكملة لها وتقدم توجيهات إضافية للتحسين، يرمي إلى ترشيد تحديثها في المستقبل.

7 وتتسم المسائل بطابع توجيهي وبالتالي فليس المطلوب منك أن تجيب عليها جميعا، بل أن تختار ما يناسب أكثر العملية أو الأداة أو نوع التدخل الذي أنت بصده.

8 ورغم أننا نطرح المسائل وفق صيغة "قائمة التحقق" برفقة جواب "مغلق" (✓✗)، الحقيقة أنه لا توجد أجوبة وحيدة ولا تلقائية، بل هي دعوة إلى التفكير بخصوص تلك المسائل.

9 وفي حال كون جوابك على إحدى المسائل، سلبيا (✗)، فذلك يعني أنك إذا كنت في عملية الإعداد (مثلا للملاحظة مفهوم في عملية "إطار شراكة البلد" أو صياغة تدخل ثنائي)، فإنه ينبغي تعزيز ذلك الجانب، وأما في حال التقييم فعليك تقديم توصية من أجل التحسين.

10 ومن الأهمية بمكان، الحرص على مراعاة توجيهات اعتماد التعميم هذه الواردة في الفصول 5 و6 و7، عند مراجعة الاستمارات والكتيبات أو التعليمات المتعلقة بالأدوات من أجل إدراجها كمسائل ينبغي أن تبرز لدى تحديد أو صياغة عمليات التدخل. وهكذا يصبح من المعقول أن نطبق لاحقا "قائمة التحقق" في تقييم ما.

11 ولا يمكننا أن نغفل أن محور النوع الاجتماعي، يتغير وفق السياق الجغرافي، وبالتالي لابد من بذل جهود من أجل تأويل وتكييف المسائل المقترحة لكل عملية تدخل أو واقع مختلف.

12 وتقدم لك علبة الأدوات وسائل تكميلية تساعدك على تطبيق اعتماد التعميم بشكل عملي جدا.

13 ومن أجل تيسير استخدام الدليل، فإن الأيقونات التالية ستساعدك على ذلك:

علبة الأدوات 

توجيهات اعتماد التعميم 

بعض التأملات المسبقة 

قائمة التحقق 

إحالة على فصل آخر له علاقة، من الدليل 

وفي نهاية المطاف، فقط التطبيق اليومي للدليل سيتيح لنا التأكد مما إذا كان يحقق هدفه. ولهذا كان من المفيد أن نتلقى كل مقترحاتك وتعليقاتك في صندوق البريد بهدف تحسين الدليل وتكييفه مع احتياجات الأشخاص الذين نعمل في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".

وصايا من أجل تعميم
منظور
النوع الاجتماعي

1

وصايا

1. لاتنس أن تضع "عدسات النوع الاجتماعي" في كل مرحلة على حدة من دورة التدبير.
2. من خلال إبراز واقع ومشاكل النساء والفتيات في تحليل السياق، يمكننا أن نحقق المرئية لكافة السكان.
3. إن البيانات المفصلة وفق الجنسين تساعدنا على توصيف أحسن للمجتمع المستفيد.
4. إن المشاركة النشيطة للنساء ومنظماتهن، تسهم في الاستدامة.
5. إن انخراط المؤسسات المسؤولة عن مساواة الجنسين تؤمن حواراً أحسن مع البلد الشريك.
6. تساعدنا المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي على قياس أحسن للتغيرات الاجتماعية بالنسبة للمساواة بين الجنسين.
7. نستطيع بفضل الأنشطة الخاصة الرامية إلى تمكين النساء والفتيات أن نتجاوز عدم المساواة بين الجنسين.
8. يتطلب اعتماد التعميم استخدام موارد بشرية متخصصة وموارد مالية.
9. يمكننا بفضل نظام تتبع "يراعي النوع الاجتماعي"، تحديد العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.
10. فقط يمكننا أن نعرف إذا ما كان تعاوننا يسهم في المساواة بين الجنسين، إذا اعتمدنا تقييماً يقيس أثر النوع الاجتماعي.



2

1.2 ما هو منظور النوع الاجتماعي؟

عندما نرغب في تناول تعميم منظور النوع الاجتماعي في عملنا اليومي ونفكر في ضرورة المساواة بين الجنسين والمشاركة النشيطة للنساء والفتيات في مسارات التنمية، ينبغي أن نقوم بخطوة أولى تتمثل في التمييز بين مفهومين:

- **الجنس:** عندما نتحدث عن الفوارق الجسدية والبيولوجية والبدنية بين النساء والرجال، التي نولد بها والتي لا يمكن تغييرها بشكل طبيعي. وبناء على الجنس يتم تصنيف الناس في فئتين: النساء والرجال. وبناء على ذلك يتم بناء هوية النوع الاجتماعي الأنثوي أو الذكوري أو هويات نوع اجتماعي أخرى بواسطة التحول.
- **النوع الاجتماعي/الجنسانية:** عندما نتحدث عن مجمل المواصفات النفسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية المحددة للأشخاص والتي تحدد مجالا واسعا من العلاقات القائمة بين النساء والرجال والسلوكيات الفردية لدى الجنسين.

هذا التمييز يكمن في أساس منظور النوع الاجتماعي كوسيلة عمل أو كمستوى تحليل يتيح لنا (MAEC, 2004):

- تقييم درجة انعكاس احتياجات وأولويات النساء والرجال على عمل التنمية.
- وتقييم إذا ما كانت هناك حاجة إلى تغييرات إضافية تتيح للنساء المشاركة والاستفادة من العمل المذكور.
- تقييم ما إذا كانت توجد فرص لتفادي أو تقليص اختلالات الجنسانية/النوع الاجتماعي التي تشوب عمل التنمية.

وبعد اتضاح هذا التمييز، بداية، من أجل العمل بمنظور النوع الاجتماعي، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- « الجنسانية/النوع الاجتماعي له علاقة بالكيفية التي نقيم بها علاقاتنا كأشخاص وفق جنسنا وما ينتظر منا اجتماعيا.
- « حيث أن النوع الاجتماعي يحيل على الأدوار والقوالب النمطية والمسؤوليات والفرص المسندة اجتماعيا وثقافيا لكونك رجل أو امرأة.
- « وهي خاصة بكل ثقافة وتتغير وفق الزمن لعدة أسباب منها العمل السياسي.
- « وبالتالي فإن الجنسانية/ النوع الاجتماعي لا يعني المرأة/النساء، ومن هنا ضرورة إشراك الرجال في العملية.
- « كما أن النوع الاجتماعي غير منسلخ عن سمات أخرى من هوية كل شخص، مثل الأصل العرقي أو القطري أو الثقافة أو العشيرة أو السن وغيرها.
- « وهكذا فإن حجب الزاوية في تحليلنا يكمن في العلاقات الكامنة بين الرجال والنساء ومساءلة علاقات النفوذ القائمة.

2.2 ما ضرورة اعتماد منظور النوع الاجتماعي في عمليات التنمية؟

وكما سبق وذكرنا في تقديم هذا الدليل، فإن المساواة الفعلية بين النساء والرجال ما زالت تمثل هدفا وليس واقعا في كل أنحاء العالم ولذلك يجب أن تكون "رؤية النوع الاجتماعي" حاضرة في عملنا اليومي.

وهكذا فإننا إذا كنا نعمل من أجل تقليص الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة لا يمكننا أن ننسى ...

- √ المساواة بين النساء والرجال هي أساس التنمية المذكورة.
- √ يوجد وضع من اللامساواة الاجتماعية بين النساء والرجال بخصوص الأعمال التي يزاولونها واستفادتهم من الموارد والتحكم فيها ومشاركتهم في اتخاذ القرارات.
- √ كما أن إستراتيجيات التنمية ليست محايدة بخصوص النوع الاجتماعي، إذ قد تترتب عنها تداعيات إيجابية أو سلبية بالنسبة للرجال والنساء.
- √ إن أعمال التنمية أكثر فعالية إذا ما أخذت بعين الاعتبار الفوارق واللامساواة الموجودة بين النساء والرجال.
- √ إن عدم مرئية النساء في عمليات التنمية يتسبب في تعقيد تحديد الإستراتيجيات لتغطية الاحتياجات العملية والمصالح الإستراتيجية.
- √ إن تحليل السياقات والواقع من منظور النوع الاجتماعي يعني عدم اعتبار كافة النساء والرجال متساوين. إن علاقات النوع الاجتماعي تتفاعل بشكل أني مع مواصفات وظروف أخرى قد تفاقم من اللامساواة والتمييز، من قبيل الأصل العرقي أو القطري للأشخاص أو العشيرة أو السن أو الميول الجنسية وغيره.
- √ إن النساء لا يمثلن مجموعة هشة (إذ أنهن يتجاوزن نصف عدد سكان العالم)، لكن يعانين من ظروف الإقصاء وفي بعض الأحيان، الهشاشة بسبب تعدد أوجه التمييز ضدهن.
- √ إن العمل مع النساء لا يعني تلقائيا أننا ندرك الجوانب المتعلقة باللامساواة الجنسانية انطلاقا من منظور حقوق الإنسان، حيث من الممكن تشجيع مشاريع حصرية للنساء قد يكون لها أثر سلبي على العلاقات الجنسانية وتعزيز وضعهن التبعية.
- √ يعتبر الرجال عنصرا أساسيا من أجل تغيير العلاقات الجنسانية. من الضروري العمل معهم من أجل القضاء على الأسباب البنيوية للامساواة الجنسانية وتغيير الرؤية "التقليدية" التي للرجال والنساء على حد سواء بالنسبة ل"دورهم" الجنساني.
- √ إن الجهود التي تسعى إلى تصحيح أوضاع اللامساواة بواسطة مشاريع موجهة إلى النساء قد تتسبب في نتائج عكسية إذا لم يتم إطلاع وإشراك الرجال في كل مراحل العملية.

3.2 الجنسانية أو النوع الاجتماعي، في التعاون الدولي: التطور التاريخي

وعلى صعيد التعاون الدولي، فإن المنظور الجنساني في التنمية يستجيب إلى طريقة في تحليل الواقع الاجتماعي من خلال تركيز الرؤية على مختلف العوامل التي تغذي وتنتج أوجه اللامساواة الموجودة بين النساء والرجال في كل بلد شريك في تعاوننا، وذلك من أجل تحويلها وتغييرها.

وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات والمقاربات الموجهة بشكل رئيسي على مر السنين إلى النساء في البلدان الفقيرة، ما فتئت تتطور (García, 2009):

- **منظور الرفاه (سنوات الخمسينيات):** هنا يتم التركيز على تحسين تلبية احتياجات النساء الناشئة عن وضعهن كأمهات وزوجات، حيث أن هذا هو الدور الرئيسي للنساء في التنمية حيث يتم جعلهن كمستفيدات سلبيات لمشاريع التنمية.
- **منظور النساء في التنمية (MED) (في السبعينيات):** قامت منظمات التنمية وبشكل خاص المنظمات النسوية بالإشارة إلى أن هذا النموذج التنموي يؤدي إلى نتائج غير متساوية بين النساء والرجال. وهكذا ظهر منظور MED الذي يرى في النساء أعضاء إنتاج في المجتمع وأكد أن وصولهن إلى الموارد الإنتاجية سيسمح بتجاوز أوجه اللامساواة بين الجنسين. إلا أنه فضلا عن الحصول على الموارد لابد من مراعاة عددا من الجوانب مثل العلاقات الجنسية وعلاقات النفوذ (السلطة) والمجتمعية وإسناد الأدوار للنساء والرجال، التي لم تراعى.
- **المنظور الجنساني في التنمية (في الثمانينيات):** وأمام هذه القيود فإن العمل لم يعد يركز على مجموع النساء بشكل منعزل بل تحليل وتغيير كل علاقات السلطة اللامتساوية التي تعيق الاستفادة المتكافئة من منافع التنمية والمشاركة الكاملة للنساء في كافة مجالات الحياة.

4.2 فوارق بين المنظور القطاعي ومنظور التعميم

وهكذا وانطلاقاً من منظور الجنسانية/ النوع الاجتماعي في التنمية، من أجل تحقيق المساواة الجنسانية، علينا أن نعمل بشكل تكميلي انطلاقاً من رؤية مزدوجة:

1. **منظور قطاعي:** من خلال التمكين يمكن تقوية القدرات والوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء. ونطلق في هذا من مفهوم كلمة "القدرة/النفوذ"، بوصفها "القدرة من أجل" (مقدرة) وليس "القدرة على حساب" (تسلط)، وذلك بهدف إزالة علاقات القدرة/النفوذ التي تؤدي إلى التبعية القائمة بين الرجال والنساء. ويكمن العنصر الرئيسي من أجل تمكين النساء، في المشاركة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يعني تغيير البنى التقليدية للنفوذ/السلطة.

إن إستراتيجية التمكين تعني تبني أعمال إيجابية من خلال برامج ومشاريع وأنشطة خاصة تسعى إلى تقليص فوارق اللامساواة الموجودة بين النساء والرجال، وذلك بشكل تدريجي، بغية تجاوز الفقر وتحسين ظروف وأوضاع النساء في مجالات القدرة/السلطة واتخاذ القرارات.

2. **منظور تعميمي:** يتمثل في عملية تقييم التداعيات، سواء على الرجال أو النساء، التي تنشأ عن أي عمل يتم التخطيط له بما في ذلك ما يتصل بالقوانين والسياسات والبرامج التي تشمل كل المجالات والمستويات.

إنها إستراتيجية تجعل من التجارب والاحتياجات والمصالح، سواء للرجال أو النساء، محورا شاملا في تصميم وتنفيذ وتسيير وتقييم السياسات والبرامج في كافة المناحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى يتسنى للرجال والنساء على حد سواء الاستفادة بشكل متكافئ وبالتالي القضاء على اللامساواة.

وبهذه الصورة، يمكننا من خلال المنظور الجنساني/النوع الاجتماعي، تقييم ما يلي:

« إلى أي حد تنعكس احتياجات وألويات النساء والرجال في عمل التنمية ونتائجها.

« وإذا ما كانت هناك حاجة إلى تغييرات إضافية تتيح للنساء المشاركة النشيطة والمُعترف بها والاستفادة من العمل المذكور.

« إذا كانت توجد فرص لتفادي أو تقليص الاختلالات الجنسانية التي تشوب عمل التنمية.

5.2 مفاهيم أخرى أساسية لعملنا بشأن اعتماد التعميم

حتى يتسنى تبني المنظور الجنساني بشكل سليم ينبغي أن نراعي أيضا المفاهيم الأساسية التالية (مقتبس من إستراتيجية النوع الاجتماعي للتعاون الإسباني، MAEC, 2007a):

- **المساواة الجنسانية:** يشمل المنظور الجنساني عددا من جوانب تحليل أوجه اللامساواة كمنطلق والحق الأساسي في المساواة، وذلك من خلال الإسهام بآليات لتغييرها نحو توزيع متكافئ للسلطات وإيجاد فضاءات لمشاركة النساء والرجال. إن المساواة الجنسانية هي نقيض للمساواة الجنسانية وليس للتباين الجنساني، وتسعى إلى تشجيع المشاركة الكاملة للنساء إلى جانب الرجال في المجتمع.
- **الإنصاف الجنساني:** العدل في معاملة النساء والرجال وفق احتياجات كل منهم وفوارقهم الثقافية والعرقية والاجتماعية والطبقية وغيرها. يعتبر التكافؤ بمثابة وسيلة لتحقيق المساواة. وهكذا يمكن اعتماد معاملات متساوية أو متباينة، وإن كان يتم اعتبارها متعادلة بخصوص الحقوق والمنافع والواجبات والفرص وبالتالي لا بد من إدراج إجراءات مصممة من أجل تعويض النقص التاريخي والاجتماعي الذي عانت منه النساء.
- **الهوية الجنسانية:** إنها الطريقة التي يُرى بها الأشخاص من طرف الغير ومن طرف أنفسهم كذكور أو إناث أو رجال أو نساء أو هويات جنسانية أخرى متغيرة. إن الأشخاص لا يولدون بيولوجيا بهوية جنسانية، ولا يولدون نفسانيا كرجال أو نساء ولا يتأهلون ضمن تطور حيوي، بل أن تبني الهوية الشخصية هي نتاج لمسار طويل وتركيب يتم في خضمه تنظيم الهوية الجنسية انطلاقا من جملة من الاحتياجات والاستعدادات التي تصاغ بشكل تفاعلي في كنف الوسط الأسري والاجتماعي.
- **ذكوريات:** تشمل تحليل هويات الرجال وعلاقات القدرة/السلطة بين هؤلاء والنساء. وتتضمن التعقيد الذي تتسم به العلاقات الجنسانية حيث أن الرجال كأفراد يحظون بتفضيل من طرف السلطة الجماعية للرجال كنوع اجتماعي وفي الوقت ذاته يعانون من قهر الهوية الذكورية المسندة إليهم، علاوة على جوانب الضعف التي تؤدي إليها السلطة في حد ذاتها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المفروضة عليهم.
- **السلطة الأبوية:** تكمن السلطة في الأنظمة الأبوية في يد الرجال وفي سمات الذكورة، وهي السلطة التي نراها في مجتمعاتنا المتقدمة الراهنة، تتجسد في مراكز السياسة والاقتصاد. وهكذا تظل النساء مقصيات من كافة مجالات أهم القرارات التي تمس المجتمعات التي يعشن فيها. إن الإيديولوجيات الأبوية متباينة في مختلف أنحاء العالم وتوجد في مسارات تغيير بالغة الأهمية نتيجة مساعي الدفاع عن حقوق الإنسان بخصوص المرأة ومكتسبات مطالب الحركات النسوية في العالم.
- **التوزيع الجنسي للعمل:** جرت العادة في الماضي في كافة الثقافات والمناطق في العالم أن تسند للمرأة والرجل أعمال ومسؤوليات مختلفة مع تحديد هرمية وقيمة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متباينة. وضمن توزيع العمل ذلك، فمن جهة كان يعتبر الرجال كمزودين، حيث كانوا يقومون بأعمال إنتاجية مأجورة ومعترف بها اجتماعيا، خارج البيت. فيما كانت تسند للنساء أنشطة الإنجاب والأمومة وعمل الرعاية الصحية لأفراد العائلة وأعمال الحفاظ على ترتيب البيت وبالتالي دائما ضمن المجال الخاص.

وكانت لهذه الأعمال التي كانت تسند في العادة للنساء، قيمة سلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن كونهن غائبات وغير مرئيات على صعيد ارتباط حياة النساء بالفضاءات السياسية العمومية.

● **أدوار جنسانية:** مجمل السلوكيات والمواقف والقيم التي يتبناها المجتمع، بوصفها ملائمة أو غير ملائمة لكل نوع اجتماعي، والتي يتم تلقينها للشخص وفق نوعه الاجتماعي حتى يتبناها.

- دور الإنجاب: الدور الاجتماعي الذي يجعل النساء يبدن دائما بمظهر الأمهات الراعيات (للأبناء والبنات والعجزة والمرضى وغيرهم) وكمانحات للحياة وساهرات على الأعمال المنزلية. إنها أعمال مُبْخَسة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ولا تحظى بأي قيمة أو مرئية.

- الدور الإنتاجي: يشمل الأنشطة التي تجلب إيرادات. إنه الدور الذي جرت العادة على إسناده للرجل. وهو الدور الذي عادة ما يعتبر ذو قيمة ومأجورا، حسب النوع الاجتماعي. وفي حال الرجال، فإن ذلك يمثل النشاط الرئيسي والمعترف به اجتماعيا. لكن في حال النساء فإن هذا الدور لم تكن له أي مرئية ولا أي اعتراف، بل يعتبر كإسهام هامشي لإيرادات الأسرة على الرغم من أنه في كثير من الحالات ما يمثل المورد الرئيسي أو الوحيد للأسر التي تكون النساء فيها ربات الأسرة.

- دور لخدمة المجتمع: إنه العمل الذي غالبا ما لا يقابله أي أجر ويكون لصالح المجتمع. هنا نجد الرجال والنساء ولكن في الوقت الذي تُطلب فيه النساء من أجل الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرعية، فإن الرجال تسند إليهم أنشطة مثل الإدارة وغالبا ما يزاولون أعمال التفويض أو التدبير أو اتخاذ القرارات. النساء مطالبات بالقيام بأعمال تطوعية غير مأجورة. ويعتبر عملهن كمكمل للعمل المنزلي غير المرئي وغير المعترف به وغير المؤهل. وفي حال الرجال، بخلاف ذلك، فإن عملهم يحظى بالاعتراف وإن كان غير مالي فعلى الأقل اجتماعي وسياسي.

● **الاحتياجات العملية:** ظروف المعيش والاحتياجات الأساسية التي لدى جميع الناس. وفي حال الاحتياجات العملية للنساء، فيتم تحديدها من طرفهن انطلاقا من الأدوار التي تم تحديدها لهن على الصعيد الاجتماعي، كرد على الظروف المادية الفورية. إن الاحتياجات العملية غالبا ما تكون متصلة بغياب متطلبات الحياة مثل الاستفادة من الماء وخدمات الصحة وفرص العمل. إن منظورا يقتصر على هذا النوع من الاحتياجات لا يسائل التوزيع الجنسي للعمل ولا الوضع الاجتماعي لتبعية النساء للرجال.

● **المصالح الإستراتيجية للجنسانية:** تحدها النساء انطلاقا من وضع تبعيتهن الاجتماعية. إن هذه المصالح تطرح تحديا على التوزيع الجنسي للعمل والسلطة والتحكم فضلا عن الأدوار والقواعد المحددة حسب معايير تقليدية. وهي تتغير وفق السياقات الخاصة ويمكن أن تتضمن قضايا مثل الحقوق القانونية والعنف المنزلي والمساواة في الأجور وتحكم النساء في أجسادهن.

● **منظور قائم على حقوق الإنسان:** (انظر ACNUDH, 2006): إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية الذي يستند قانونيا إلى القوانين الدولية لحقوق الإنسان ويرمي عملياتها إلى تعزيز وحماية تلك الحقوق. ويهدف إلى تحليل أوجه اللامساواة التي توجد في صلب مشاكل التنمية وتصحيح الممارسات التمييزية والتوزيع المحجف للسلطة/النفوذ الذي يعيق التقدم الفعلي للتنمية.

إن المنظور الذي يستند إلى حقوق الإنسان وإستراتيجية تبني المنظور الجنساني، يكملان بعضهما ويتعززان بشكل متبادل. حيث أن المقاربتين، في حال تطبيقهما بشكل فعلي، تسهمان في التغيير الاجتماعي والاقتصادي، الذي يمثل أمرا حيويا من أجل تحديد وتحليل أوجه اللامساواة والممارسات التمييزية والعلاقات المختلة للسلطة، والتي تمثل جميعها صلب المشاكل التنموية. وبنفس الطريقة، فإن المقاربتين تستندان إلى أطر تحليلية وقانونية وتتطلبان التركيز على آثار أعمال التنمية مع مراعاة تساوي كرامة كل الأشخاص بغض النظر عن وضعهم الجنسي-الجنيني أو أي سمة أخرى. وفي نهاية المطاف قد نقول أنه في الحالتين فإن انخراطهما في الشأن العام يستند إلى المسؤوليات الدولية للبلدان والتزام "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".

وللمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على مسرد مصطلحات "إستراتيجية النوع الاجتماعي للتعاون الإسباني" (مايك، 2007 أ)، حيث ستجد مفاهيم أساسية أخرى متصلة بمجال الجنسانية والتنمية.





الإطار التشريعي

3

3.1. الأجندة الدولية الجسسانية أو النوع الاجتماعي والتنمية

لقد حظت الأجندة الدولية، كما تم تعريفها في "اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) والتي تم تعزيزها بمختلف المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة التي تم عقدها في فيينا والقاهرة وبيجين، بدعم المنظمات النسوية والمدافعة عن حقوق النساء وخاصة في مناطق مثل أمريكا اللاتينية، فضلا عن الجهود المشتركة التي بذلتها الحكومات من أجل وضع مساواة الجنسين في الأجندات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي.

إذ أن مؤتمر النساء المنعقد في بيجين في 1995 عزز وأعطى دفعة كبيرة لمشاركة النساء وحضورهن على المستوى العالمي. حيث أن إعلان بيجين، الذي وقعه 189 بلدا، رفع المساواة والإنصاف الجسساين إلى مستوى الأولوية السياسية العالمية وجعل تعميم المنظور الجسساني بمثابة إستراتيجية. ويتعين على هذه الإستراتيجية أن تضمن كون كافة السياسات والإجراءات العامة التي يتم اعتمادها في مختلف مجالات التنمية، تسعى أيضا إلى تحقيق المساواة بشكل نشيط مع الأخذ بعين الاعتبار منذ مرحلة التخطيط، الآثار المحتملة على وضع النساء والرجال. وهذا يعني الفحص المنتظم للإجراءات والسياسات، ومراعاة تلك الآثار المحتملة، ضمن تعريفها وتطبيقها.

وبهذه الصورة فإن إستراتيجية تعميم المنظور الجسساني، لا يتم طرحها كبديل لتطبيق سياسة مساواة الفرص بل كتتممة لها مع التأكيد على أهميتها على الصعيد الدولي.

وبعد مرور عشرين سنة على اعتماد "منهاج عمل بيجين" وضمن "أجندة ما بعد 2015" الجديدة، يتم في الوقت الراهن تعزيز الالتزام حيال المساواة الجسسانية، حيث تقوم إسبانيا بدعم موقف مؤسسة "الأمم المتحدة للنساء" بخصوص تشكيل هدف خاص بالمساواة الجسسانية وحقوق النساء فضلا عن إدراج التعميم الجسساني في باقي أهداف وغايات الأجندة.

وتكتسي معرفة هذا الإطار الدولي أهمية قصوى لدى دراسة الاتساق مع سياسات المساواة المتوافق عليها في كل البلدان الشريكة كل على حدة والتزاماتها الدولية فضلا عن عمليات التدخل التي تم إنجازها.

والآن وكخلاصة، سنعرض التطور الذي شهدته الأطر التشريعية الرئيسية في مجال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي شكلت "الأجندة الدولية للنوع الاجتماعي والتنمية" خلال السنوات الأخيرة.

1945-1962 استحضار أوجه عدم المساواة والتأكيد على المساواة القانونية والرسمية

الأمم المتحدة، 1945، ميثاق الأمم المتحدة

إنها أول أداة قانونية تؤكد على المساواة بين جميع البشر وتحيل بشكل صريح على الجنس كسبب للتمييز

الأمم المتحدة، 1946، استحداث اللجنة القانونية والاجتماعية للمرأة

وتمثلت مهمتها في إعداد توصيات وتقارير حول المشاكل العاجلة وتشجيع حقوق النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتربوية مع توسيع نطاق عملها في 1987 إلى الأنشطة المتصلة بالمساواة والتنمية والسلام فضلا عن متابعة تطبيق الإجراءات المتفق عليها ومراجعة أوجه التقدم المحرزة.

الاتحاد الأوروبي، 1957، معاهدة روما

تنص في مادتها 119 - التي أضحت اليوم 141 في النسخة المدمجة لمعاهدة أمستردام (1997) - على مبدأ مساواة الأجور بين العاملات والعاملين الذين يزاولون نفس العمل، مع حظر التمييز في الأجور بناء على الجنس.

1963-1975، بذرة المؤسسة

الأمم المتحدة، 1967، إعلان حول إزالة التمييز ضد المرأة

إذ أنه يضع أسس مساواة الحقوق ويدرج ضمن الأجنحة قضايا مثل صياغة السياسات وتغيير المواقف والالتزامات السياسية والمؤسسية.

الأمم المتحدة، 1975-1985، عشرية الأمم المتحدة للمرأة

الأمم المتحدة، 1975، أول مؤتمر عالمي للسنة الدولية للمرأة (المكسيك)

تم اعتماد خطة عمل متعددة السنوات تشمل إستراتيجيات عابرة للأوطان في مجال المساواة الجنسانية وتضم المحاور الثلاثة التالية: المساواة والتنمية والسلام.

1976-1985، تغيير الوعي الدولي بشأن دور النساء

الأمم المتحدة، 1979، اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة

وهي بمثابة "ميثاق" لحقوق النساء يتمتع بطابع قانوني ملزم ويعرض للمبادئ المتفق عليها دوليا حول حقوق النساء والتي يتم تطبيقها على جميع النساء في كافة المجالات، وليس فقط في الحقل العام بل الخاص أيضا.

الأمم المتحدة، 1980، المؤتمر العالمي لعشرية الأمم المتحدة للمرأة (كوبنهاغن)

تم تسليط الضوء على الفوارق الموجودة بين الحقوق المضمونة (المساواة الرسمية) وقدرة النساء على ممارسة تلك الحقوق (المساواة الفعلية) مع التركيز بشكل خاص على فرص العمل وخدمات الصحة والتعليم. اعتماد "برنامج عمل كوبنهاغن".

1985-1995 مساندة هيئات دعم النساء وإدراج مفاهيم جديدين: التمكين ومينستريمينغ (تعميم النوع الاجتماعي)

الأمم المتحدة، 1985، "المؤتمر العالمي لفحص وتقييم مكتسبات عشرية الأمم المتحدة للمرأة" (نيروبي)

تمت الإشارة إلى أن عددا محدودا من النساء كن يستفدن من أوجه التحسن، وتمت مطالبة الحكومات بإيجاد مجالات عمل جديدة لتأمين السلام والتنمية والمساواة. وتم تحديد ثلاث قطاعات في نيروبي تشمل المساواة في المشاركة الاجتماعية والمساواة في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرارات.

الأمم المتحدة، 1993، "المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان" (فيينا)

تعتبر حقوق النساء كعنصر رئيسي في أجندة حقوق الإنسان، مع إبراز أهمية معالجة مشكل العنف ضد النساء.

الأمم المتحدة، 1994، "المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية" (القاهرة)

وقدم إدراكا جديدا للتنمية المرتكزة إلى الأشخاص مع معالجة مشاكل مثل تقليص حدة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والأجيال والأعراق وتحفيز الصحة وحقوق الإنجاب والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الأمم المتحدة	1995، "القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية"
وقد اعترفت بالنساء كركيزة أساسية للقضاء على الفقر	
الأمم المتحدة	1995، "المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بيجين"
وكان بمثابة أكبر مؤتمر تنظمه الأمم المتحدة ومحطة رئيسية في أجندة النوع الاجتماعي أو الجنسانية. وقد تم تبني "منهاج عمل بيجين" (PADB) بإجماع، من أجل ضمان تحسين أوضاع كافة النساء بدون استثناء. وقد حدد "منهاج عمل بيجين" (PADB) إثني عشر مجالاً حرجاً تمثل كافتها عوائق تحول دون تقدم النساء وعرفت مدى تأثير الإجراءات التي يتعين عن الحكومات والأمم المتحدة وOSC، أن تتخذها من أجل جعل حقوق الإنسان للمرأة، واقعا ملموسا. وقد تم اعتبار تعميم النوع الاجتماعي وتمكين النساء، للمرة الأولى كإستراتيجيات.	
أجندة الأهداف الإنمائية للألفية وفعالية المساعدات	
الاتحاد الأوروبي	1997، معاهدة أمستردام
إشارة إلى المساواة بين الجنسين في العمل.	
الأمم المتحدة	2000، إعلان أهداف الألفية
أهداف الألفية تحفيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. في عام 2005، تم إدراج الغاية الفرعية ODM 5 التالية: "تحقيق الاستفادة الشاملة من الصحة الإنجابية لعام 2015". وقد تم إبراز بعض عيوب "الأهداف الألفية" من منطلق النوع الاجتماعي، التالية: عدم تسليط الضوء على تأنيث الفقر وعدم إدراج مكافحة العنف ضد المرأة ومعالجة صحة الأمهات دون الصحة الجنسية والإنجابية للنساء من منطلق الحقوق فضلا عن الرؤية الشاملة والمحوّلة الضعيفة على صعيد المساواة بين الجنسين في كافة مجالات نشاط "أهداف الألفية" ودون تناول الأسباب البنوية لعدم المساواة.	
الأمم المتحدة	2000، القرار 1325 لمجلس الأمن
وقد قام بحض الحكومات على تبني المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام.	
الاتحاد الأوروبي	اتفاقية CE-ACP عام 2000
تحفيز "البلدان النامية" لكي تتبنى منظور النوع الاجتماعي/الجنسانية في سياساتها الوطنية.	
الاتحاد الأوروبي	2000، إعلان الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي
حيث يعتبر أن المساواة بين الرجال والنساء مبدأ أساسيا.	
الاتحاد الأوروبي	2004، اللائحة المتصلة بتحفيز المساواة بين الرجال والنساء في التعاون من أجل التنمية
وتسعى إلى تحقيق هدف تقديم الدعم للإدماج الأفقي لدراسة القضايا الجنسانية في كافة أوجه التعاون من أجل التنمية.	
الاتحاد الأوروبي	2006، التوافق الأوروبي حول التنمية
حيث يعلن أن تشجيع المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ليس ضروريا فقط لذاته بل كحق أساسي وقضية عدالة اجتماعية.	
الأمم المتحدة	اجتماعات تتبع لمؤتمرات فيينا والقاهرة وبيجين، على مدى خمس وعشر وعشرين سنة. وقد أسفر كل منها عن عدد من الوثائق المتوافق عليها من طرف الحكومات والتي تؤكد وتكرس الالتزامات. وبخصوص مسار بيجين، فقد تم إبراز العقبات العالقة والتحديات الجديدة، بما فيها ما يتصل بالمساواة بين الجنسين كأولوية أفقية ضمن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية و"الأجندة الجديدة ما بعد 2015".
الاتحاد الأوروبي	2004، دليل لإدماج المساواة الجنسانية في التعاون من أجل التنمية للمفوضية الأوروبية
حيث يجسد الخطوات الضرورية من أجل إدماج المساواة الجنسانية في منظور المشروع وما هو قطاعي، مع الالتفات إلى تعليمات عن كيفية تطبيق ذلك التعميم الجنساني في برامج البلدان ومختلف كفاءات تطبيق المساعدة.	

الاتحاد الأوروبي	"خطة عمل المساواة بين النساء والرجال" 2006-2010،
	وتبرز خطة العمل هذه ضرورة تحسين الحوكمة وتؤكد على المنظور المزدوج للمساواة الجنسانية التي تستند إلى المنظور الجنساني (تحفيز المساواة الجنسانية في كل المجالات السياسية وكافة الأنشطة) والإجراءات الخاصة. "الميثاق الأوروبي من أجل المساواة الجنسانية" الذي تبناه "المجلس الأوروبي" في ربيع 2006 والذي يحض أيضا الدول الأعضاء على تنفيذ المنظور الجنساني.
الاتحاد الأوروبي	2007، معاهدة لشبونة
	تأكيد مبدأ المساواة الجنسانية وإدماجها في سياسات الاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الأوروبي	2007، رسالة للمساواة الجنسانية وتمكين النساء ضمن سياسات التنمية، والتي انبثقت عنها "خطط عمل الاتحاد الأوروبي للمساواة الجنسانية وتمكين النساء".
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD / نظام CAD	"أجندة فعالية المساعدات، باريس (2005)، وأكرا (2008) وبوسان (2011).
	على الرغم من اعترافها بأن المساواة الجنسانية واحترام حقوق الإنسان واستدامة البيئة كأمر ضروري لتحقيق آثار دائمة على معيش الناس وإمكانيات النساء والرجال والأطفال الفقراء، إلا أنها منقوصة بخصوص تعميم النوع الاجتماعي، على مستوى محتوى "إعلان باريس". وخلال التحضير لاجتماع أكرا، قام ما يزيد عن 200 منظمة للدفاع عن حقوق النساء بتبني "إعلان منتدى النساء"، الذي شمل توصيات محددة تسعى إلى تأمين اعتماد المنظور الجنساني في إعلان باريس فضلا عن مقترح واضح بخصوص مؤشرات للتتبع، تسمح بتعزيز تطبيق التعميم الجنساني. وخلال "المنتدى رفيع المستوى الثالث حول فعالية المساعدات" الذي انعقد في أكرا خلال 2008، اعتبرت "خطة العمل" أن "المساواة الجنسانية واحترام حقوق الإنسان والاستدامة البيئية، كافتها ضرورية من أجل تحقيق الأثر الدائم على معيش الناس وإمكانيات النساء والرجال والأطفال الفقراء". وعقب ثلاث سنوات، خلال "المنتدى الرابع" المنعقد في بوسان، تم إبراز كون المساواة الجنسانية وتمكين النساء، كأدوات أساسية من أجل تحقيق نتائج على صعيد التنمية.
الاتحاد الأوروبي	2010-2015، "خطة العمل من أجل المساواة الجنسانية وتمكين النساء في التنمية"
	تم إيلاء أهمية خاصة لعملية تعميم النوع الاجتماعي في كافة السياسات الحكومية.
الاتحاد الأوروبي	2010-2011، الميثاق الأوروبي للمساواة الجنسانية
	حيث يتم تعزيز الحوكمة من خلال إدماج المنظور الجنساني في كافة مجالات التطبيق بما فيها العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الأوروبي	2011، "زيادة أثر سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي": "برنامج من أجل التغيير"
	ينص بشكل صريح على أن مساعدة الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تتجه بشكل أولوي إلى القطاعات التي تمثل قواعد للتنمية الدامجة والمستدامة ومن بينها الحوكمة الجيدة وهو المفهوم الذي يشمل احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمشاركة في المجتمع المدني.
الأمم المتحدة	2015، الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة (CSW 59)
	اعتراف كامل وفعال بإعلان ومنهاج عمل بيجين، أي الأداة الرئيسية لإكمال العمل غير المكتمل من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية ومن أجل مواجهة المشاكل الرئيسية العالقة من خلال منظور واسع النطاق قادر على إحداث تغيير ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015 وبشكل خاص بواسطة هدف التنمية المستدامة بخصوص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
أجندة ما بعد 2015	
الأمم المتحدة	أجندة التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة
	تجسد المساواة بين الجنسين هدفا خاصا وشاملا ضمن باقي أهداف الأجندة.
الاتحاد الأوروبي	خطة العمل الثانية للاتحاد الأوروبي بخصوص المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ضمن التنمية 2015-2020
	وتبرز هنا المحاور المواضيعية الثلاثة التالية: السلامة الجسدية والنفسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية / التمكين والصوت والمشاركة علاوة على محور رابع يتصل بتغيير العقلية المؤسساتية.

2.3 التعاون الإنمائي الإسباني

إن الأعمال التي تم إنجازها وما تم تحقيقه على صعيد مؤسسة منظور النوع الاجتماعي، كل ذلك يجعل من المساواة الجنسانية إحدى ملامح هوية التعاون الإنمائي الإسباني، كما هو معروف على الصعيد الدولي ضمن فحص الثنائي CAD/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لعام 2011 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD, 2012).

وتعتبر إسبانيا، بفضل مسيرتها، فاعلاً مرجعياً بين المانحين في حقل النوع الاجتماعي ويعود ذلك بنسبة كبيرة إلى التقدم التشريعي الذي تم إحرازه على الصعيد الوطني وضمن سياسة التنمية إلى جانب أنها من بين المانحين الرئيسيين في مجال المساواة الجنسانية وحقوق النساء وبشكل خاص في أمريكا اللاتينية.

وقد راهن التعاون الإنمائي الإسباني، منذ عام 2005 بشكل حازم على المساواة الجنسانية من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في التنمية وكأولوية أفقية وقطاعية، سواء على صعيد المخطط العام الثاني وإستراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية للتعاون الإسباني، أو المخططين الثالث والرابع، علاوة على تنفيذ "خطة عمل النساء وبناء السلام" والموافقة على خطة العمل القطاعي للنوع الاجتماعي في التنمية التي تبنتها "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".

وقد مثل المخطط العام الرابع خطوة إلى الأمام عندما أدرج تحفيز حقوق النساء والمساواة الجنسانية كأحدى الخطوط العريضة للتعاون الإسباني خلال الفترة 2013-2016. ويتم الرهان تحديداً على المضي قدماً نحو مزيد من الفعالية على صعيد تطور وتنفيذ الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للنساء وما يتصل بالعمل، حيث من الضروري الموازنة بين اعتماد التعميم الجنسانية الحقيقية مع السياسات الخاصة التي يتم تحديدها في ثلاث مستويات عملياتية، كما يلي:

1. خطوط من أجل المساواة الرسمية

- موازنة الأطر التشريعية للبلدان مع القوانين الدولية حول النوع الاجتماعي وخاصة ما يتصل بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الحقوق الجنسية والإنجابية مع اعتبار ظرفية كل بلد.

2. خطوط من أجل المساواة الواقعية

- تشجيع السياسات العامة للنوع الاجتماعي وللتلاحم الاجتماعي من أجل تعزيز الحوكمة سواء على صعيد المسارات الوطنية أو المحلية وبالنسبة للمبادرات الرامية إلى إدماج المسارات الإقليمية.

3. أعمال خاصة من أجل تمكين النساء

- تعزيز المنظمات النسوية والمدافعة عن حقوق النساء، ضمن المجتمع المدني والتي تستطيع أن تتيح عاملاً مُضاعفاً بشأن الاستفادة من مواطنة كاملة وتحسين جودة وفعالية المساعدات.

- تبني خطوط خاصة تسعى إلى تخفيف كافة أشكال العنف والتمييز الذي يطال النساء والفتيات مع الالتفات بشكل خاص إلى الحالات شديدة الصعوبة من قبيل المتاجرة بالبشر والاستغلال الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتداعياتها، علاوة على التمييز والضعف اللذين تعاني منه النساء في الاقتصاد والعمل وبشكل خاص مع يتعلق باقتصاد الرعاية ووضع عاملات المنازل والاقتصاد غير المنظم والنساء في المجالات الريفية.

كما أن "إستراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية للتعاون الإسباني (MAEC, 2007)، تنص على مراحل محددة من أجل تعميم النوع الاجتماعي. وذلك إلى جانب مختلف الإستراتيجيات القطاعية للتعاون الإسباني التي تنص على توجيهات من أجل التعميم مع كل قطاع على حدة.

وفي مجال "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، فإن "خطة التطبيق القطاعي للنوع الاجتماعي والتنمية 2010، AECID، تشير إلى خمسة خطوط إستراتيجية للعمل:

- المشاركة الاجتماعية والسياسية.
- مناهضة العنف ضد المرأة.
- الحقوق الجنسية والإنجابية.
- المرأة وبناء السلام.
- الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل.

كما أنها تراعي اتجاهين للتعزير المؤسساتي:

- التعميم.
- مأسسة منظور النوع الاجتماعي

الأعمال الواردة في خطة تطبيق النوع الاجتماعي من أجل اعتماد فعلي لتعميم منظور النوع الاجتماعي في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، والتي تنتظم ضمن مكوّنين رئيسيين، كما يلي:

- التخطيط والبرمجة بناء على منظور النوع الاجتماعي.
- إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف وحدات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".



توجيهات من أجل
مسارات
التخطيط

4

وكما يرد في "دليل التخطيط وتتبع الإدارة بشأن نتائج التنمية في" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية 2015، AECID على المستوى العام وكافة الإستراتيجيات والبرامج وعمليات التدخل، لمنظمة "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، فإنها تخضع لدورة إدارة رئيسية من أجل تحقيق النتائج المنشودة والتحقق منها:



بالنسبة للتعاون الإسباني فإن أداة التخطيط الإستراتيجي الجغرافي، هي "إطار شراكة البلد" (MAP)، التي ترشد جهود كافة القطاعات المنخرطة بخصوص نتائج محددة للإنجاز، تم تعريفها من طرف البلد نفسه بواسطة الحوار. وبالنسبة لمنظمة "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، فإن الأداة الرئيسية هي "البرنامج البلد"، القابل للتطبيق المباشر ضمن عملها مع البلدان الشريكة. وفيه يتحدد عمل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" بخصوص كل من النتائج المحددة في "إطار شراكة البلد" MAP، حيث يتم تجسيد الخطوط العريضة والأهداف والاستراتيجيات ذات الطابع العام التي يزمع تنفيذها على مدى فترة تمتد من ثلاث إلى ست سنوات. وطالما أنه ينبثق عن "إطار شراكة البلد"، فإن "البرنامج البلد" له مدة صلاحية تتزامن معه.

وبهذه الصورة، سنضع رهن إشارتك في هذا الفصل، الخطوط العريضة لتعميم المنظور الجنساني في التخطيط الإستراتيجي 3، والذي يندرج ضمن نموذج مفاهيمي مشترك يسمى "السلسلة المنطقية للنتائج". ويتم بواسطة تلك السلسلة تحديد العلاقات القائمة بين النتائج المطلوب تحقيقها والأعمال والموارد المتاحة من أجل ذلك.

وفي هذا الصدد فإن اعتماد تعميم المنظور الجنساني، لا يمكن فهمه كمسألة تقنية صرفة يمكن معالجتها بواسطة إدخال بعض التغييرات في المؤشرات والأصول والنتائج بل أنه ينبغي استحضارها في كافة المستويات:

المستوى 1: نتائج الإنجاز	"إطار شراكة البلد"
تغييرات في ظروف عيش النساء والرجال. الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء	
المستوى 2: النتائج المتوسطة	"إطار شراكة البلد"
مكتسبات نحو المساواة بين الجنسين.	
المستوى 3: النتائج المباشرة أو المنتجات	البرنامج البلد
ممتلكات وخدمات أو تعزيز قدرات مطلوبة من أجل تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين.	
المستوى 4: أنشطة	عمليات تدخل
أعمال محددة موجهة إلى تمكين النساء والدفاع عن حقوقهن.	
المستوى 5: موارد	عمليات تدخل
رصد موارد بشرية متخصصة وموارد مالية من أجل أعمال محددة وتعميم المنظور الجنساني.	

وحتى يتسنى قياس جهود "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" (في المقر وفي الميدان)، على صعيد كل مستوى، من الأهمية بمكان تحليل ما هي ظرفية الانطلاقة ومعرفة القدرات الحقيقية لدى معالجة تعميم المنظور الجنساني خلال اللحظات الحاسمة من دورة التخطيط. إن التفكير الجماعي لكافة الفرق، قد تساعد "وحدة النوع الاجتماعي" في المقر والخبيرات والخبراء ونقاط الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي في الميدان، على تحديد وضع القدرات الكفيلة بمعالجة تعميم المنظور الجنساني والتحالفات والمقاومات ونقاط الدخول ووظيفية الجدوى وجوانب القوة التي يمكن تعزيزها وغير ذلك.

وبالتالي، لدى اعتماد المنظور الجنساني في عمليات التخطيط لا بد أن لا ننسى ما يلي:

« عندما يكون النوع الاجتماعي قطاعاً أولوياً، فذلك لا يعني مباشرة وجود اعتماد لمنظور جنساني بشكل منسجم، ضمن التخطيط الإستراتيجي، بل أنه ما زالت هناك حاجة إلى اعتماد التعميم.

« إن الأسئلة التي ستجدها في هذا الفصل، تستند بالأساس إلى "دليل تبني وتتبع وتقييم أطر الشراكة البلد" (MAEC, 2013)، لها طابع توجيهي وبالتالي ليس من الإلزامي الإجابة عنها جميعاً.

« إن القضايا المطروحة في هذا الفصل لا تزعم إعطاء أجوبة وحيدة ولا تلقائية على كافة الإشكالات التي يطرحها تعميم المنظور الجنساني. وإنما هي بالأحرى، دعوة للتأمل بشأن ما إذا كان تعميم المنظور الجنساني، تم بشكل سليم في كل واحدة من مراحل صياغة وثائق التخطيط وتعزيز الجوانب الأكثر ضعفاً التي تم تحديدها وتبني "ثقافة تعميم المنظور الجنساني" في عملنا اليومي.

« وفي حال كون جوابك على إحدى المسائل، سلبياً (❌)، فذلك يعني أنك إذا كنت في عملية الإعداد (مثلاً لمذكرة مفهوم في عملية "إطار شراكة البلد" MAP)، فإنه ينبغي تعزيز ذلك الجانب، وأما في حال تقييم المستندات الحالية، فعليك القيام بتوصية من أجل التحسين.

« ولا يمكننا أن نغفل أن محور النوع الاجتماعي، يتغير وفق كل سياق جغرافي، وبالتالي لا بد من بذل جهود من أجل تأويل وتكييف المسائل المقترحة لكل عملية تدخل أو واقع مختلف لكل بلد.

« ومن الأهمية بمكان تأمين مشاركة الشخص الذي يمثل نقطة الاتصال للنوع الاجتماعي (في مقر وحدة النوع الاجتماعي في قسم التعاون القطاعي وفي الميدان، أي مسؤول النوع الاجتماعي في المكتب التقني للتعاون) الذي يتحمل مسؤولية مراجعة مدى تعميم منظور النوع الاجتماعي في كل واحدة من مراحل مسارات التخطيط.

1.4 أطر شراكة البلد

وكما سبقت الإشارة، فإن "إطار شراكة البلد" يمثل إستراتيجية متقاسمة للشراكة على مستوى كل بلد، حيث تحدد الأهداف والرؤى المشتركة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المقاربات التعميمية التي تحددها أجندة الفعالية.

أدوات التعاون الإنمائي الإسباني المتاحة



دليل تبني وتتبع وتقييم أطر شراكة البلد (MAEC, 2013)، بما فيه الملحق 2 بخصوص "توجيهات من أجل إدماج الأولويات الشاملة: أي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في التنمية والتنوع والاستدامة البيئية".

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



قائمة التحقق

بعد أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار، فإن "الدليل" سيوضح بمثابة الأداة الرئيسية التي نستعين بها في عملنا. وستساعدك قائمة التحقق التي نضعها بين يديك الآن، على التحقق في كل مرحلة مما إذا كانت تشمل بشكل سليم تعميم منظور النوع الاجتماعي مع التوجيهات الواردة في "الدليل" والملحق 2. وننصحك بأن تستخدم هذه القائمة في الاتجاهين التاليين:

- المسائل التي ينبغي عليك طرحها، ذات الطابع التوجيهي وليس التدقيقي، في بداية كل مرحلة على حدة من أجل تأمين أننا نأخذ بعين الاعتبار "رؤية النوع الاجتماعي".
- وبعد إكمال مسودة كل واحدة من المراحل، لا بد من التأكد مما إذا كنا فعلاً اعتبرنا تلك المسائل وإذا ما كان ينبغي تعزيز الجوانب التي نراها قابلة للتقويم.



قائمة التحقق

المرحلة 1. الإنطلاق المحطة 0: مذكرة المفهوم

تشكيل المجموعة المستقرة للتنسيق (GEC)



هل يوجد الشخص خبير النوع الاجتماعي ضمن المكتب التقني للتعاون OTC؟



هل تم تحديد فاعلي التعاون الإنمائي الإسباني الذين بإمكانهم الإسهام بقيمة إضافية للنوع الاجتماعي؟



هل تشمل مراجع TdR التابعة للمجموعة المستقرة للتنسيق GEC تعميم النوع الاجتماعي؟

تحليل السياق

هل تم تسليط الضوء على واقع النساء والفتيات في البلاد؟



هل يتم تقديم بيانات منفصلة بناء على الجنس وتحليل النوع الاجتماعي في مختلف المجالات التي تمت دراستها (الاقتصاد والتعليم والسياسة والصحة وغيرها....)؟

خطط وطنية للتنمية وخطط قطاعية



هل تمت دراسة الإطار التشريعي الوطني الموجود في مجال المساواة بين الجنسين؟



هل توجد موارد كافية (مالية وبشرية وغيرها) في البلد لتطبيق تلك القوانين وخطط المساواة؟



هل أخذت سائر السياسات القطاعية بالحسبان الأثر المميز على النساء والرجال ویم اتخاذ إجراءات محددة؟



هل تستجيب للالتزامات الدولية التي وقعها البلد في مجال المساواة بين الجنسين؟

ماذا؟ التعاون الإنمائي الإسباني أنجز في البلد



هل تم تحديد كافة عمليات التدخل المتصلة بالنوع الاجتماعي المدعومة من طرف التعاون الإنمائي الإسباني؟

أين؟ المناطق الجغرافية للعمل وخطوط التدخل في كل منها على حدة



هل يعمل التعاون الإنمائي الإسباني في مناطق البلد التي تعاني من قدر أكبر من الهشاشة على صعيد حقوق النساء؟

تنسيق الفاعلين في التعاون الإنمائي الإسباني



هل تم تحديد كافة الفاعلين الذين يعملون في النوع الاجتماعي؟



هل توجد في البلد مجالات للتنسيق من قبيل "الجان" أو "مجموعات" للمانحين في مجال المساواة بين الجنسين؟

عمليات تقييم متاحة



هل تشمل التقييمات المتاحة على دراسة لأثر النوع الاجتماعي؟



هل تم إنجاز تقييم خاص بالنوع الاجتماعي؟

دراسة "دافو" DAFO



هل تم إدراج دراسة النوع الاجتماعي؟

الحوار مع البلد الشريك



هل تم تحديد المؤسسة الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين؟



ومنظمات المجتمع المدني الملتزمة بالمساواة بين الجنسين؟



هل توجد مجالات مشتركة للحوار؟ (مثلا لجان قطاعية وغيرها)

رؤية مستقبلية، ما هي وجهتنا؟



هل تم تحديد التحديات التي تواجه البلد من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في كافة قطاعات التنمية؟



هل تم تحديد أوجه التقدم والمعوقات التي تواجه "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" ومانحين آخرين للنوع الاجتماعي في مجال تعميم منظور النوع الاجتماعي؟

خطة عمل.



هل تم التخطيط لعقد اجتماعات مع منظمات ومؤسسات متخصصة في النوع الاجتماعي؟

قائمة التحقق



المرحلة 1، المحطة 1. الدراسة

الاستتباب الديمقراطي



بناء على المعلومات الواردة في "ملاحظة المفهوم"، هل تمت دراسة درجة مشاركة المؤسسات الحكومية في البلد الشريك، المعنية بالمساواة بين الجنسين، في رسم سياسات وبرامج التنمية ومكافحة الفقر أو سياسات أخرى؟



وماذا عن منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص النسوية منها والمدافعة عن حقوق النساء وهل هي منخرطة بشكل نشيط؟

الاتساق نوعية حوار السياسات مع البلد الشريك



هل سلطات البلاد مستعدة لإدماج مساواة الجنسين في أجندتها؟



هل تشارك بنشاط، المؤسسة الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين؟



هل يتم تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص النسوية منها والمدافعة عن حقوق النساء؟



وفي حال سلبية المسألتين السابقتين، هل تم تحديد العوائق التي تحول دون تلك المشاركة؟



وهل تم اتخاذ إجراءات بخصوص تحسين تلك المشاركة؟

استخدام الأنظمة الوطنية



هل توجد بيانات مفصلة وفق الجنسين (تحديدا، إحصاءات رسمية)؟



هل توجد معلومات لتغيرات أخرى تعكس تمييزات مزدوجة أو ثلاثية (السن أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو العرق أو غيرها...)?



قائمة التحقق

المرحلة 3، المحطة 1. إستراتيجيات الشراكة

موارد



هل تم رصد حدا أدنى من الميزانية لتأمين تعميم منظور النوع الاجتماعي؟



هل يوجد في البلد بعض الفاعلين الإسبان الذين ينتهك نشاطهم حقوق النساء والفتيات؟

نظام التتبع والتقييم



هل توجد بيانات مفصلة وفق الجنس ودراسة للنوع الاجتماعي مناسبة تعكس إلى أي حد يسهم التعاون الإنمائي الإسباني في المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق النساء؟



هل يتم التعاون مع المنظمات المتخصصة في النوع الاجتماعي سواء حكومية أو من المجتمع المدني، كانت انخرطت في المحطات السابقة؟

المساءلة المتبادلة



هل تشمل المعلومات التي تم تقديمها التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين وحقوق النساء؟



هل تشارك المنظمات الأبرز في البلد الشريك، المتخصصة في النوع الاجتماعي سواء الحكومية أو التابعة للمجتمع المدني؟

المرحلة 2. تنفيذ التتبع والتقييم

حتى يتسنى دراسة هذا الفصل عليك أن تراجع التوجيهات الواردة في الفصل 5 "التوجيهات العامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".



2.4 برنامج البلد للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

وكما سبقت الإشارة، بالنسبة لـ "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" وانطلاقاً من "إطار شراكة البلد"، فإن الأداة الرئيسية للبرمجة الإستراتيجية هي "البرنامج البلد" مع التطبيق المباشر لعملك مع البلدان الشريكة.

إنها الأداة المرجعية من أجل تحديد عمليات التدخل في البلد، حيث أنه بعد المصادقة عليه، ينبغي للموارد التي ترصدها "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" أن تركز بشكل رئيسي على تحقيق النتائج الواردة فيه.

ويعتبر "البرنامج البلد" وثيق الصلة بإطار شراكة البلد MAP بخصوص مضمونه وصلاحيته الزمنية. ويشمل كلاهما نفس الفترة الزمنية التي يحددها "إطار شراكة البلد" MAP. ويشار إلى أن مضمون "برنامج البلد" ينبثق عن "إطار شراكة البلد" MAP حيث يجسّد نشاط "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" بشأن كل نتيجة محددة فيه.

كما يعتبر هدف اعتماد التعميم أمراً رئيسياً في مرحلة التخطيط من أجل تأمين استدامة إستراتيجية العمل، كما يلي:

- من خلال تيسير فرصة إدماج / تعزيز منظور النوع الاجتماعي في التنمية 4 .
- ووضع عناصر خاصة للنوع الاجتماعي في إطار تدبير نتائج التنمية وبشكل خاص المنتجات ومؤشراتها.
- وربط الأشخاص الخبراء في النوع الاجتماعي من "وحدات التعاون في الخارج" UGEs و/أو نقطة الاتصال في غياب الأولى فضلاً عن دعم الدور القيادي لوحدة النوع الاجتماعي في المقرر ضمن عملية المراجعة.

ويتشكل "البرنامج البلد" بشكل رئيسي من إطار نتائج ونص يوجز الأفكار الرئيسية للموقع الإستراتيجي المحدد في "إطار شراكة البلد" والجوانب الهامة من برنامج التعاون لـ "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" في البلد المعني والمخاطر التي ترافقه.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم

والآن نقدم لك قائمة للتحقق برفقة عدد من المسائل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار سواء بالنسبة لصياغة إطار النتائج كما بالنسبة للجانب التحريري، التي تتيح لك التأكد مما إذا تم إدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل فعلي. وبشكل تكميلي، نوصي بإلحاح بإدراج فصل خاص حول كيفية تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي ضمن الطرح الشامل لبرنامج البلد.

قائمة التحقق

إعداد إطار النتائج

- هل تم تحديد منتجات في مصفوفة نتائج التنمية من شأنها الإسهام في المساواة بين النساء والرجال؟
- هل يتم اعتبار مؤشرات النوع الاجتماعي ترتبط بالمنتجات المذكورة؟
- هل تم رصد موارد (مالية وبشرية متخصصة) من أجل تأمين تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
- هل تم تحديد المخاطر الرئيسية أو التهديدات التي قد تؤثر على التقدم نحو المساواة بين الجنسين؟
- هل يمكن تقليص أثر أو إمكانية حصول تلك المخاطر أو التهديدات؟
- وبخلاف ذلك، هل تم طرح منتجات أو أنشطة جديدة؟
- أو، هل تم تغيير إطار النتائج وفق هذه الظروف؟

صياغة الجزء التحريري

- هل يتم اعتبار المعلومات الأهم لتشخيص النوع الاجتماعي الذي تم إنجازه ضمن "إطار شراكة البلد"؟
- هل تمت دراسة الأسباب التي تحد من مشاركة النساء في مختلف دوائر القرار وما يحول دون استفادتهن من أعمال التنمية؟
- هل تم إدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل فعلي على مستوى المنتجات في القطاعات ذات الأولوية؟
- وفي حال وجودها، هل تمت دراسة البيانات المفصلة وفق الجنسين؟
- ومتغيرات أخرى مثل السن والعرق والتوجه الجنسي وغيرها....؟
- وهل تمت دراسة المخاطر والتهديدات الرئيسية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين؟
- هل تم تقييم العمل الذي تم إنجازه في "المنظور الجنساني في التنمية" GED من طرف مانحين آخرين من أجل اعتبار إمكانيات الاستفادة من أعمال وأهداف التنمية بالنسبة للنوع الاجتماعي بخصوص أعمال محددة تتصل بتعميم منظور النوع الاجتماعي؟
- هل تم توطيد وتشجيع فضاءات العمل المشترك في مجال تعميم منظور النوع الاجتماعي مع مانحين آخرين أو حكومات وطنية أو محلية أو منظمات من المجتمع المدني في البلد وكافة شركاء "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"؟
- هل تم تأمين مشاركة المؤسسات الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين ومنظمات المجتمع المدني وبشكل خاص النسوية منها والمدافعة عن حقوق النساء، خلال مسارات الحوار والتنسيق؟
- هل تم وضع نظام للتتبع من أجل التحقق من إحراز النتائج بخصوص تقليص هوة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؟
- هل يُزعم تقييم أثر النوع الاجتماعي في عمليات التقلييم المبرمجة؟



توجيهات

عامة لعمليات تدخل

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية AECID

5

بعض التأملات الأولية



انطلاقاً من أنه لا يوجد عمل محايد تجاه النوع الاجتماعي، من الأهمية بمكان لدى معالجة تعميم منظور النوع الاجتماعي في كل أداة، مراعاة الأثر المختلف (سواء إيجابياً أو سلبياً كان) الناجم عن عمليات التدخل في حياة النساء والرجال والفتيات والأطفال ومدى استفادتهم من حقوقهم.

وبالتالي، لدى اعتماد المنظور الجنساني طوال دورة إدارة عمليات التدخل، لا بد أن لا ننسى ما يلي:

✓ للأسئلة وظيفية توجيهية وبالتالي ليس إجبارياً الإجابة عليها كافة وكل على حدة. وستجد في مرحلة الصياغة، بالتفصيل تحت مسمى "مسائل مهمة"، كل الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تأمين تعميم منظور النوع الاجتماعي وجملة من الأسئلة التي سيكون من المناسب أخذها بعين الاعتبار من أجل تعميق التحليل.

✓ إن القضايا المطروحة في هذا الفصل لا تزعم إعطاءك أجوبة وحيدة ولا تلقائية على كافة الإشكالات التي يطرحها تعميم المنظور الجنساني. إنها بالأحرى دعوة من أجل التفكير في ما إذا تم إدراجها بشكل سليم وإذا تم اعتماد "ثقافة التعميم" في عملنا اليومي، مع منحك بعض التوصيات والتحسينات التي يجب مراعاتها، لكن دون أن نزعّم تقديم حلول جاهزة.

✓ كما أن هذه التوجيهات تتكامل مع قوائم التحقق وفق القطاعات (التعليم والصحة والنمو الاقتصادي وغيرها) الواردة في علبه الأدوات 1.

✓ ولا يمكننا أن نغفل أن محور النوع الاجتماعي، يتغير وفق السياق الجغرافي، وبالتالي لا بد من بذل جهود من أجل تأويل وتكييف المسائل المقترحة لكل عملية تدخل أو واقع مختلف لكل بلد.

✓ وفي حال كون عملية التدخل أو المشروع، عبارة عن "عمل إنساني" أو له صلة بالتربية من أجل التنمية، لا يجب أن نغفل عن الاستئناس بالفصل 7 الذي يشمل توجيهات ومسائل خاصة لمراعاتها في هذين الحقلين للعمل.

✓ وفي حال عملك على أداة محددة، لا بد من الاطلاع أيضاً على الفصل 6 من هذا "الدليل".

✓ وفي نهاية المطاف، لا بد من التذكير بأن تحليل النوع الاجتماعي يجب أن يكون حاضراً في كل دورات عمليات التدخل.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



المرحلة 1. الصياغة والتقييم

والآن نزودك بالتوجيهات التي ينبغي تطبيقها سواء على صياغة عمليات التدخل أو تقييمها، من أجل تأمين التطبيق الفعلي لتعميم منظور النوع الاجتماعي وذلك انطلاقاً من "الشكل الأساسي لصياغة عمليات التدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID مع التوجه نحو النتائج".

بيانات عامة

رموز CAD:

رعاية الصحة الإنجابية	CRS 13020
رعاية الصحة الإنجابية	CRS 1302000
دعم رعاية ضحايا العنف ضد المرأة	CRS 1302001
رعاية التوليد	CRS 1302002
رعاية المواليد والمخاض	CRS 1302003
النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتشجيع حقوق النساء	CRS 1516003
إزالة العنف ضد النساء والفتيات 9	CRS 15180
منظمات ومؤسسات المساواة بين الجنسين	CRS 1517000
المشاركة الاجتماعية والسياسية للنساء	CSE 1517001
مناهضة العنف ضد المرأة.	CSE 1517002
المرأة وبناء السلام.	CSE 1517003
التمكين الاقتصادي للنساء	CSE 1517004
التعزيز المؤسسي للنوع الاجتماعي.	CSE 1517005

يشار إلى أن رموز CSE فقط يمكن استخدامها ك معايير للتصنيف في المجال الداخلي لـ "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" (في إطار "مشروع إدماج المعلومة)، مع الإحالة الرسمية لـ المساعدات الرسمية للتنمية AOD للنوع الاجتماعي من خلال الرموز CRS 1516003 و CRS 13020 و 1517000.

علامات النوع الاجتماعي:

- الرئيسي (ابتدائي): عندما يكون هدف المساواة بين الجنسين أساسيا في تصميم عملية التدخل وأثرها ويمثل أمرا صريحا فيها. وبالتالي نستطيع أن نجيب عن السؤال التالي: هل كان متاحا إنجاز هذا النشاط دون هذا الهدف؟
- هام (ثانوي) عندما تكون الغاية الرئيسية من النشاط أمرا آخر، وإن تم تشجيع المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق النساء والفتيات.
- غير موجه: عملية التدخل لا تسعى إلى التقدم على مسار المساواة بين النساء والرجال.

ولمزيد من المعلومات حول كيفية تطبيق هذه العلامات ، انظر في علبة الأدوات رقم 3.



المجال الإستراتيجي أو البرنامج الذي تدرج فيه عملية التدخل

إطار نتائج البرنامج:

- حتى يتسنى تقييم ما إذا كان التدخل يستجيب للأولويات المؤطرة في "برنامج البلد" ، من وجهة النظر القطاعية و/أو التعميمية، علينا أن نطرح الأسئلة التالية:

أسئلة رئيسية



هل يسهم ذلك التدخل في إحداث تغييرات إيجابية في ظروف معيش النساء والفتيات؟



وفي مزاولة أو سلوك المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق الإنسان؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

إدراج النتائج بشكل صريح وإضافة أنشطة خاصة من شأنها أن تضمن حقوق النساء.

دراسة إلى أي حد يمكن إشراك المؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني مع اعتبار ذلك بشكل خاص في الصياغة.

كما يجب علينا أن نرى إذا ما تم اعتبار ما يلي ...

تسهم عملية التدخل في إنجاز السياسات والاتفاقات أو تطبيق خدمات لم تكن موجودة وتعتبر كافتها ضرورية من أجل المساهمة في تقليص عدم المساواة بين الرجال والنساء.

الخط الرئيسي للعمل للمخطط العام الذي يشمل التدخل:

إذا تعلق الأمر بعملية تدخل خاصة بالنوع الاجتماعي أو تسهم بشكل جزئي في التوجيه رقم 5 من المخطط العام فإن تصنيفها سيكون في أحد خطوط العمل التالية:

مواعة الأطر التشريعية للبلدان مع القوانين الدولية حول النوع الاجتماعي وخاصة ما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الجنسية والإنجابية مع اعتبار ظرفية كل بلد.	خطوط من أجل المساواة الرسمية
تشجيع السياسات العامة للنوع الاجتماعي وللتلاحم الاجتماعي من أجل تعزيز الحوكمة سواء على صعيد المسارات الوطنية أو	خطوط من أجل المساواة الرسمية
تعزيز المنظمات النسوية والمدافعة عن حقوق النساء، ضمن المجتمع المدني والتي تستطيع أن توجد عاملاً مُضاعفاً بشأن الاستفادة من مواطنة كاملة وتحسين جودة وفعالية المساعدات.	أعمال خاصة من أجل تمكين النساء
تبني خطوط خاصة تسعى إلى تخفيف كافة أشكال العنف والتمييز الذي يطال النساء والفتيات مع الالتفات بشكل خاص إلى الحالات شديدة الصعوبة من قبيل المتاجرة بالبشر والاستغلال الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتداعياتها، علاوة على التمييز والضعف اللذين تعاني منه النساء في الاقتصاد والعمل وبشكل خاص مع يتعلق باقتصاد الرعاية ووضع عاملات المنازل والاقتصاد غير المنظم والنساء في المجالات الريفية.	

معايير فعالية المساعدة

حتى يتسنى دراسة هذا الفصل عليك أن تراجع التوجيهات الواردة في الفصل 1.4 "إطار شراكة البلد".



التعريف

الأشخاص المستفيدون النهائيون من عملية التدخل // الأشخاص الموجهة إليهم مباشرة أو فاعلون آخرون منخرطون:

أسئلة رئيسية

هل المستفيدون يتم وصفهم من خلال بيانات مفصلة وفق الجنسين؟



هل يتم تأمين المشاركة الحقيقية والفعلية للنساء ومنظماتهن في الأنشطة الواردة في عملية التدخل؟



هل تمت دراسة التكاملية مع فاعلين أو أدوات أخرى تعمل من أجل المساواة بين الجنسين؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- تحديد الواقع أقصى ما يمكن ومختلف المشاكل المتصلة بالنساء والرجال.
- وفي حال عدم وجود بيانات رسمية، لابد من مراجعة مصادر بديلة أخرى (تقارير الهيئات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أو الأمم المتحدة للنساء أو منظمات من المجتمع المدني).
- إن النساء لا يستطعن دائما التعبير بكامل حريتهن في الفضاءات المختلطة، ما يجعل من المستحسن مراعاة الفضاءات الخاصة بالنساء (بشكل فردي و/أو جماعي)، الأمر الذي سيؤمّن مشاركة أكثر نشاطا ومواءمة للوقت الذي بحوزتهن.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

- تم التأكد من أن النساء يشكلن مجموعة منسجمة في ما بينها ولهن مصالح واحتياجات مشتركة أو إذا كان الأمر عكس ذلك لا بد من مراعاة ظروف كل امرأة على حدة (الطبقة الاجتماعية والحالة المدنية والسن والعرق).
- تم تحديد فاعلين آخرين منخرطين لم يتم التصريح بمصالحهم المتصلة بالنوع الاجتماعي.

المشاكل التي تجب معالجتها وبدائل للحلول المقترحة:**أسئلة رئيسية**

هل تتضرر النساء بشكل مباشر أكثر من المشاكل التي تم تعريفها، مقارنة بالرجال.



هل يتم توصيف الإطار التشريعي الوطني القائم والالتزام السياسية الدولية التي وقع عليها البلد بخصوص المساواة بين الجنسين؟¹⁰



عند دراسة البدائل، هل تم إعطاء وزن هام للمعايير المتصلة بالمساواة بين الجنسين؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- القيام بدراسة للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما من شأنه السماح بتسليط الضوء على صورة النساء والفتيات المتضررات من تلك المشاكل ولماذا هي إشكالية بالنسبة لهن وكيفية تأمين حقوقهن في بلد و/أو منطقة التدخل.
- التأكد مما إذا كانت البدائل المختارة، تعكس مصالح وأولويات النساء والرجال.
- لابد أن نؤمن خلال اختيار إستراتيجية التدخل، مشاركة نشيطة للنساء أو المنظمات التي تمثل مصالحهن، في عملية اتخاذ القرار.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

إذا ما تم اعتبار أن النساء والفتيات قد يعانين من أصناف أخرى من التمييز مثل ما له صلة بالتنوع الجنسي أو الانتماء إلى عرق أو ديانة ما أو الإعاقة أو مكان الولادة (ألحواضر/ الأرياف) أو وضع الهجرة أو النزوح أو اللجوء وغيرها.

منطق التدخل

الهدف العام:

أسئلة رئيسية



هل يستجيب للاحتياجات الإستراتيجية للنساء؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

صياغة "الهدف العام بحيث يشار بصريح القول إلى كيفية تحسينه لحقوق النساء وتأمينها.

الهدف الخاص:

أسئلة رئيسية



بأي طريقة يمكن أن يسهم "الهدف الخاص" في تقليص عدم المساواة بين الرجال والنساء؟



هل يوجد هدف خاص للنوع الاجتماعي؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

لابد من أن ندرج على الأقل هدفا خاصا واحدا يعكس كيف يمكن لعملية التدخل أن تسهم في إزالة عدم المساواة بين النساء والرجال.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

تعتبر الأهداف الخاصة منسجمة وتعكس تحليل النوع الاجتماعي الذي تم إنجازه.

نتائج:

أسئلة رئيسية



هل تسهم النتائج في تقليص/إزالة عدم المساواة بين النساء والرجال؟



هل تشمل النتائج المنشودة تحقيق توزيع متكافئ للمنافع (الاقتصادية والاجتماعية) للتدخل؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- التأكد مما إذا كان يؤخذ بعين الاعتبار ، بشأن توزيع منافع التدخل، أدوار ومسؤوليات النوع الاجتماعي.
- دراسة ما إذا كانت النتائج تعود بالنفع على النساء والرجال على حد سواء وبأى نسبة وإبراز ذلك بشكل صريح في صياغة النتائج.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

- إذا كان تحقيق النتائج سيسهم في توعية الرجال والأطفال بخصوص حقوق النساء والفتيات.
- إذا ما تم اعتبار ما هي المهارات أو القدرات التي يحتاج إليها مختلف أصحاب الحقوق والواجبات والمسؤوليات من أجل ممارسة وظائفهم بشكل سليم مع ضمان المساواة بين الجنسين.

الأنشطة الرئيسية وبرمجتها:

أسئلة رئيسية



إذا تم اعتبار أدوار النوع الاجتماعي والتوزيع الجنسي للعمل عندما تم تصميم الأنشطة؟



هل تم اعتبار الأعمال الخاصة الموجهة إلى تغيير تلك الأدوار وتحفيز مشاركة النساء؟



هل تسهم الأنشطة في تعزيز قدرات المؤسسات العمومية والمنظمات النسوية والمدافعة عن حقوق النساء التي تعمل لصالح المساواة بين الجنسين؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- تسليط الضوء على مجمل الأنشطة التي جرت العادة على عدم اعتبارها كعمل والتي تقوم بها النساء (مثلا الأشغال المنزلية ورعاية الأشخاص غير المستقلين أو الأعمال لصالح الجماعة).
- تحديد مختلف التداعيات الناجمة عن التوزيع الجنسي للعمل، على النساء والرجال وتحديد المشاكل والاحتياجات التي تنبثق عن مسؤولياتهم وواجباتهم اليومية.
- اعتبار الأثر الذي سينجم عن التدخل على عبء عمل النساء والرجال وتحديد إذا كانوا مستعدين جميعهم ويتحلون بالمرونة الضرورية من أجل القيام بالأنشطة الواردة في المشروع.
- لا بد أن نتفادى الاعتقاد الضمني بأن بعض المشاريع ستكون مفيدة لوضع النساء في المجتمع فقط لكونهن هن المستفيدات أو أنهن يشاركن في تخطيط المشروع.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

- إذا كانت الأنشطة تشمل عبئا إضافيا لعمل النساء.
- إذا كان يتم تحفيز الوعي ومشاركة الرجال والأطفال على الصعيد الفردي والجماعي في إزالة مظاهر عدم المساواة بين الجنسين.
- إذا ما كان يتم الإسهام في تسليط الضوء على عمل النساء وتمثينه.
- إذا ما كان يزمع القيام بأنشطة جماعية أو إستراتيجيات أخرى لمعالجة نزاعات تتسبب فيها مساهمة الأدوار المسندة تقليديا للنساء والفتيات.
- إذا ما كانت تشارك في المشروع منظمات محلية ولا سيما النسوية منها والمدافعة عن حقوق النساء.
- إذا ما تم توقع خدمات ودعم الترجمة من أجل تيسير مشاركة النساء غير الناطقات باللغة الإسبانية.
- إذا ما كان الأشخاص المسؤولون عن تنفيذ الأنشطة لهم تأهيل في مجال النوع الاجتماعي.

مؤشرات ومصادر التحقق وغايات الممارسة

من أجل صياغة و/أو تقييم هذه الجوانب، نوصيك باستخدام التوجيهات الواردة في "علبة الأدوات 2" من أجل إنجاز المؤشرات الكمية والنوعية بناء على نماذج مواضيعية.



مخاطر

أسئلة رئيسية

- هل يتم بشكل صريح مراعاة العوامل أو تعارض المصالح التي قد تؤثر على نجاح عملية التدخل من أجل إحراز أثر إيجابي لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- تحليل الآثار الجانبية السلبية التي قد تنشأ عن التدخل أو قد يفاقمها، بخصوص ضمان حقوق النساء.
- تحديد الإستراتيجيات البديلة التي قد تساعد على تفادي تلك المخاطر.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

إذا ما تم بشكل أكثر تحديدا، دراسة العوامل الإيجابية والسلبية لتغيير علاقات النوع الاجتماعي (Murguialday, et al, 2008) وذلك من قبيل ما يلي:

- عوامل تغيير: حركات معززة للنساء بتأثير سياسي قوي أو خدمات اجتماعية من شأنها تخفيف العبء الإنجابي للنساء أو الرفض الاجتماعي أو القانوني للعنف ضد النساء وتمكين النساء من حقوقهن وصياغة مطالبهن.
- عوامل مقاومة: قيود قانونية أو دينية لحركة النساء وإصلاحات زراعية لا تراعي النوع الاجتماعي والهجرات الذكورية التي تترك النساء على كاهل الأسرة وقانون الأسرة الذي يمنع النساء من تدبير ممتلكاتهن أو إطلاق تجارتهن.

الموازنة وخطة التمويل

أسئلة رئيسية

- هل تم رصد ميزانية لأعمال محددة تحفز مشاركة النساء واستفادتهن بشكل متكافئ من منافع المشروع؟

- هل من الواضح ما هي نسبة الميزانية الإجمالية التي ستعود بالنفع المباشر على النساء والرجال؟

- هل تم رصد ميزانية بخصوص إنجاز أنشطة للتوعية والتأهيل في مسائل النوع الاجتماعي؟

- هل تم رصد ميزانية للتعاقد مع أخصائيين في قضايا النوع الاجتماعي؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- لا بد من التحليل الدقيق لمعرفة أي جزء من موارد المشروع يفيد النساء وأي جزء يفيد الرجال.
- أن نضمن حصول الموارد الموجهة إلى تقوية جوانب النوع الاجتماعي على ميزانية ملائمة.
- تسليط الضوء على إسهامات النساء في عمل التدخل.

الاستدامة**أسئلة رئيسية**

- هل تأخذ عملية التدخل في الحسبان إستراتيجية ما للاستدامة من شأنها السماح بتعزيز التغييرات الإيجابية الكفيلة بإزالة مظاهر عدم المساواة بين النساء والرجال وتشجيع ممارسة حقوق النساء والتغييرات بشأن أوضاعهن؟

وبخلاف ذلك، هل يمكننا أو نوصي أو ندرج تحسينات ...

- تحديد إجراءات خاصة من أجل تخفيف التغييرات السلبية وضمان الاستدامة.
- تشجيع استفادة النساء والرجال بشكل متكافئ من منافع عملية التدخل والإسهام في استدامتها.
- عدم الاقتصار على دعم العمل الإنتاجي "المرئي" وتهميش قطاعات أخرى من المجتمع قادرة على تأمين استدامة وجدوى عملية التدخل.
- تسليط الضوء وتثمين العمل غير المأجور للنساء في الأنشطة المأجورة للرجال من أجل تفادي تهميشهن من عملية التدخل واستدامتها في المستقبل.

كما يجب علينا مراعاة ما يلي ...

- إذا ما كان يزعم بناء قدرات فردية وجماعية وتنظيمية للنساء من أجل إتاحة مزيد من الفرص في عمليات اتخاذ القرار والمساواة في المعاملة وضمان حقوقهن.
- ما إذا كانت عملية التدخل تراعي تشجيع السياسات والتشريعات الرامية إلى تجاوز وضع الإقصاء الذي تعاني منه النساء.

مراحل التتبع والتقييم:

عقب صياغة أو تقييم مقترح التدخل، من الضروري أن نستمر في وضع "عدساتنا للنوع الاجتماعي" سواء على مستوى تتبع المشاريع أو تقييمها.

ومن أجل قياس وتحليل وتقييم تداعيات وأثر كل تدخل سواء في الحاضر أو في الماضي، بخصوص إزالة مظاهر عدم المساواة بين النساء والرجال، نزودك الآن بجملة من المسائل التوجيهية (ليس ضروريا الإجابة عليها كلها)، التي ستسمح لك بتقييم ما إذا كان التدخل أسفر عن أثر، وهي كما يلي:

سلبى	محايد	إيجابي ومحوّل
يتم تعزيز مظاهر عدم المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق غايات قائمة للتنمية. يتم استخدام قوانين وأدوار وقوالب نمطية تركز مظاهر عدم المساواة بين الجنسين.	لا يظهر على القوانين والأدوار والصور النمطية للنوع الاجتماعي أي تدهور ولا أي تحسن وإن كان الغياب يعيد إنتاج أسباب عدم المساواة.	يطرأ تغيير على القوانين والأدوار بحيث يتم تحفيز مشاطرة السلطة والتحكم في الموارد واتخاذ القرارات ودعم مسار تمكين النساء.

وبالتالي لا تنس أن الأسئلة التي نقترحها عليك أدناه، ستساعدك عند المشاركة في "لجان تتبع التدخلات" أو ضمان أن يشمل أي مقترح بشأن "مراجع" التقييم، منظور النوع الاجتماعي.

وبالرغم من صياغتها على شكل أسئلة ذات طابع مغلق عموما (نعم/لا)، فإن الهدف منها ليس الإجابة عليها ببساطة بل التمكّن من تحديد تلك الجوانب التي ينبغي ان نطلبها من الهيئة أو المنظمة التي تنفذ المشروع أو تقدم "مراجع" تقييم من أجل تعزيز وضمّان تعميم منظور النوع الاجتماعي.

المرحلة 2: التتبع

يتم خلال هذه المرحلة تحديد الجوانب التي يجب تحسينها أو التوصيات الملموسة التي تم تحديدها عقب تطبيق "قائمة التحقق" التي ستُطرح خلال الاجتماعات الدورية للتحقق التي تقوم بها "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، سواء في المقر أو في الميدان.

قائمة التحقق



هل يعكس الفريق المشرف على التدخل، التزاما ومقدرة بشأن تعميم منظور النوع الاجتماعي؟



هل توجد معلومات نوعية وكمية وكفيلة بمعرفة التقدم المحرز على صعيد تقليص عدم المساواة بين الجنسين؟



هل يشمل نظام المراقبة مؤشرات لقياس مدى التقدم في تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي؟



ما هي انعكاسات مشاركة النساء على العلاقات والأدوار بين النساء والرجال؟



هل ما زالت سارية التوقعات والمعلومات المتصلة بسمات واحتياجات ومصالح النساء والرجال التي كان تم تحديدها في البداية؟



هل ظهرت محدوديات أثناء تنفيذ التدخل، من شأنها الحيلولة دون المشاركة المتكافئة للنساء والرجال في توزيع الموارد والمنافع؟



وفي حال الضرورة، هل تم طرح مقترحات وقرارات إستراتيجية تسعى إلى تحقيق النتائج المبرمجة بخصوص النوع الاجتماعي؟



وعلى صعيد التسيير، هل يتم تأمين آليات من أجل المشاركة النشيطة في آليات المساواة على صعيد البلد والنساء والمنظمات التي تعمل في حقل المساواة بين الجنسين؟



وهل تُؤخذ إسهاماتهم بعين الاعتبار؟

المرحلة 3: التقييم

تعتبر إدارة عمليات التقييم في مجال التعاون الإنمائي الإسباني من صلاحيات "قسم تقييم السياسات من أجل التنمية وإدارة المعرفة (SGCID, MAEC)". كما تقوم "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" بإجراءات تقييم عملياتية وعمليات تقييم تدرج في قواعد خاصة وذلك وفق "سياسة تقييم التعاون الإنمائي الإسباني (MAEC, 2013) وعلى ضوء الخطط لفترات من سنتين، لإجراءات التقييم.

حيث أن كلا من المخطط العام الرابع و"سياسة تقييم التعاون الإنمائي الإسباني" تراعي التزام تعميم منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والبيئة والتنوع الثقافي، في التقييم. وهكذا يتم مراعاة كل هذه المقاربات في إجراءات التقييم حيث أن للأشخاص مواصفات وهويات مختلفة في الوقت ذاته. كما أنه غالباً ما تتطرق المواد والتوجيهات المرجعية إلى العديد من المقاربات المذكورة بشكل مشترك. ومن أجل ذلك نقدم لك أدناه بعض المسائل التوجيهية بهدف ضمان اشتغال عمليات التقييم على مدى مراحل الإنجاز، على رؤية النوع الاجتماعي، بشكل سليم.

قائمة التحقق

مرحلة تصميم وتنفيذ التقييم 11

تعليل وأهداف التقييم



هل يشار إلى المضامين الأساسية لمقاربات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي التي يجب أن ترشد التقييم؟

السوابق والسياق



هل يتم إدراج تحليل أسباب وتداعيات عدم المساواة بين الجنسين؟

مدى التقييم



هل تم تحديد منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات النسوية وتلك المدافعة عن حقوق النساء وآليات المساواة، كفاعلين رئيسيين؟



هل تم تبني مبادئ المساواة وعدم التمييز كموجهات لصياغة أسئلة التقييم؟



هل يتم اعتبار من بين أسئلة التقييم، مفهوم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي التي يتناولها منفذو البرنامج والفاعلون المنخرطون؟

أسئلة التقييم

الأهلية



هل يتم الإسهام في تحقيق الأهداف الخاصة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان الأخرى؟



هل تدرج عملية التدخل ضمن الالتزامات الدولية والوطنية في مجال المساواة؟



هل يوجد لدى سلطات البلد أو المؤسسات المتعاونة في البرنامج/المشروع، اهتماماً خاصاً بضم اعتبارات هذه المقاربات؟



هل تم تعريف المشكل المزمع تسويته، بشكل واضح؟



وهل لهذا الأخير أي علاقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والثقافية؟



هل يتم بشكل واضح تحديد العوامل أو الأسباب الكامنة وراء مظاهر عدم المساواة أو عدم الإنصاف المزمع تسويتها أو تقليصها أو القضاء عليها؟



هل تم تحديد الظروف الخاصة للسكان المستفيدين، من قبيل النوع الاجتماعي أو الأصل العرقي أو الوطني أو السن أو متغيرات أخرى؟

الفعالية



هل تستجيب النتائج إلى الاحتياجات التي تم تحديدها لدى المجموعة المستفيدة وفق مواصفاتها الجنسية-الجنسانية، أو السن أو الأصل الإثني أو الوطني أو أي متغيرات أخرى؟



هل تعتبر المؤشرات التي تم تحديدها (النوعي والكمي منها)، ملائمة من أجل بلورة التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي؟



هل تأخذ عملية التدخل بعين الاعتبار بشكل صريح منظور المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي بخصوص النتائج المنشودة؟



هل حصلت تغييرات وتعديلات في عملية التدخل بناء على تطبيق منظور شامل؟

الكفاءة



هل تمكنت النساء والفتيات من الوصول والتحكم في المنتجات و/أو الخدمات التي قدمتها عملية التدخل؟



هل تم احتساب إسهام النساء (من عمل غير مأجور وغيره)، وتم تسليط الضوء عليه؟

الاستدامة



إلى أي حد تساعد القدرات المنجزة على تحقيق التقدم نحو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على صعيد كافة السكان دون تمييز بناء على النوع الاجتماعي أو الانتماء العرقي؟



ما هي القدرات الجديدة المطلوبة؟



هل تم الإسهام في إقامة آليات حوار بين أصحاب الواجبات والحقوق؟

الأثر



ما هي القدرات المنجزة عند اكتمال عملية التدخل لدى أصحاب وصاحبات الحقوق والواجبات؟



هل تم الإسهام في إزالة الأسباب البنيوية لعدم المساواة بين الجنسين؟



هل تم تبني آليات للتنسيق والتحالف ومشاركة الأطراف المعنية؟



بأي صورة تم تملك البرنامج/المشروع، من طرف النساء والأطفال والفتيات والمراهقين من مختلف المناطق والأصول العرقية؟



هل تم تشجيع أنماط من المشاركة (القيادة) المتكافئة؟

المنهجية

التحقق من قابلية التقييم



هل توجد بيانات مفصلة بناء على الجنس والأصل العرقي أو الوطني والسن، كجزء من خط الأساس/التشخيص؟



هل توجد معلومات نوعية حساسة بخصوص النوع الاجتماعي؟



هل يتم تأمين المشاركة النشطة (في التنفيذ والتقييم) لكافة الفاعلين المخترطين - أصحاب الحقوق والواجبات والمسؤوليات؟



هل تم الأخذ بعين الاعتبار الاستعداد والظروف (معالجة ثقافية ملائمة وتيسير الترجمة أو وجود موظفين أكثر تدريباً، مثلاً بشأن مشاريع العنف ضد المرأة)؟



هل تم اعتماد موارد من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في مختلف المراحل (الموظفون المؤهلون بشكل لائق والأموال)؟

جوانب منهجية أخرى للاعتبار



هل تم استخدام مناهج مختلطة وتشاركية ودائمة والتي تتكيف مع بعض السمات الخاصة للسكان المعنيين سواء كن من النساء أو الفتيات اللواتي يعشن أوضاع عنف أو أشخاص نازحين بسبب النزاعات المسلحة أو أشخاص من السكان الأصليين الأميين أو وحيدى اللغة وغيرهم؟

البرنامج الزمني والمنتج الذي يجب تسليمه



هل تم أخذ بعين الاعتبار أوقات المقابلات والاجتماعات والورشات كي يتسنى خلق الثقة والتأقلم مع وتيرة المحادثة ولا سيما مع النساء ضحايا العنف ضد المرأة والنساء من السكان الأصليين أو المنحدرات من أصول إفريقية؟



وبخصوص مضمون التقرير، هل يستند إلى بيانات مفصلة وفق الجنسين والمعلومات النوعية والكمية ومؤشرات النوع الاجتماعي إلى جانب خطوط أساسية تمت صياغتها انطلاقاً من تحليل النوع الاجتماعي؟

مواصفات فريق التقييم



هل تتم الاستعانة بمهنيين يتمتعون بمعارف وتجربة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي فضلاً عن تطبيق التعليمات الدولية والتعاون الإنمائي الإسباني في مجال النوع الاجتماعي؟

مرحلة تقديم الحصيلة / المساءلة



هل يتم اعتماد أنشطة خاصة/أليات من أجل المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين في نهاية عملية التدخل سواء على صعيد الأشخاص المستفيدين أو فاعلين آخرين (الشركاء والمؤسسات المحلية)؟ مثلاً، عمليات تقييم نهائية من أجل قياس أثر النوع الاجتماعي.



هل يتم دعم تعزيز الحركة النسائية والمنظمات النسوية من أجل تأمين استقلالية وجهوية الموارد الكفيلة بإنجاز تقديم الحصيلة/المساءلة؟



هل تقيس مؤشرات التقدم فوارق النوع الاجتماعي على صعيد المنتجات والنتائج؟



هل يستطيع نظام التتبع جمع وتسجيل بيانات مفصلة وفق الجنسين ومعلومات نوعية حول مشاركة وتوعية ووصول النساء إلى الموارد والتحكم فيها؟



توجيهات خاصة وفق أدوات
التعاون
والإجراءات الإدارية

6

1.6 مشاريع واتفاقات مع منظمات غير حكومية إنمائية

يعتبر تعميم منظور النوع الاجتماعي أمرا رئيسيا، عند تقييم المشاريع والاتفاقيات علاوة على مراحل التتبع والتقييم.

أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة



- تعليمات من أجل تعبئة استمارة طلب/صياغة مشروع منظمات غير حكومية إنمائية أون لاین.
- دليل داخلي لتقييم مشاريع منظمات غير حكومية إنمائية، بالنسبة للمشاريع التي ليس لها خط خاص بها.
- دليل داخلي لإدارة دعم منظمات غير حكومية إنمائية .

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



في إطار عروض المشاريع والاتفاقيات، يقدم لك هذا "الدليل"، ما يلي:

- في الفصل 5 المسمى "توجيهات عامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، كل المسائل التي قد تساعدك على تقييم ما إذا تم تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل جيد ضمن دورة الإدارة (التتبع والتقييم).
- وتوجد في هذا الفصل توجيهات خاصة مرتبطة بسمات عروض مشاريع أو اتفاقيات تسمح بفهم أحسن لتوجيهات دليل التقييم.

مرحلة صياغة العروض

يجب أن تشمل كافة عروض المشاريع والاتفاقات بشكل صريح مأمورية تعميم منظور النوع الاجتماعي، كما يلي:

ستعطى أولوية للمقترحات التي تدرج بشكل تعميمي منظور التنمية البشرية كما ينص عليها المخطط العام، بما في ذلك تطوير القدرات والمقاربة التي تستند إلى الحقوق ومنظور النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة والإدارة الموجهة إلى النتائج والمنظور الدامج ومنظور المسار وفعالية التنمية¹³.

مرحلة التقييم (توجيهات التأويل وتطبيق دليل التقييم)

- يتم تقييم تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل كمي (بما مجموعه 70 نقطة: 20 نقطة تعود إلى المكتب التقني للتعاون و50 نقطة للقسم القطاعي) في الفصل "2.4 مع الأولويات الأفقية"، حيث من الضروري أن تقوم بقراءة كاملة لمجموع الصياغة من أجل تقييم درجة التطبيق الفعلي.

ويوجد تعميم فعلي (100 في المئة من التنقيط) عندما نجد ما يلي:

يتم تحليل للنوع الاجتماعي في السياق.

توجد أهداف ونتائج قابلة للقياس بخصوص أثر النوع الاجتماعي والأنشطة الخاصة من أجل تمكين النساء والمؤشرات المفصلة وفق الجنسين.

يوجد أثر إيجابي ومحدد وقابل للقياس بشأن أوضاع النساء والفتيات، أي ضمن علاقات النوع الاجتماعي والقوانين والأدوار والاستفادة من الموارد والتحكم فيها.

ويوجد تعميم فعلي (أكثر من 50 في المئة من التنقيط) عندما نجد ما يلي:

تم إنجاز تحليل للنوع الاجتماعي للسياق لكن لا ينعكس على كافة مكونات الإطار المنطقي (الأهداف والنتائج والأنشطة والمؤشرات).

لا يفضي إلى تغييرات كافية كفيلة بإحداث أثر إيجابي ومستدام على وضع النساء والفتيات وعلاقات النوع الاجتماعي والنظام الأبوي الذي يميز ضد المرأة.

لا يوجد تعميم أو أنه لم ينجز بشكل جيد (0 في المئة من التنقيط)، عندما نجد ما يلي:

لا يوجد تحليل للنوع الاجتماعي في السياق وبالتالي لا ينعكس على مكونات الإطار المنطقي.

لا يتم التأثير على القوانين والأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي.

تنتهك أحد حقوق النساء و الفتيات.

يتم استخدام قوانين وأدوار وقوالب نمطية للنوع الاجتماعي من أجل تكريس عدم المساواة بين الجنسين.

- يمثل منظور النوع الاجتماعي أحد الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الفصل "3.6 الجدوى":

منظور النوع الاجتماعي: تحليل إلى أي حد تم أخذ بعين الاعتبار وضع النساء وقدراتهن وسياقهن والإطار التشريعي والجوانب الثقافية التي تؤثر على ممارسة حقوقهن، وذلك في تصميم المشروع. اعتبار أدوار النساء والرجال (الإنتاجية والإنجابية والجماعية)، في تصميم الأنشطة التي سيتم إنجازها.

- وبصرف النظر عن الموظفين المشاركين في التقييم الكمي لتعميم منظور النوع الاجتماعي (موظفو المكتب التقني للتعاون وقسم التعاون القطاعي، بشكل رئيسي)، على جميع الأشخاص المشاركين في التقييم أن يدرسوا من وجهة النظر النوعية إذا ما تم اعتبار منظور النوع الاجتماعي في مجمل الصياغة. وهكذا، إذا تمت ملاحظة أي قصور ينبغي تقديم توصيات خاصة في التقييم النوعي.

- وهناك جانب هام آخر في مجال النوع الاجتماعي يتعلق بتحليل التكاملية مع التعاون الإنمائي الإسباني:

مع المخطط العام والخطة السنوية

- هل تستجيب عملية التدخل إلى التزام المخطط العام 2013-2016 من أجل دفع تطبيق حقوق النساء وتشجيع تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
- هل تتم الاستجابة إلى الالتزام الوارد في "الخطة الإستراتيجية لوكالة التعاون الإسبانية 2014-2017 (AECID, 2014) وخارطة الطريق من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في كافة عمليات التدخل للتعاون؟

مع أطر الشراكة واستراتيجيات البلد أو اللجان المختلطة

- هل المقترح ينسجم مع ما يعكسه "برنامج شراكة البلد" بخصوص المساواة بين الجنسين كأولوية قطاعية و/أو لتعميم منظور النوع الاجتماعي؟
- وإذا لم يتم تموضع و/أو تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي على "برنامج شراكة البلد" و"إستراتيجية البلد" و"اللجان المختلطة"، هل يتم معالجة إجراءات محددة من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في المشاريع / الاتفاقيات التي من شأنها أن تمثل نقاط انطلاقاً لتحديد الوثائق المذكورة؟

مع الاستراتيجيات والخطة القطاعية

- هل المشروع/الاتفاق منسجم ويستجيب للخطوط الأولوية في "الإستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي في التنمية للتعاون الإسباني" و"مخطط النشاط القطاعي للنوع الاجتماعي في" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"؟ وكيف الأمر بالنسبة لإستراتيجيات أخرى أو خطط النشاط القطاعي إذا كانت مهمة؟
- هل تمت دراسة هذه التكاملية بما يكفي من التفصيل؟

2.6 مشاريع التجديد من أجل التنمية

إن تشجيع تمكين النساء والاستفادة الكاملة من حقوقهن في مجالات مثل الصحة الجنسية والإنجابية أو العنف ضد المرأة، كلها تمثل خطوط مواضيعية ذات أولوية وواردة في عرض المشروع.

من جهة أخرى فإن الإدماج الحقيقي والفعلي لتعميم النوع الاجتماعي والبيئة وحقوق الإنسان، يمثل أحد معايير التقييم وقابلية التكامل مع "استراتيجية النوع الاجتماعي لـ"الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" و"خطة النشاط القطاعي للنوع الاجتماعي في التنمية التابعة لها.

أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة:

- دليل من أجل تعبئة استمارة طلب المساعدات.
- "دليل داخلي لتقييم أعمال التعاون من أجل التنمية لإنجاز مشاريع التجديد من أجل التنمية" (بما فيه الملحق الثاني: تعميم الأولويات الأفقية).

توجيهات من أجل اعتماد التعميم

في إطار عروض مشاريع التجديد، يقدم لك هذا "الدليل"، ما يلي:

- في الفصل 5 المسمى "توجيهات عامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، كل المسائل التي قد تساعدك على تقييم ما إذا تم تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل جيد ضمن دورة الإدارة (التتبع والتقييم).
- وتوجد في هذا الفصل توجيهات محددة مرتبطة بخصوصية العرض:
 - ✓ من الضروري أن يتم مراعاة توجيهات اعتماد التعميم هذه لدى مراجعة استمارات وتعليمات التعبئة، حيث بهذه الصورة يستقيم أن نطبق لاحقاً "قائمة التحقق" في تقييم ما.
 - ✓ ليس من الضروري الإجابة على جميعها وكل على حدة.
 - ✓ يجب أن تكيّفها مع خصائص كل مشروع على حدة. لا تسعى إلى إيجاد أجوبة فريدة أو تلقائية على كافة المسائل التي يطرحها اعتماد تعميم منظور النوع الاجتماعي.
 - ✓ بل أنها بالأحرى، دعوة إلى التفكير بشأن ما إذا كان تعميم منظور النوع الاجتماعي تم بشكل سليم إلى جانب تبني "ثقافة اعتماد التعميم" في عملنا اليومي.
 - ✓ وفي حال المسائل التي تم الرد عليها بالنفي، فإننا سننكب على الجوانب التي تتطلب مزيداً من التعزيز في المشروع والتي يجب اقتراحها كتوصيات من أجل رفع النوعية.



قائمة التحقق

تقديم العمل التجديدي

- هل تم إنجاز تشخيص للنوع الاجتماعي تمت فيه دراسة الأنوار والاحتياجات العملية والإستراتيجيات بخصوص الحل التجديدي الذي تم تقديمه؟
- هل تم اعتبار مشاركة النساء في مرحلة التعريف؟
- هل تمت دراسة أثر الحل المجدد على صعيد تحسين معيش النساء وتمتعهن الكامل بحقوقهن؟

تقديم المرحلة النموذجية أو التجريبية للحل المجدد

- هل أفادت نتائج المرحلة النموذجية النساء بوصفهن صاحبات حقوق؟
- هل أسهمت في تعزيز قدرات آليات المساواة بين الجنسين ومنظمات المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والمنظمات النسوية؟

تطبيق الحل التجديدي

- هل تم اعتبار أعمال محددة موجهة إلى المساواة بين الجنسين؟ هل تم رصد جزء من الميزانية لها؟
- هل يتمتع الفريق أو المؤسسة/المنظمة التي ستطبق الحل المجدد، بتأهيل ولها حس خاص تجاه النوع الاجتماعي؟ وبخلاف ذلك، هل تم اعتبار عمليات تعزيز قدرات للنوع الاجتماعي؟ وهل هناك سياسة/إستراتيجية للمساواة بين الجنسين؟

صياغة الجزء التحريري

- هل تم اعتبار إستراتيجيات وأنشطة محددة موجهة إلى تعزيز قدرات النساء وآليات المساواة بين الجنسين ومنظمات المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والمنظمات النسوية؟
- هل تم تحديد عوائق محتملة من وجهة نظر النوع الاجتماعي؟ وهل تم تصميم استراتيجيات، في حال الضرورة؟

3.6 عمليات صندوق التعاون للمياه والصرف الصحي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

إن التفكير في إدارة المياه انطلاقاً من منظور النوع الاجتماعي يعني ما يلي:

- مراجعة أدوار ومسؤوليات النساء والرجال بشأن الاستجابة لحقوق الإنسان بخصوص ماء الشرب والصرف الصحي.
- تحديد المعارف والقيود لدى المعنيات والمعنيين بخصوص التحكم في المورد ودراسة علاقات ودينامية النفوذ الناشئة عن ذلك.
- أن نرى أبعد من مجرد إنشاء نظام جماعي للمياه والصرف الصحي، إذ أن ذلك يمثل فرصة لتشجيع المشاركة المتكافئة في عمليات اتخاذ القرار وتمكين النساء.

وفي هذا الصدد وكنقطة انطلاقاً لتأمين عملنا على صعيد تعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات التدخل للمياه والصرف الصحي، فإن "الدليل" و"تحقيقاً للتقدم على مسار الإنصاف الجنساني في الإدارة الجماعية للمياه: تدريب على التخطيط المشترك للمنظمات غير الحكومية الإنمائية" (Murguialday, 2014)، حيث يتم التعريف بثلاث فوارق للنوع الاجتماعي تلقي بظلالها منذ الوهلة الأولى على مدى نجاح مشاريع المياه والصرف الصحي انطلاقاً من المساواة بين الجنسين، وهي كما يلي:

- عندما تقوم الأعمال المطلوب بناؤها وصيانتها وإدارتها إلى جانب استدامة نظام الماء، بنهج مسارات للنوع الاجتماعي تعمل على إقصاء النساء من كل الأعمال الأكثر قيمة مالياً واجتماعياً.
- تشارك النساء في الهياكل الجماعية التي تقرر بشأن إدارة نظام المياه ولكنهن يقمن بذلك بقدر أقل من الرجال ويشغلن غالباً مواقع تابعة و/أو ذات قدرة محدودة على اتخاذ القرار.
- من المتوافق عليه اجتماعياً أن تزويد البيت بالماء عندما يتم استجلابه بوسائل متدنية، وبعد ذلك استخدامه في الأشغال المنزلية، كل ذلك يتم ضمن "أشغال خاصة بالنساء". لكن بخلاف ذلك، فإن إنشاء أنظمة المياه والصرف الصحي ومسؤولية الصيانة والتحكم في إدارتها، كلها تعتبر من "الأمر الخاصة بالرجال".

ويتطلب عمل تعميم منظور النوع الاجتماعي الاستعانة بأخصائيين في مجال النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي إلى جانب الأشخاص المتضررين من الخدمة المختلفة ومنظمات النساء والمؤسسات العمومية المكلفة بإدارة مصالح الماء والصرف الصحي.



أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة

- دليل للتقدم على صعيد الإنصاف الجنساني في الإدارة الجماعية للماء، تدريب على التخطيط المشترك للمنظمات غير الحكومية الإنمائية (Murguialday, 2014) وبشكل خاص بشأن تحديد نقاط الدخول التي قد تساعد على تحديد الأهداف والنتائج والأنشطة في إطار عملية إدارة جماعية بشأن تركيب نظام ماء الشرب في مجتمع محلي ما.
- لعبة الأدوات من أجل الإنصاف الجنساني في التنمية، للتعاون الإسباني في كولومبيا (AECID, 2013)، وتشمل توجيهات جد عملية وقابلة للتطبيق في هذا المجال.
- "دليل إدماج الجوانب الاجتماعية والنوع الاجتماعي في المشاريع الريفية للماء والصرف الصحي (AECID/ BID) (الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID) والبنك الدولي للتنمية"¹⁵.
- دليل صياغة "الخطط العملية العامة" (POG) 1 المهية لصياغة برامج صندوق التعاون للماء والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية والكاريبي FCAS وتشمل بين ملحقاتها الوثائق التالية للتعميم:
- الملحق 1 ب - "استفسار مقتضب حول التكييف مع مقاربات التعاون"، من شأنه المساعدة على التقييم السريع بشأن إذا ما يشمل تحرير الخطط العملية العامة تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل سليم:



هل تعكس الوثيقة بيانات اجتماعية-اقتصادية مفصلة وفق النوع الاجتماعي؟ هل تمت دراسة للنوع الاجتماعي بخصوص الجوانب التالية: (نعم/ لا)

- الاستفادة من المورد والتحكم فيه
- استخدام الماء واستعمالاته
- توزيع المنافع والمنتجات
- المشاركة في اتخاذ القرارات بالنسبة لمورد الماء



هل تشير الوثيقة إلى الأعمال المحددة التي سيتم اعتمادها من أجل بسط تعميم منظور النوع الاجتماعي؟ (نعم/ لا)



هل تم إعداد أهداف الإنصاف الجنساني للمشروع بما فيها الأهداف الخاصة بتشجيع مشاركة النساء؟ (نعم/ لا)



هل ترد في المشروع إيضاحات لطبيعة أدوار الرجال والنساء في العمل والصيانة؟ هل تم توزيع المزايا الاقتصادية وللعمل بشكل متكافئ؟ هل يعمل المشروع على رفع عبء العمل غير المأجور للنساء (يوم العمل الثلاثي، أي في العمل الخارجي وفي البيت وتجاه الأسرة)؟ (نعم/ لا)

- الملحق 1 أ - بطاقة 5، لتحليل مقتضب بشأن إدماج النوع الاجتماعي. وكلاهما ينظمان المعايير والمقاربات التي تشملها المشاريع ويمكن استخدامها مثل (1) كدليل لإنجاز المشاريع، (2) كغريبال لانتقاء مشاريع العرض الواحد، أو (3) كقواعد لإعداد المؤشرات.

1 التعريف

الماء، ربما هو المورد الطبيعي الأكثر حيوية. إن ارتباط الأشخاص بالماء أمر أساسي وتعتبر فوارق النوع الاجتماعي بخصوص استخدام الماء والاستفادة منه ومعالجته، مهمة. وقد تسببت المشاركة غير الملائمة في عديد من الحالات، من طرف النساء والرجال على حد سواء، في عرقلة البرامج والمشاريع الرامية إلى تحقيق استدامة إدارة الموارد المائية.

وفي ما يلي يتم شرح لماذا لا يتم تحقيق الأثر المطلوب في مشاريع الإدارة الشاملة للموارد المائية إذا لم يتم تأمين إدراج حقيقي لمنظور النوع الاجتماعي في إدارتها:

1. النوع الاجتماعي والاستدامة البيئية

- يستخدم النساء والرجال ويستفيدون من الماء والأرض وموارد النظام الأحيائي بأشكال مختلفة.
- للنساء والرجال معارف وتجارب مختلفة بخصوص السعي إلى حلول مبتكرة.
- الإجابة على المشاكل البيئية تكون أكثر فعالية عندما تشارك النساء بشكل فعلي.
- تعتبر النساء وكيلات جد نشيطات في حماية الأنظمة الأحيائية للمياه العذبة.

2. النوع الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية

- يمكن للبنى التحتية لتأمين خدمات الماء أن تغطي نطاقا أوسع ويمكن استخدامها وصيانتها ودعمها بشكل أمثل عندما يؤخذ بالحسبان طلب وتطلعات وتجربة والتزام ومعرفة النساء والرجال، بشكل مناسب.
- كما يمكن استعادة تكاليف الاستثمار بشكل أكبر عندما يتم الاعتراف بالدور التقليدي للنساء والرجال في إدارة الماء.
- عندما يتم اعتماد منظور النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية فإن المجتمعات المحلية تشعر بالتزام أكبر تجاه المشاريع المائية.
- وقد يساعد اعتبار قضايا النوع الاجتماعي في إدارة الماء على تخفيف النزاعات المحتملة التي لها علاقة بالتعيين وأسعار الماء.

3. النوع الاجتماعي والإنصاف الاجتماعي

- كما أن المشاريع التي تأخذ في الحسبان منظور النوع الاجتماعي قد تحسّن آثار تعيين الموارد المائية على رفاه النساء والرجال ومجمل الاقتصاد.
- إن كل دولار يُستثمر في مشاريع التزويد بماء الشرب والصرف الصحي ينتج عنه 3 إلى 34 دولار (Water Aid)، وهي الأرباح التي يمكن توزيعها وتأمينها بشكل أحسن إذا ما تمت مراعاة تحليل النوع الاجتماعي في كافة مراحل هذه المشاريع.

إن 70 في المئة من الفقراء في العالم هن نساء، ويتقاضين أجورا أقل ويعانين أكثر من البطالة. كما أن العديد من مشاريع الماء قد تمثل مصادر عائدات. وقد يتحسن أداء نظام إدارة جديد وشامل للموارد المائية إذا ما وضعت الثقة في التجربة السابقة والمعرفة والابتكار الذي للرجال والنساء.

2 الموقع في صياغة المشروع

ينبغي للمشاريع أن تشمل بندا بخصوص تطبيق الأولويات الأفقية للمخطط العام للتعاون الإنمائي الإسباني حيث يعكس كيف تم اعتبار الأولويات الأفقية للنوع الاجتماعي والاستدامة البيئية وتغير المناخ والتنوع الثقافي. ومن أجل ذلك ينبغي إدراج مؤشرات في توصيف المشروع تفصل البيانات وفق الجنسين من أجل تقييم الآثار الإيجابية أو السلبية للبرنامج أو المشروع على النساء والرجال والشباب وكبار السن والأغنياء والفقراء (مثل زيادة عدد التسجيلات المدرسية والاستمرار الدراسي للفتيات وزيادة الوقت لدى النساء الفقيرات من أجل تغطية الأنشطة المدرسية للإيرادات). الإشارة أيضا إلى ذلك في البند الخاص بالمستفيدين.

3 جوانب رئيسية

كما يتعين على كافة مراحل دورة مشاريع الماء والصرف الصحي أن تشمل منظور النوع الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أن النساء والرجال لهم أدوار جنسانية مختلفة ومتغيرة تتصل بشكل وثيق بعلاقات السلطة غير المتساوية.
- أن النساء والرجال يصلون بشكل متباين للسلطة ولأصول رأس المال.
- لا يتم اعتبار رأي النساء في عمليات الاستشارة.
- النساء غير منخرطات في إدارة أو اتخاذ القرارات.

هذه المقاربة يمكن أن تؤمن لنا ما يلي:

- تقاسم منافع استخدام الماء.
- التقدم نحو مزيد من الاستدامة في استخدام الماء.
- مضاعفة المنافع الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام الماء، ما يقلص من فوارق عدم المساواة بين الرجال والنساء.

وسنعرض أدناه بعض المؤشرات التي قد ترشدك بشأن قياس التغيرات التي تنشأ عن مشاريع الإدارة الشاملة للموارد المائية:

- أثر / فعالية الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنساء أو الرجال، أي اكتساب مهارات ومعارف جديدة (مثلا التمدرس)، علاوة على موارد وفرص أو خدمات في سياق أدوارهم الجنسانية القائمة.
- أثر / فعالية الأنشطة التي تم تصميمها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال الفرص والتأثير والمنفعة، مثلا بالنسبة للمساعدات الخاصة بتشجيع مشاركة النساء في اتخاذ القرارات واستحداث فرص جديدة للمرأة/الرجل في مجالات متصلة بمهارات غير تقليدية، و
- أثر / فعالية الأنشطة التي تم تصميمها من أجل خلق وعي ومهارات للنوع الاجتماعي بين الذين يصوغون السياسات والموظفين الكبار والتنفيذيين و
- أثر / فعالية الأنشطة الرامية إلى تحفيز مزيد من المساواة بين الجنسين في الثقافة التنظيمية والتعاقد مع موظفي المنظمات الإنمائية مثل أثر سياسات التمييز الإيجابي.
- وينبغي للمؤشرات العامة أن تكون مفصلة وفق الجنسين.

المصدر: مقتبس بتصرف من "دليل الموارد من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في إدارة الماء (Gender and Water Alliance, 2006). انظر القائمة.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



في إطار مشاريع صندوق التعاون للماء والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية والكاريببي FCAS فإن هذا الدليل لتعميم منظور النوع الاجتماعي، يقدم ما يلي:

- مجموعة من الأدوات الرئيسية الموجودة من أجل إدارة مشاريع صندوق التعاون للماء والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية والكاريببي FCAS بغية توجيه عملك بخصوص تعميم منظور النوع الاجتماعي (انظر أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة).
- وكإضافة، في الفصل 5 المسمى "توجيهات عامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، كل المسائل التي قد تساعدك على تقييم ما إذا تم تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل جيد ضمن دورة الإدارة (التتبع والتقييم).
- ستجد في علبة الأدوات 1، قائمة للتحقق من تعميم منظور النوع الاجتماعي الخاصة بقطاع الماء والصرف الصحي.

4.6 عمليات دعم مباشرة للتعاون الدولي

تندرج مساعدات التعاون الدولي المباشر ضمن الأولويات التي تنص عليها "أطر الشراكة البلد" و"اللجان المختلطة"، حيث من الأهمية بمكان تعزيز تعميم منظور النوع الاجتماعي، على مستوى تعريفها وصياغتها وفق توجيهات عامة لعمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" الواردة في الفصل 5 من هذا الدليل.

إلا أنه يوجد فارق هام، نظرا لأنه على الرغم من أن مقترح التدخل يجب أن يأتي من البلد الشريك، فإن هامش عمل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" في مرحلة الصياغة يكون أكبر مقارنة مع تقييم المقترحات في سياق إعلان المشروع، حيث من الأهمية بمكان حصول حوار مع البلد الشريك من أجل تحديد الفرص التي تتيح لنا إدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي:

- التموقع الإستراتيجي لتعميم منظور النوع الاجتماعي بالنسبة للتعاون الإنمائي الإسباني: تمثل المساواة بين الجنسين تابعا أصيلا لتعاوننا وألوية مزدوجة على الصعيد القطاعي والتعميمي.
- تسليط الضوء على المنافع والفرص والتحديات المنبثقة عن تعميم منظور النوع الاجتماعي في تخطيط الإدارة العمومية وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة للبلد.
- بناء اتفاقات بين المؤسسات الرئيسية على الصعيد الوطني والمحلي (الشركاء الإستراتيجيين)، المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والتنمية.

ويجب أن يشار إلى هذه الجوانب في مستند الصياغة، الذي يمكن أن يكون على هيئة "بطاقة صياغة" تسترشد بالتوجيهات العامة لعمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، الواردة في هذا الدليل في الفصل 5، مع بعض المصطلحات المرجعية أو القواعد التطبيقية العملية¹⁶.

5.6 مساعدات موجهة عبر الهيئات الدولية

يتطلب تجاوز القلق الذي يساور النساء والرجال جهوداً مشتركة من طرف مختلف الفاعلين في التعاون الدولي. وبهذا الخصوص، فإن الهيئات الدولية تضطلع بدور رئيسي لقدرتها على التأثير على مستوى السياسات العمومية من أجل قيادة عمليات تنفيذ الالتزامات الدولية والاستفادة من القدرة التقنية والموارد المتخصصة.

وقد دأب التعاون الإنمائي الإسباني على توطيد عمله بشكل تدريجي مع تلك الهيئات الدولية التي لها مأموريات محددة ومشروعة لتحفيز المساواة بين الجنسين مثلما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وعلى الرغم من المسار القصير لتطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي، يمكن إبراز المكتسبات التالية على صعيد الالتزام بالمساواة بين الجنسين:

- إعداد إستراتيجيات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء سواء داخل مختلف هيئات المنظومة أو ضمن البرامج والمشاريع التي يتم إنجازها. وقد يتم في بعض الأحيان صياغة تلك الإستراتيجيات انطلاقاً من نفس الهيئات وفي مناسبات أخرى بشكل خاص من طرف البلدان التي تكيف مساراتها العامة مع واقع السياق (الوطني أو الإقليمي).
- رصد الموارد البشرية والمالية من أجل تأمين نجاح تعميم منظور النوع الاجتماعي، حيث يمكن الاعتماد في عدة حالات على أقسام أو مسؤولين من تعميم منظور النوع الاجتماعي ويتم تحفيز التغيير على صعيد الثقافة التنظيمية.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



ولكن وعلى الرغم من هذه المكتسبات فإن تعميم منظور النوع الاجتماعي ما زال يمثل تحدياً عالياً يجب العمل عليه أكثر مع الهيئات الدولية التي ليست لها مأمورية خاصة أو إستراتيجية متصلة بالمساواة بين الجنسين.

ومن أجل تحقيق ذلك فإن هذا "الدليل" يقدم لك توجيهات محددة ومرتبطة بخصوصية المساعدات الموجهة عبر الهيئات الدولية وذلك بناء على مقارنة مزدوجة:

- إستراتيجية، وهي المتصلة بعملية التفاوض بشأن "أطر الشراكة الإستراتيجية"، الأمر الذي يمثل مجالاً لاقتراح للتعويض من أجل التأثير على تموقع تعميم منظور النوع الاجتماعي كأحدى الأولويات بالنسبة لعمليات تدخل الهيئات الدولية. وفي هذا الصدد ينبغي مراعاة المسائل التالية، مع تعزيز الجوانب التي تعكس بعض القصور.



قائمة التحقق



هل تملك الهيئات الدولية سياسة مساواة خاصة وإستراتيجيات أو أدوات لتعميم منظور النوع الاجتماعي؟



هل تملك الهيئات الدولية تجربة مشهودة للعمل لصالح المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق النساء؟



هل يتم استشارة "وحدة النوع الاجتماعي" في "الأمانة العامة للتعاون الدولي من أجل التنمية" والمسؤولات عن النوع الاجتماعي في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" (في المقر وفي الميدان)، وبالتنسيق مع "قسم التعاون متعدد الأطراف"، وذلك لدى تعريف إطار الشراكة الإستراتيجية؟



هل يتم إدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي كمأمورية مؤسساتية سواء من طرف الهيئات الدولية أو التعاون الإنمائي الإسباني، ضمن الإطار التشريعي والمؤسسي المنصوص عليه في وثيقة أسس إطار الشراكة الإستراتيجية؟



هل يراعى أن يشارك الأشخاص المسؤولون عن النوع الاجتماعي في آليات التتبع؟



هل يُزَمع القيام باليات تتبع وتقييم دورية لنشاط المنظمات متعددة الأطراف حيث يتم معاينة التقدم المحرز على صعيد تعميم منظور النوع الاجتماعي؟

في هذا الصدد ينبغي تطبيق التوجيهات العامة لتعميم منظور النوع الاجتماعي لعمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" التي ينص عليها الفصل 5 من هذا "الدليل".



- **عملياتية،** بخصوص تقييم وتتبع أي من الصناديق والمشاريع والبرامج، نوصيك بتطبيق التوجيهات العامة لتعميم منظور النوع الاجتماعي لعمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" الواردة في الفصل 5 من هذا "الدليل".

وستجد أدناه في الصفحة التالية "فرض إدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي"، وذلك وفق المعايير التالية:

أصل	صناديق	نوع التدخل	المجال الجغرافي	طابع	مشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID	فرص اعتماد التعميم
الأموال	صندوق تحفيز التنمية	المنطقة	البلد / المنطقة	قابل للبرمجة	قرار الموافقة على المساهمة	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الهيئة كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	مشروع متعدد الأطراف- ثنائي	البلد / الإقليمي	قابل للبرمجة	قرار الموافقة على المساهمة	تعزيز تعميم منظور النوع الاجتماعي وفق توجيهات الفصل 5 من هذا "الدليل" في مراحل برمجة وإدارة وتتبع المشروع.
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	مساهمة طوعية، الإقليمي "الصندوق الإسباني للهيئات الدولية" وإسبانيا كمانع وحيد	البلد / المنطقة	قابل للبرمجة	قرار الموافقة على المساهمة	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الهيئة كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	صندوق إقليمي متعدد المانحين	البلد / المنطقة	قابل للتطبيق في ما بعد (لجنة التحكم)	الموافقة على الاقتراح، وإدراج البرمجة العامة.	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الهيئة كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	إسبانيا كمانع إضافي.	البلد / المنطقة	قابل للتطبيق في ما بعد (من خلال الشبكات).	المشاركة النشيطة في هيئات الحكم لدى الصندوق خلال مراحل البرمجة والتتبع والتقييم بالتنسيق مع باقي المانحين.	تتبع سياسة اعتماد التعميم من خلال المشاركة النشيطة في هيئات حكم الصندوق
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	مساهمة تطوعية لصناديق الشبكات	البلد / المنطقة / شامل	قابل للبرمجة في ما بعد (من خلال الشبكات).	قرار الموافقة على المساهمة	إدراج الجوانب التعميم في معايير الشبكات.
	صندوق تحفيز التنمية FONPRODE	إسبانيا كمانع وحيد				تتبع الكيفية التي تم بها اعتبار الجوانب التعميم وفق توجيهات الفصل 5 من هذا "الدليل".

أصل	صناديق	التدخل	نوع	المجال الجغرافي	طابع	مشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID	فرص اعتماد التعميم
أموال	صناديق	التدخل	نوع	المجال الجغرافي	طابع	مشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID	فرص اعتماد التعميم
صندوق تحفيز	FONPRODE	مساهمة تطوعية لصناديق الشبان	مساهمة تطوعية لصناديق الشبان	البلد / المنطقة / شامل	قابل للبرمجة في ما بعد (من خلال التجسيديك).	اتخاذ قرار الصادقة على المساهمة.	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الهيئة كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
صندوق تحفيز	FONPRODE	مساهمة تطوعية العمودية للصناديق العمودية.	مساهمة تطوعية للصناديق العمودية.	البلد / المنطقة / شامل	مساهمات غير قابلة للبرمجة في ما بعد في لجنة التحكيم.	اتخاذ قرار الصادقة على المساهمة.	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الصندوق كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
صندوق تحفيز	FONPRODE	المساهمة الطوعية	المساهمة الطوعية	شاملة.	قابلة للبرمجة.	اتخاذ قرار الصادقة على المساهمة.	اعتبار سياسة وأدوات اعتماد التعميم لدى الهيئة كمعيار رئيسي للموافقة على المساهمة.
صندوق تحفيز	FONPRODE	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.	مشاركة اللجان التنفيذية للهيئات الدولية في تقييم MOPAN.

6.6 اتفاقات التفويض

كما ينص على ذلك "دليل أصناف وأدوات التعاون" (AECID, 2014)، ووفق التجربة المكتسبة، فإن الممارسات الفضلى توصي بأن تستند اتفاقات التعاون المفوض على حوار مسبق حول توزيع العمل وأهداف التعاون المفوض (ليس فقط بين المانحين أنفسهم بل أيضا مع البلد الشريك الذي يتعين عليه في نهاية المطاف أن يشرف على توزيع ذلك العمل)، وأن تركز أيضا على وجود إستراتيجيات وخطط عمل مشتركة وعلى مشاورات مع البلد الشريك حول اتفاق التفويض وعلى استخدام إجراءات البلد الشريك.

أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة



وقد أعدت "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" "دليل التوجيهات التقنية حول التعاون المفوض" الذي يتم تحديثه بشكل دوري.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



وفي إطار الحوار المسبق حول توزيع العمل وأهداف التعاون المفوض، فإن مرحلة التعريف (مع مراعاة الهامش الضيق للعمل الخاص بمجال التعاون المفوض) حيوية بالنسبة لإدماج تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل سليم.

وكنقطة انطلاق، نوصيك بأن تأخذ في الحسبان، الأمور التالية:

- يمثل عنوان "النوع الاجتماعي في التنمية"، سمة مميزة للتعاون الإنمائي الإسباني معترف بها على الصعيد الدولي، حيث تمثل بالتالي قطاعا أولويا من أجل التشجيع على إحراز الموارد من مانحين آخرين في بلدان لا تملك القدرة في هذا الصدد. وبالتالي فإن "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" تمثل في بعض البلدان وكالة قيادية في النوع الاجتماعي في التنمية "المنظور الجنساني في التنمية" GED. وتجعل هذه القيمة المضافة الوكالة الإسبانية تنبؤاً مكانة تفضيلية من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين كأحد الموجهات الرئيسية للاتفاق ولاحقا للأعمال التي تم إنجازها.

- ومن الأهمية بمكان تعريف اتفاقات مع وكالات وصناديق أخرى من أجل إطلاق مبادرات للنوع الاجتماعي في تلك المناطق التي ليس للتعاون الإنمائي الإسباني وتحديدًا "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" أي حضور اعتيادي بشكل دائم.

وبالتالي ينبغي أن يتم اعتبار تعميم منظور النوع الاجتماعي في كل المراحل. وفي هذا الصدد، في ما يلي بعض المسائل التي ينبغي أن تسترشد بها، مع ضرورة تعزيز تلك الجوانب التي يتم تعريفها كقاصرة أو بها عجز:



قائمة التحقق

مرحلة التفاوض وصياغة الاتفاق

- هل تم تعريف الشركاء-المانحين الذين يتمتعون بتجربة أكبر في مجال تشجيع المساواة بين الجنسين و/أو في تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
- هل قام البلد المتلقي بتحديد مقترحات لتطوير أعمال النوع الاجتماعي وتوجيه الموارد؟
- هل كانت مساهمة البلد المتلقي مناسبة لكي يتسنى بلورتها في اتفاقات الالتزام بالمساواة بين الجنسين؟
- هل تم ضمن بنود الاتفاقات المبرمة بين المانحين والبلد الشريك، كيفية إنجاز الأعمال الرامية إلى تمكين النساء والفتيات والدفاع عن حقوقهن؟
- هل تم تحديد قدرات البلد المتلقي للوفاء بالالتزام بالمساواة بين الجنسين؟
- هل تم الأخذ بعين الاعتبار انسجام التعاون المفوض مع إستراتيجيات التنمية وسياسات المساواة في البلد المعني؟
- هل يتم تفادي استبدال واجبات البلد المتلقي من طرف البلد المانح القيادي؟
- هل يُزعم القيام بأعمال تعزز من دور البلد المتلقي في مجال المساواة بين الجنسين؟

مرحلة التنفيذ

- هل البلد المتلقي هو المعني بتنفيذ الأعمال والموارد الرامية إلى تمكين النساء والفتيات وضمان حقوقهن؟
- هل يفي البلد المتلقي بمعايير الشفافية والمساءلة ضمن الإطار الدولي للمساواة بين الجنسين؟
- هل يوجد اتساق للأنشطة المنجزة في الاتفاق مع أعمال أخرى يتم إنجازها مسبقاً في البلد من أجل التقدم على درب المساواة بين الجنسين؟

مراحل التتبع والتقييم

- هل تسهم الأعمال التي يتم إنجازها في إطار الاتفاق، في المساواة بين الجنسين؟
- هل تم إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي ومؤشرات مفصلة وفق الجنسين، ضمن نظام التتبع؟
- هل تم اعتماد آليات للتتبع تشارك فيها النساء ومنظمات المجتمع المدني (بشكل خاص منظمات نسوية ومنظمات للدفاع عن حقوق النساء) وآليات للمساواة الوطنية؟

7.6 عمليات رأسمال وعمليات قروض صندوق تحفيز التنمية FONPRODE

تسعى العمليات المالية إلى الإسهام في التنمية والنمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على السكان المهمشين. ومن أجل ذلك ينبغي تسليط الضوء، في السياقات الثقافية أو العرقية، على وضع النساء وتشجيع الاستفادة الكاملة من حقوقهن ومن المساواة بين الجنسين، وذلك في انسجام مع التشريعات الوطنية للبلد المتلقي والاتفاقات الدولية السارية¹⁸.

ومن أجل تحقيق ذلك لابد من اعتبار تعميم النوع الاجتماعي وتمكين النساء، كعنصرين أساسيين لتأمين فعالية واستدامة العمليات.

أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" المتاحة



• تنص "قواعد التمويل المسؤول" بشكل صريح على ما يلي:

- ينبغي لأنشطة التعاون المالي المستعاد أن تتسجم مع مبادئ وأولويات التعاون الإنمائي الإسباني ("المخطط العام" و إستراتيجية النوع الاجتماعي في التعاون الإسباني وخطة العمل القطاعي للنوع الاجتماعي "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID")
- ويتوجب أن تشجع العمليات التي سيتم تمويلها، المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.
- وينبغي أن يعكس التقرير السنوي أثر النوع الاجتماعي لعمليات التدخل.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



ويقدم لك هذا الدليل:

- انطلاقاً من التعليمات الواردة في "القواعد" المذكورة، وهي توجيهات يتم تطبيقها وفق الأداة وعلى الرغم من عدم وجوب تنفيذها بحذافيرها، فإنها ستساعدك على تقييم إلى أي حد تمت مراعاة تعميم منظور النوع الاجتماعي في التقييم الخارجي القبلي، السابق للمصادقة على العملية وإذا دعت الحاجة بعد المصادقة في مراحل التتبع والتقييم.
- كما نجد في الفصل 5 "توجيهات عامة لعمليات تدخل" الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID "جملة من المسائل التوجيهية (حيث ينبغي تعزيز الجوانب التي يشوبها عجز)، التي قد تساعدك على تقييم ما إذا تم إنجاز تعميم لمنظور النوع الاجتماعي بشكل جيد في الصياغة وفي باقي مراحل دورة الإدارة (التتبع والتقييم) للعمليات التي قد يكون لها تماثل أكبر مع مشاريع التنمية.



قائمة التحقق

المجال التنظيمي

قواعد أداء التعاون المالي الدولي 91



هل أُخذت بعين الاعتبار مبادئ اللاتمييز؟



هل يتم تأمين المساواة في المعاملة للوصول إلى فرص العمل وظروفه؟



هل يتم تبني سياسة للسلامة والصحة في العمل تضمن حقوق النساء؟

قواعد الأداء التي يشجعها مكتب صندوق تحفيز التنمية FONPRODE



هل يتم تشجيع المساواة على صعيد الرواتب وحماية الأمومة (تحفيز الابوة المسؤولة وتبني إجراءات الموازنة بين الشغل والبيت والمسؤولية المشتركة في الحياة العائلية والمهنية)؟



هل يُزعم القيام بأعمال لتفادي التحرش الجنسي والمهني الذي تتعرض له النساء؟



و ضد المتاجرة بالنساء والفتيات؟

القدرة المؤسسية للهيئة المشرفة



هل تضمن مساواة الفرص في الحصول على العمل بين النساء والرجال؟



هل تشجع تكافؤ دوائر اتخاذ القرارات؟



هل تضمن مجال للعمل المأمون والصحي للنساء؟



هل توج آليات لرفع الدعاوى في مواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق النساء؟



هل لها عمليات تجارية مع منظمات تحترم حقوق النساء؟



قائمة التحقق

المجال العملياتي

تصميم العملية

- هل تم إنجاز تحليل حول إمكانية المساهمة في عملية تشجيع للمساواة بين الجنسين؟
- هل تم تحديد الأسباب المحتملة لإقصاء النساء من الاستفادة من التمويل؟
- هل تم إنجاز تحليل للمجتمع المحلي المستفيد بشكل مفصل وفق الجنسين؟
- وبشكل خاص، هل تم تحديد القطاعات الاقتصادية التي يتركز فيها الرجال والنساء؟
- هل تم تحديد نسبة النساء اللواتي يعملن في القطاعات الاقتصادية الأقدر على النمو؟
- وما هي العوائق الكبرى الموجودة حيال العمل الكريم؟
- هل يتم تأمين المشاركة النشيطة للنساء ومنظماتهن في مجالات اتخاذ القرارات في إطار عملية التدخل؟
- ما هي الفوارق وعدم المساواة بين الجنسين التي يتم طرحها حيال الحصول على الموارد المتاحة والمنافع الناجمة عنها؟

إجراءات وقائية²⁰

- هل يتم تأمين مشاركة النساء في التخطيط لإعادة توطين محتمل وتنفيذه ولا سيما بالنسبة للتعويضات والمنافع؟
- هل يتم اعتبار القيام بإجراءات خاصة موجهة إلى النساء من أجل تشجيع تأقلمهن في حال عودة التوطين (مثلا لجهة التأهيل والحصول على القروض وفرص العمل وغيرها)؟
- هل تحمل وثائق ملكية أو الانتفاع من الأرض واتفاقات التعويض أسماء الزوجين أو المرأة كربة الأسرة في حال الأسر أحادية الآباء؟
- عندما لا تعترف التشريعات الوطنية وأنظمة الملكية/ الحيازة 12 حقوق النساء في التملك أو التعاقد بالنسبة للممتلكات، هل هناك إجراءات من أجل تأمين حماية أكبر للنساء لصون حقوقهن في الحصول على الملكية وتسجيل الممتلكات بأسمائهن بشكل يتقاضي النقل التلقائي لأبنائهم من الذكور بعدما يبلغون؟
- وبالنسبة لحالات السكان الأصليين، هل تنص معايير الأداء أن يأخذ الزبائن بعين الاعتبار دور النساء في إدارة واستغلال الأرض والموارد الطبيعية مع إجراء مشورات ومن خلال دعم عمليات اتخاذ القرارات بمنظور النوع الاجتماعي؟
- في حال استخدام الموارد الثقافية والمعارف والتجديد وممارسات المجتمعات المحلية، هل يتم اعتبار رؤية النساء لتلك القيم الثقافية؟
- هل يتم عرض تعزيز قدرات النساء في المجالات الاقتصادية؟
- هل توجد قنوات للمعلومات متاحة للنساء؟

التتبع والتقييم

- هل تدرس تقارير التتبع كيف يكون للعملية أثر إيجابي أو سلبي على معيش النساء ومدى مساهمتها في مزيد من المساواة بين النساء والرجال؟
- وهل يتم اعتبار إجراءات إذا دعت الحاجة، لإزالة الآثار السلبية وإعادة توجيه العملية؟
- هل تعكس التقارير النهائية أثر العملية على معيش النساء ومساهمتها في زيادة المساواة بين النساء والرجال؟

8.6 مساعدة برمجية

الأدوات المتاحة



"الدليل التقني" من أجل تنفيذ الأدوات الجديدة للتعاون. تراعي مساعدة برمجية التعاون الإنمائي الإسباني (AECID, 2008) بشكل صريح، ضرورة تأمين اهتمام كاف واندماج ملائم للأولويات التعميمية مثل تعميم منظور النوع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، ينبغي التمييز بين ما يلي:

- دعم عام على صعيد الميزانية، حيث ينبغي تعميم منظور النوع الاجتماعي كأحد شروط دفع المال، مع تحديد الكيفية التي يمكن بها تقوية صياغة السياسات والميزانيات، علاوة على تعزيز قدرات المؤسسات العمومية من أجل إدماج البعد الجنساني بشكل ملائم في التخطيط القطاعي والاقتصاد الكلي.
- دعم قطاعي للميزانية، حيث ينبغي مراعاة، دون التدقيق المتناهي لكن على سبيل الاستئناس، الأمور التالية:

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



قائمة التحقق	
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تم اعتبار أثر السياسة أو الإستراتيجية المزمع دعمها بشأن معيش النساء والفتيات وكيف لها أن تسهم في المساواة بين الجنسين؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل يتم تأمين إتساق العمليات مع التعليمات التي المنصوص عليها بشأن تعميم منظور النوع الاجتماعي في كل من "المخطط العام" الساري و"الإستراتيجية القطاعية" المنظور الجنساني في التنمية" GED و PAS التابع لـ "المنظور الجنساني في التنمية" GED في "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تم تحليل للنوع الاجتماعي للسياق الاقتصادي الكلي؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تتم مراعات مؤشرات متصلة بكل واحد من مبادئ "إعلان باريس" ²² ؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تم اعتبار إمكانية القيام بدراسات خاصة حول التمويل والإدارة العمومية لسياسات المساواة؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل يتم اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل يتم دعم عمليات في البلد الشريك من شأنها ضمان تعزيز القدرات من أجل تشجيع المساواة بين الرجال والنساء وفق سياسات عمومية سارية؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل يتم إكمال العمليات مع تدخلات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" من شأنها تشجيع المساواة بين الجنسين؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تم تحديد ظروف للتكاملية بين مختلف فاعلي التعاون الإنمائي الإسباني من شأنها تعزيز إتساق السياسات الداخلية واتساقها مع سياسات البلد الشريك في مجال المساواة الجنسانية؟
<input checked="" type="checkbox"/>	هل تم اعتماد آليات تنسيق، في البلد، بين المانحين والحكومة والهيئات الدولية و OSC في المجال الجنساني؟





خاصة من أجل مختلف مجالات التدخل

7

1.7 العمل الإنساني

يتمثل هدف "العمل الإنساني" في إنقاذ الأرواح البشرية وتخفيف معاناة الأشخاص الأضعف المتضررين من الكوارث الطبيعية ومن الأزمات التي يتسبب فيها الإنسان.

ويشمل "العمل الإنساني" فضلا عن مرحلة الرد على الطوارئ، أيضا، المراحل السابقة والتحضير والمراحل اللاحقة المباشرة وإعادة التأهيل والتعافي المبكر.

وتحدث الأزمات أثرا متباينا على النساء والرجال وتتفاعل بشكل مختلف بالنسبة للنساء، مما يوجب على الرد الإنساني أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والقدرات الخاصة بالنساء والرجال في كل الأعمار.

حيث أن غياب الرؤية الجنسانية عن كل مراحل وقطاعات العمل الإنساني قد يتسبب في غياب رعاية الأشخاص الأكثر ضعفا. كما أن إدماج الرؤية الجنسانية يسهم في إيجاد رد إنساني أكثر فعالية وجودة.

وقد تم في السنوات الأخيرة تغيير منظور العمل الإنساني بعد إدراك العلاقة الوطيدة القائمة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الوقت الراهن بخصوص تعميم منظور النوع الاجتماعي في "العمل الإنساني"، ما زال من الصعب إنجاز أعمال إنسانية (AACID, 2013):

- تنطلق من إدراك عدم المساواة القائمة بين النساء والرجال.
- لا تعتبر أن النساء والفتيات في حالة ضعف أكبر.
- لا تركز على المساواة الجنسانية.
- تتدخل إلى جانب حماية كرامة النساء والفتيات.
- لا تعيد إنتاج الأدوار الجنسانية.
- تركز بشكل خاص على المبدأ الرئيسي الذي يقول أنه "لا للتسبب في مزيد من الضرر"23، للعمل انطلاقا من مصالح وتطلعات واحتياجات وقدرات النساء والفتيات وسهرا عليها.
- ومن أجل تجاوز هذا التحدي، فإن تطبيق أدوات تعميم منظور النوع الاجتماعي من شأنه رفع فعالية وجودة عمليات تدخل "العمل الإنساني" وتقليص فوارق عدم المساواة الجنسانية ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، تضطلع "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" بدور هام بوصفها تيسر العمليات التي تسعى إلى انخراط وتطور وتعزيز عدد من الفاعلين في الأعمال الإنسانية مع التركيز على تطبيق تعليمات المساواة الجنسانية وتشجيع حقوق النساء في الحالات الإنسانية.

أدوات التعاون الإنمائي الإسباني المتاحة



- وتشمل "إستراتيجية العمل الإنساني للتعاون الإسباني" (MAEC, 2007b)، عددا من المراجع الخاصة لتطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي في مختلف أبعاد "العمل الإنساني".
- وتنص "خطة عمل النساء وبناء السلام للتعاون الإسباني" (MAEC, 2009) على أعمال خاصة لحماية النساء في حالات العنف وبشكل خاص في النزاعات المسلحة وإعادة التأهيل ما بعد الحرب.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



- ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار لدى تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي على مراحل إدارة عمليات تدخل "العمل الإنساني"، الأمور التالية:
- بشكل عام، توجيهات الفصل 5 المتصلة بالتدخلات الإنمائية لكن مع الانتباه دائما للمأمورية الإنسانية والمبادئ الإنسانية وبشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتعميم منظور النوع الاجتماعي، مبادئ الإنسانية والحيادية.
- وبشكل أخص، المسائل التالية 24 المتصلة بالمجال الإنساني التي من شأنها مساعدتنا على تفسير التوجيهات العامة المذكورة وإكمالها:



قائمة التحقق

- هل تم إدراج مسائل النوع الاجتماعي في مراحل تجميع المعلومات وتحليل الاحتياجات؟
- هل تم تحديد القدرات من أجل الإجابة والتعافي والإعداد لأزمات مستقبلية بالنسبة للنساء والرجال مع اعتبار التغيرات المحتملة للأدوار الجنسانية في الحالات الإنسانية؟
- هل يتم استشارة النساء والفتيات و الرجال والأطفال (بشكل مشترك وفردى) حول همومهم واحتياجاتهم والمخاطر التي تواجههم على الصعيد الحماية والآراء وحلول المشاكل الرئيسية؟
- هل يراعى في تصميم عملية التدخل مختلف آثار الحالة الإنسانية، على النساء والرجال ويستفيد من القدرات الموجودة للنساء والفتيات والرجال والأطفال في المجتمع المحلي؟
- هل يتم تأمين مشاركة النساء على الصعيد الفردي والجماعي في أنشطة من قبيل توزيع وتعزيز القدرات ولجان الإدارة/التوزيع (للماء والمواد الغذائية وغيرها)؟
- هل يتم مراعاة عوامل السلامة والوصول التي تؤثر بشكل خاص على النساء -فضاءات ومواقف مأمونة-؟
- هل يخبر تحليل الاحتياجات عن أهداف ونتائج عملية التدخل؟ هل تم إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي؟
- هل تمت مراعاة الأنشطة الموجهة إلى تمكين النساء كصاحبات حقوق؟
- هل تم تشجيع مشاركة الرجال والأطفال كحلفاء من أجل إزالة أسباب عدم المساواة الجنسانية؟
- هل تم اعتبار مسألة العنف ضد المرأة وتم اتخاذ إجراءات للوقاية و/أو الرعاية؟
- هل يتم داخل المجتمعات المحلية وبمساعدة السلطات المحلية، تطبيق سياسات وممارسات تتفادى الاستغلال الجنسي؟
- وأيضاً بشأن موظفي المنظمات الشريكة المحلية والهيئات الدولية؟
- هل يُرْمَع مراقبة مدى استفادة النساء والفتيات والرجال والأطفال من الممتلكات و/أو الخدمات وتحكمهم في الموارد الإنتاجية (إجراءات تحقق دقيقة ومناقشات مع المجتمعات المحلية وغيرها)؟
- هل توجد ميزانية محددة وملائمة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟
- هل تنسجم البرمجة مع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمساواة الجنسانية في البلد بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية؟

2.7 التعليم من أجل التنمية

إن أكبر تحدي يواجهه "التعليم من أجل التنمية" في كل أبعاده (التوعية والمشاركة الاجتماعية/الأثر السياسي والبحث والتعليم/التأهيل)، يتمثل في معالجة الواقع بأشكال متعددة من أجل تحقيق تغيرات بنيوية في مجتمعاتنا وتغيير واقع عدم المساواة بين النساء والرجال.

وبالتالي من الأهمية بمكان ما يلي:

- القيام بأعمال خاصة تعالج الأسباب البنيوية للمساواة الجنسانية والمظاهر المتعددة للتمييز الذي تعاني منه النساء والفتيات.
- ضمان كون المساواة الجنسانية وتمكين النساء، يندرجان بشكل تعميمي في عمليات التدخل التي تعالج مسائل أخرى.

أدوات "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" والتعاون الإنمائي الإسباني المتاحة

- تشمل "إستراتيجية التعليم من أجل التنمية، للتعاون الإسباني" (MAEC, 2007) كأحد المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تكون حاضرة في "التعليم من أجل التنمية"، المساواة الجنسانية:

مضامين معرفية

- تفهم أهمية تحقيق المساواة الرسمية والفعلية حيال نفس الحقوق والحريات والفرص والبدائل والمسؤوليات، للرجال والنساء وكل الفئات العمرية وكافة الثقافات، وأن ذلك يمثل هدفا للتنمية وفي الوقت ذاته، عاملا رئيسيا لمكافحة الفقر بشكل فعال ومستدام.
- ودراسة الأثر الناجم عن المساواة الجنسية على كل عمل للمساعدة الإنمائية.
- لا بد من فهم مسؤوليات المواطنة العالمية للدول وفي الهيئات الدولية بخصوص تحقيق حقوق الإنسان وإمكانيات العمل الجماعي كسبيل لتأمين البلورة الحقيقية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن مساواة الظروف وذلك من خلال تمكين النساء من أجل تجاوز اللامساواة والإجحاف الذي يلحق بهن في العلاقات الجنسانية كطريقة مثلى لتجاوز الفقر.

مضامين إجرائية

- المقاربات المعرفية: القدرة على التخلص من رؤيتنا الذاتية للأحداث مع مراعاة الفوارق الجنسانية والتعرف على مختلف السبل الكفيلة بالتقرب معرفياً من مختلف الأوضاع الناجمة عن اللامساواة الجنسانية والتمييز اللذين تعاني منهما النساء في العالم بسبب جنسهن.
- التفكير النقدي: إنها مهارة التعرف على أوضاع الظلم والنزاعات الاجتماعية الناجمة عن غياب المساواة بين الجنسين بحيث يتم ربطها بأسباب محتملة وتداعياتها.
- التعليل الفعلي: مهارة البحث عن المعلومات وتجميعها وتصنيفها وتحليلها، بما له صلة بالأوضاع المرتبطة بغياب المساواة بين الجنسين والإقدام على صياغة نظريات متسقة حول أسباب وتداعيات ذلك وسبل تسويته من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحالات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.
- التعاون: تطوير القدرة على الحوار وتقاسم الأفكار والأهداف والإستراتيجيات والتوافق على مسارات للعمل الجماعي مع احترام المبادئ الأساسية للمشاركة بشكل متساو في السعي لإيجاد حلول تمكّن من بلورة المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء.
- تحليل وتسوية المشاكل: تحديد أنواع الاحتياجات والمصالح القائمة في النزاعات المترتبة عن انتهاك حقوق الإنسان والتمييز الذي تعاني منه النساء في كافة أنحاء العالم وتطوير القدرة على إنتاج حلول عادلة وفعالة والقدرة على اختيار السبل الملائمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة دوائر المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- القدرة التنظيمية الذاتية: تطوير الاستقلالية الفردية كقدرة على اعتماد قواعد ترشد السلوك ضمن النضال من أجل المساواة بين الجنسين وذلك استناداً إلى أخلاقيات مستقلة ملهمة من مبادئ الديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة.

مضامين سلوكية

- التعاطف: رقة الحس تجاه مشاعر واحتياجات ومعيش أشخاص آخرين في العالم وبشكل محدد ما يتعلق بوضع وحالة التمييز واللامساواة التي تعاني منها النساء في كافة المناطق النامية.
- لا بد أن نؤمن بقدرة الناس على العمل من أجل تحسين الأوضاع ورغبتهم في المشاركة.
- الهوية وتقدير الذات: الشعور بالقيمة الذاتية للشخص وفرديته وفق النوع الاجتماعي الذي ينتمي إليه.
- الالتزام حيال العدالة الاجتماعية والمساواة الجنسانية: أي الاستعداد للعمل على مناهضة كل أشكال التمييز القائمة على النوع الاجتماعي.
- تهمين واحترام التنوع: أي تهمين الفوارق الجنسية التي لا ينبغي أن تحول دون تحقيق المساواة بين الرجال والنساء من خلال تسليط الضوء على إسهامات النساء في النمو والصحة والتعليم وتخفيف الفقر والديمقراطية في العالم.

- **تعليمات من أجل تعبئة وثيقة طلب/صياغة مشاريع للمنظمات غير الحكومية الإنمائية وملحق** "توجيهات لاعتماد أولويات أفقية في أنشطة التعاون الإنمائي الإسباني": فقط تتم الإشارة إلى أنه على الصعيد المؤسسي يتم العمل بواسطة التعليم من أجل التنمية، بغية تأهيل الفاعلين في التعاون بصدد المقاربات المعتمدة لكل أولوية أفقية على حدة.
- **"دليل دعم تقييم مشاريع التعليم من أجل التنمية"**. عندما يُزعم تقييم القدر الذي تسهم به مشاريع التعليم من أجل التنمية "EpD في المساواة بين الجنسين، يجب دراسة ما يلي:
 - "المساهمة في نشر و/أو تطبيق مبادئ الجودة والكفاءة في المساعدة: رؤية مواطنة عالمية"، من خلال فحص كيف يسهم المشروع في تعزيز قدرات النساء والفتيات كصاحبات حقوق ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في النوع الاجتماعي (من قبيل المنظمات المدافعة عن حقوق النساء)، وذلك بغية ضمان الممارسة الكاملة لمواطنتهن، علاوة على انخراط الرجال والأطفال في إزالة مظاهر اللامساواة الجنسانية.
 - "التكامل مع الاستراتيجيات والخطط القطاعية"، وبشكل خاص "إستراتيجية النوع الاجتماعي للتعاون الإسباني وخطة العمل القطاعي للنوع الاجتماعي والتنمية لـ"الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID".
 - "التكامل مع الأولويات الأفقية للتعاون الإنمائي الإسباني"، من خلال تقييم ما إذا كان المشروع يُسهم في التأهيل والتعريف بواقع النساء والفتيات وانتهاكات حقوقهن والأسباب البنيوية للمساواة في المجتمع.

توجيهات من أجل اعتماد التعميم



وكتتمة للتوجيهات الواردة في هذه الأدوات، بغية توسيع المعلومات التي تخوّل توطيد هذه التقييمات (الكمية والنوعية) بخصوص درجة تعميم منظور النوع الاجتماعي، نقترح عليك مسائل أخرى ترشيديّة²⁵ (بتصرف من "دليل النصف غير المرئي". الجنسانية في التعليم من أجل التنمية، 2003 Antolín).

بعض التأمّلات المسبقة ...

- ✓ من الضروري أن تُراعى توجيهات اعتماد التعميم هذه لدى مراجعة استمارات وتعليمات التعبئة، حيث بهذه الصورة يستقيم أن نطبق لاحقاً "قائمة التحقق" في تقييم ما.
- ✓ ليس من الضروري الإجابة على جميعها وكل واحدة منها.
- ✓ c يجب أن تُكيّفها مع خصائص كل مشروع على حدة.
- ✓ لا تسعى إلى إيجاد أجوبة فريدة أو تلقائية على كافة المسائل التي يطرحها اعتماد التعميم بشأن النوع الاجتماعي.
- ✓ بل أنها بالأحرى، دعوة إلى التفكير بشأن ما إذا كان تعميم منظور النوع الاجتماعي تم بشكل سليم إلى جانب تبني "ثقافة اعتماد التعميم" في عملنا اليومي.
- ✓ وفي حال المسائل التي تم الرد عليها بالنفي، فإننا سننكب على الجوانب التي تتطلب مزيداً من التعزيز في المشروع والتي يجب اقتراحها كتوصيات من أجل رفع النوعية.



قائمة التحقق

السوابق والتبرير

- لدى معالجة الإشكالية، هل تم القيام بتحليل لوضع النساء والفتيات في البلد أو البلدان الشريكة، التي يجري فيها التدخل؟ أو أنه مجرد تأمل شامل بخصوص المساواة بين الجنسين في العالم؟

أهداف

- هل تعكس الديباجة كيف يسهم المشروع في تقليص فوارق عدم المساواة بين الرجال والنساء؟

المتلقون

- هل يتم تأمين مشاركة النساء في أعمال التأهيل والتوعية؟ والرجال؟

- هل توجد فوارق على صعيد مشاركة النساء والرجال؟ هل توجد فوارق وفق الفئات العمرية؟

- ما هي العوائق المحتملة التي تم تحديدها، التي تواجه المشاركة المنصفة؟

- هل تم إيجاد حلول/بدائل بشأن ذلك؟

- إذا كان النشاط يوجه إلى منظمات أو مجموعات، هل تمت مراعاة إشراك منظمات نسوية أو مجموعات تدافع عن حقوق النساء؟

- في حال استهداف الحملة للسكان إجمالاً، هل تم القيام بدراسة جيدة للقيم والصور النمطية التي تخفيها الرسائل؟

مناهج

- هل يتم اعتماد منهجيات بحث-عمل 62 برفقة مسارات تأهيل-تدريب تشاركية؟ 72

التنسيق - العمل الشبكي



هل تشارك منظمات نسوية وللدفاع عن حقوق النساء (من الشمال والجنوب)؟



هل تؤمن المنظمات المنخرطة بالمنظور الجنساني وأهدافه وإستراتيجياته ومساراته؟



هل يُزعم القيام بنشاط تدريبي خاص حول النوع الاجتماعي أو يتم إدراجه كنقطة يتم تناولها في جدول أعمال الاجتماعات الشبكية؟

أنشطة للتأهيل



هل يتم إدراج إشارات صريحة في رسائل/مضامين النشاط التأهيلي، تحيل على علاقات عدم المساواة بين الرجال والنساء والتمييز الذي تعاني منه الأخريات؟



ما هي نسبة توازن التمثيل والمشاركة لكل من الرجال والنساء في فريق التدريب والتنظيم؟

أنشطة للتوعية



هل يتم خلال الحملات المواضيعية إبراز الأثر البيّن لأنشطة الرجال والنساء؟



من هم الأشخاص الرئيسيون في الأنشطة؟ هل توجد شهادات للنساء والرجال على حد سواء؟



هل يتم مسالة الصور النمطية للنوع الاجتماعي؟

المعدات: الصور والنصوص



هل النساء ممثلات؟ وهل يتم تفادي الإحالة على نماذج مرجعية ذكورية-أثوية تقليدية، في حال وجودها؟



هل تبرز الوظائف الاجتماعية والسلطوية والقيادية سواء في المجال العمومي أو الخاص؟

تحليل الخطاب 82



هل يتم استخدام الخطاب الدامج؟ استخدام خطاب غير جنساوي لا يقتصر على الإحالة على النساء والرجال على حد سواء.



هل النعوت التي تسند للنساء والرجال تعكس قوالب نمطية جنسانية؟

الميزانية



هل يتم رصد مبالغ خاصة للتدريب بشأن النوع الاجتماعي؟



في حال وجود مشروع خاص بالنوع الاجتماعي، ما هي الميزانية المخصصة له؟ وما نسبته مقارنة مع مشاريع أخرى للتعليم من أجل التنمية والتوعية لنفس المنظمة؟



وفي حال كون بعض أهدافه يتمثل في إدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل تعميمي، من سيقوم بإنجاز ذلك؟ وبأي وسائل؟ هل يُزعم الاستعانة بأشخاص خبراء في مجال النوع الاجتماعي والتنمية؟



وفي حال كون بعض الأهداف تتمثل في إعداد المعدات مع تفادي الظهور المجدد للصور النمطية الجنسانية، هل يُزعم رصد جزء من الميزانية لتحضير تلك المعدات؟



علبة الأدوات



الأداة 1.

قائمة التحقق من اعتماد التعميم وفق القطاعات

مقتبس من "الدليل الداخلي لتقييم مشاريع المنظمات غير الحكومية الإنمائية" الذي تم إعداده بدعم من قسم التعاون القطاعي.

كتتمة للتوجيهات العامة، حيث يتم أدناه عرض المسائل التي تتيح ترشيد إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات، دون وجوب إيجاد أجوبة وتطبيق كافة التوجيهات المذكورة.

الماء والصرف الصحي

التخطيط والمشاركة	
●	ما هي القوانين والأدوات التي تشجع المساواة بين الرجال والنساء؟ كيف يمكن إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات إدارة الماء والصرف الصحي؟
●	هل توجد عراقيل تعيق النوع الاجتماعي على الصعيد التشريعي أو الديني أو البيئي أو الثقافي، إلخ، والتي تحول دون مشاركة النساء في مشاريع الماء والصرف الصحي؟
●	هل توجد إحصائيات بخصوص التغطية واستهلاك الماء الملوث وحالات الأمراض المائية، مفصلة وفق الجنسين ومتغيرات أخرى (العرق والفئة العمرية وإلخ)؟
●	كيف يتم توزيع التدبير والاستخدام المنزلي والإنتاجي للماء والصرف الصحي؟ وما هو العمل المأجور وغير المأجور في ذلك التدبير؟ وكيف يشارك الرجال والنساء في ذلك؟
●	من يمكنه الوصول والتحكم في الماء والصرف الصحي وموارد أخرى (الأرض والقروض وغيرها)؟ والمنافع و/أو الأضرار المترتبة عنهما؟ هل يتم تعريف النساء بشكل صريح؟
●	هل تستجيب مشاكل الماء والصرف الصحي التي تم تعريفها إلى الاحتياجات العملية والمصالح الإستراتيجية للنوع الاجتماعي؟ ما هي الحلول التي يطرحها الرجال والنساء في ذلك الصدد؟
●	هل تمت استشارة نساء أو مجموعات نسوية خلال مرحلة التعريف؟
●	هل من الضروري إدراج أنشطة خاصة مع النساء والرجال من أجل تأمين عدم تهميش احتياجاتهم؟
●	هل توجد مؤسسات ومنظمات تنجز مشاريع للماء بمنظور جنساني؟
●	هل يمكن تعزيز قدرات الشريك المحلي في قضايا النوع الاجتماعي والماء؟
●	هل تتطرق الاتفاقات المبرمة (مثلا اتفاقات التعاون) مع الشريك المحلي، إلى الاستفادة المتساوية للنساء والرجال من منافع المشروع؟

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تستجيب الأهداف إلى الحقوق المنتهكة الخاصة بالنساء بخصوص الاستفادة من الماء والصرف الصحي واستخدامهما والتحكم فيهما؟ ● هل تعكس الأهداف الاحتياجات العملية والمصالح الإستراتيجية للنساء والرجال؟ ● هل يتم إدراج مؤشرات كمية (مفضلة وفق الجنسين)/نوعية تتيح قياس مدى التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف الخاصة المتصلة بمشاركة النساء وقدرة المنظمات على العمل بمنظور النوع الاجتماعي وتقليص الوقت الذي تقضيه النساء في جلب الماء، إلخ؟ ● هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر المشروع على تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والعرق والمكان والفئة العمرية؟ 	<h3>أهداف ومؤشرات</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تعكس المنتجات/النتائج المصالح الإستراتيجية للنساء (مشاركة سياسية أكبر ومعرفة أعمق بحقوقهن بخصوص استخدام الماء والصرف الصحي والتحكم فيهما إلى جانب مزيد من الثقة في النفس وفي قدراتهن، إلخ)؟ 	<h3>نتائج وأثار</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم اعتبار مظاهر عدم المساواة الجنسانية (أقل مشاركة وتعلماً ووفرة في الوقت ومعرفة تقنية ومهارة تواصلية، إلخ)، لدى تخطيط الأنشطة؟ ● هل هناك حاجة إلى تأهيل قدرات خاصة (تعزيز قدرات الفريق التقني وعقد ورشات حول الذكورية ودورات دراسية حول دور النساء في الاستفادة من الماء، إلخ) من أجل العمل على مسائل للنوع الاجتماعي والصرف الصحي؟ ● هل تستفيد النساء وتتحكم في أنشطة المشروع من قبيل تعزيز القدرات والخرجات والاجتماعات وإنشاء المراحيض والمنشآت المنزلية للماء وإتاحة إيرادات مالية، إلخ؟ ● هل يتم اعتبار أنشطة إيجابية تساعد على تقليص الهوة القائمة بين الرجال والنساء (ورشات حول الاعتداد بالذات وحقوق النساء والقيادة والتمكين، إلخ)؟ ● هل تؤمن الأنشطة قيام النساء بشغل وظائف لاتخاذ القرارات بنسبة هامة في الجموع واللجان، إلخ، التي تنجم عن المشروع لإدارة الماء والصرف الصحي؟ ● هل يتبنى الموظفون المنخرطون في إدارة وتنفيذ المشروع، مواقف وسلوكيات وكفاءات تتلاءم مع إدماج منظور النوع الاجتماعي في إستراتيجية التنفيذ؟ 	<h3>إستراتيجية التنفيذ والأنشطة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم بوضوح تحديد ميزانية عبر مبالغ مختلفة خاصة لتغطية تكاليف الموارد البشرية والمعدات والجوانب التقنية والمالية الضرورية لتأمين تعميم منظور النوع الاجتماعي؟ ● هل تم رصد ميزانية بشكل جيد للأنشطة التي تشجع على مشاركة النساء واستفادتهن بشكل متساو من منافع المشروع (مثل روض الأطفال ورعاية الأبناء الذين على عاتقهن وأنشطة تعزيز القدرات والتخصص في النوع الاجتماعي، إلخ)؟ 	<h3>الميزانية</h3>

النمو الاقتصادي

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم القيام بتحليل للنوع الاجتماعي لجهة السياق، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار بشكل مفصل (الرجال/ النساء)، كما يلي: ● العمل: الاقتصاد النظامي - غير النظامي، يوم العمل الجزئي-الكامل، العمل المستقر- المؤقت، فوارق الأجور. ● أثر الإطار القانوني والإداري. ● الوظيفة التي يشغلونها في المؤسسات المتصلة بالعمل. ● فترة العمل المأجور وغير المأجور. ● هل تم استشارة نساء ومنظمات غير حكومية أو جمعيات للدفاع عن حقوق النساء، من أجل تصميم المشروع، وتم الأخذ برأئهن؟ 	<h3>التعريف والمشاركة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم الترويج لأهداف مساواة الفرص للاستفادة من خدمات المشروع (القروض والعمل والتدريب...)? ● هل يوجد هدف ما يتصل بشكل خاص بتمكين النساء؟ ● هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر المشروع على تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والعرق والمكان والفئة العمرية؟ 	<h3>أهداف ومؤشرات</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل سيكون للمشروع على المدى البعيد أثر إيجابي على الوضع الاجتماعي الاقتصادي للنساء واستقلاليتهم؟ ● هل يُزعم إبرام اتفاقات مع مؤسسات عمومية وخاصة من أجل التأثير على إدراج قوانين تمييزية إيجابية بالنسبة للنساء في مجال العمل؟ 	<h3>نتائج وأثار</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد أنشطة إيجابية لمواجهة عراقيل خاصة، من شأنها تشجيع المساواة وتبسيط الضوء على عمل النساء؟ ● هل يتم تشجيع التدريب وقابلية عمل النساء دون تكريس الصور النمطية للنوع الاجتماعي؟ ● هل يتم تشجيع وصول النساء إلى أعمال أكثر مردودية؟ ● هل يتم تيسير حفاظ النساء على عملهن (مرونة مواقيت والعمل عن بعد والتدريب،...)? ● هل يتم تشجيع أماكن عمل أكثر أماناً للعاملات؟ ● هل توجد أنشطة من أجل التوعية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والمساواة بين الجنسين؟ ● هل يتم تشجيع العمل الذاتي وخلق مقاولات تساهم في انخراط النساء في سوق العمل؟ 	<h3>إستراتيجية التنفيذ والأنشطة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة وملائمة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟ 	<h3>الميزانية</h3>

الثقافة والتنمية

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم القيام بتشخيص مسبق للواقع انطلاقاً من منظور النوع الاجتماعي وتم تفصيل البيانات وفق الجنسين؟ ● بالنسبة لتنظيم الأنشطة، هل تم الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات المحددة والخاصة لكل من الرجال والنساء خلال المعيش اليومي (استخدام الوقت والعبء الإجمالي للعمل ووقت الفراغ)؟ ● هل تم خلال التعريف إدراج استشارات مع جمعيات نسوية وللدفاع عن حقوق النساء؟ ● هل تم تحديد قواعد أو ممارسات ثقافية تمييزية حيال النساء؟ 	التعريف والمشاركة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تشجع الأهداف على مساواة الفرص والاستفادة من خدمات المشروع؟ ● هل يوجد هدف ما يتصل بشكل خاص بتمكين النساء؟ ● هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر المشروع على تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والمكان والفئة العمرية؟ 	أهداف ومؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> ● هل سيكون للمشروع على المدى البعيد أثر إيجابي على وضع النساء: مشاركتهن في الأنشطة الثقافية وتغيير القواعد الثقافية التمييزية ضد النساء وتوفر وقت الفراغ، وغيره؟ 	نتائج وآثار
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تمثل معدات التواصل والإنتاج السمعي-البصري، الرجال والنساء بشكل متساو وتستخدم خطاباً غير جنساوي؟ ● هل تفيد البنى التحتية الثقافية التي تم اقتراحها، بشكل متساو، الرجال والنساء وتسمح لهم باستخدامها على قدم المساواة. ● هل يتم تشجيع حضور النساء المالكات لقدرة القرار، في فعاليات البرمجة الثقافية واختيار المحتويات؟ ● هل تم الأخذ بعين الاعتبار، في الإصدارات العلمية المقترحة، مساهمة النساء-الباحثات والفنانات والمبدعات، ...؟ ● هل تخلو المواد التي سيتم استخدامها من عناصر غير تمييزية وغير جنسانية وتأخذ بعين الاعتبار اللغات الأم المحلية؟ ● هل يتم تشجيع الأنشطة غير المرتبطة بالأدوار الجنسانية، ضمن تصميم العرض الثقافي، مثل مشاركة نساء بنّاءات ورئيسات جوقات ورجال طرازين أو رقاصين؟ ● وهل تمت مراعاة عناصر جنسانية خلال أعمال الإصلاحات الحضرية مثل تيسير الوصول والإنارة والأثاث الحضري والأمان وغيرها؟ ● هل تمت مراعاة مبدأ المساواة والمشاركة المنصفة، بخصوص الجوائز والمعونات والمنح؟ ● هل تم تصميم أعمال خاصة ومواضيعية بشأن النوع الاجتماعي مثل الأبحاث والأنشطة الثقافية المواضيعية والتدريب وغيرها؟ ● هل توجد مشاركة منصفة بين الرجال والنساء في كافة الأنشطة الإبداعية والإنتاجية؟ 	إستراتيجية التنفيذ والأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة وملائمة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟ 	الميزانية

التنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم تحديد ومساءلة التوزيع الجنسي في العمل مع الاعتراف بالنساء كمنتجات بشكل عام لوسائل العيش واضطلاعهن بمهام أكثر مشقة وغير مرئية ومربحة؟ ● هل يتم اعتبار المعارف والممارسات المحلية الزراعية ولتربية المواشي، التي للنساء والرجال (أعتادت النساء على امتلاك معارف أكثر تفصيلاً)؟ ● هل يتم، ضمن برنامج الأمن الغذائي، دراسة السمات الغذائية للنساء والفتيات والأطفال وهل يُعرف دورهن في قدرة الأسرة على العيش؟ ● هل شاركت منظمات نسوية زراعية ولتربية المواشي في مرحلة التعريف والتخطيط واتخاذ القرارات، مع مراعاة العبء المفرط للعمل والمواقيت؟ 	<h3>التعريف والمشاركة</h3>
<p>هل تستجيب الأهداف للحقوق المنتهكة الخاصة بنساء الأرياف؟</p> <p>هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر المشروع على تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والعرق والمكان والفئة العمرية؟</p>	<h3>أهداف ومؤشرات</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم تشجيع مزيد من المراقبة والاستخدام والاستفادة من طرف النساء للموارد الزراعية ولتربية الماشية ومشاركة أكبر لهن ومساهمة في اتخاذ القرارات داخل المنظمات الزراعية ولتربية المواشي؟ ● هل تم تشجيع تغيير القوانين والقواعد الثقافية التمييزية بالنسبة للنساء (الملكية والانتفاع من الأراضي والإرث والمشاركة في التعاونيات وغير ذلك)؟ ● هل يتم تحفيز إدماج النساء في سوق العمل المأجور بمرافقة إجراءات للحماية الاجتماعية وضمن أنشطة إنتاجية تدر عليهن إيرادات أكبر؟ ● هل يتم الإلحاح على الدول، لجهة أن يكون للنساء والفتيات نفس الحقوق في تملك الأراضي والاستفادة منها والصيد البحري والغابات وذلك بغض النظر عن وضع حالتهن المدنية والزوجية؟ 	<h3>نتائج وأثار</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم تخطيط أعمال موجهة إلى الرجال والنساء من أجل إحداث تغييرات في الأدوار التقليدية للتوزيع الجنسي للعمل على المدى المتوسط (الأدوار الإنجابية ورعاية الصحة والأمن الغذائي)، مع الحيولة دون تكريسها؟ ● هل يتم تشجيع المسؤولية المشتركة في ضمان الرفاه الأسري؟ ● هل يتم تفادي مجانية الأعمال الزراعية ولتربية المواشي التي تزاولها النساء (في المزارع المدرسية والأعمال الجماعية وجمع الأغذية والتحضير،... إلخ)؟ 	<h3>إستراتيجية التنفيذ والأنشطة</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟ 	<h3>الميزانية</h3>

التعليم

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم القيام بدراسة خاصة للنوع الاجتماعي في مجال التعليم؟ ● هل يتطرق المشروع إلى وفرة الوقت (العمل الإنتاجي والإنجابي) للنساء من أجل مشاركتهن في المشروع؟ 	التعريف والمشاركة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تحفّز أهداف المشروع، مساواة الفرص والاستفادة من التعليم (الابتدائي والثانوي والجامعي والتأهيل المهني)؟ ● هل يوجد هدف ما يتصل بشكل خاص بتمكين النساء؟ ● هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر مشروع التعليم بشأن تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والعرق والمكان والفئة العمرية؟ 	أهداف ومؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تتسم نتائج المشروع بالانسجام مع الاحتياجات التربوية للنساء؟ ● هل أسهم المشروع في رفع عدد النساء في دوائر القرار ضمن البنى التربوية في البلاد أو المنطقة أو البلدة المحلية؟ 	نتائج وأثار
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم رسم إستراتيجية تنفيذية تعمل على تقليص العوامل (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) التي تعرقل استفادة النساء والفتيات من التعليم؟ ● هل يدفع المشروع نحو تعليم غير جنساوي؟ ● هل يراعي المشروع مشاركة النساء في أجهزة الإدارة و/أو التسيير لمراكز التعليم؟ ● هل يشمل المشروع أنشطة تأهيلية في مجال النوع الاجتماعي، موجهة إلى الأساتذة والأساتذات؟ 	إستراتيجية التنفيذ والأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة وملائمة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟ 	الميزانية

الحوكمة

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم القيام بدراسة خاصة للنوع الاجتماعي في مجال الحوكمة، في ما يلي؟: الإدارة العمومية والأمن والتطور القانوني والقضائي وحقوق الإنسان واللامركزية ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني؟ ● هل تم تعريف عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية تعيق وصول النساء إلى المناصب العمومية والسياسية والمؤسسات والمصالح العمومية؟ ● هل تم تعريف قواعد أو ممارسات ثقافية تعرقل أو تحول دون وصول النساء إلى العدالة والمساواة في الحقوق؟ ● هل شاركت منظمات نسوية في مرحلة التعريف؟ ● هل يتم تعريف النساء بوصفهن صاحبات حقوق؟ 	التعريف والمشاركة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تستجيب الأهداف إلى الإشكاليات الخاصة بالنساء بشأن المشاركة في تحسين المؤسسات والاستفادة منها؟ ● هل يوجد هدف ما يتصل بشكل خاص بتمكين النساء؟ ● هل يمكن للمؤشرات أن تقيس أثر المشروع على تقليص فوارق النوع الاجتماعي وهل هي مفصلة وفق الجنسين والمكان والفئة العمرية؟ 	أهداف ومؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تتسم نتائج المشروع بالانسجام مع احتياجات للنساء؟ ● هل ترى النساء في الإصلاح المؤسساتي والمسار السياسي المعتمد والإصلاح القانوني وغيره، حاجة أولوية؟ 	نتائج وأثار
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يتم تحفيز مشاركة النساء في دوائر القرار من خلال تعزيز المنظمات النسوية وبشكل خاص على الصعيد المحلي؟ ● هل يتم تشجيع أنشطة تأهيل وترقية مهنية تتواءم مع مواقيت عمل النساء ومسؤولياتهن الإنجابية؟ ● هل يتم اعتبار إستراتيجية ما لتأمين الاستفادة المتساوية للرجال والنساء من منافع تعزيز المؤسسات؟ ● هل يتم تشجيع الأمور التالية: إجراءات التأكيد الإيجابي والتمتع الحقيقي بحقوق الإنسان وبشكل خاص من طرف النساء، فضلا عن استفادتهن من الخدمات العمومية في ظروف مماثلة وإحداث أو تقوية مؤسسات خاصة بالنساء وسياسات عمومية اقتصادية ومالية إيجابية للنساء وسياسات وخدمات عمومية جنسية وإنجابية إلى جانب تحسين قدرة التدخل من طرف الأجهزة الأمنية على العنف ضد المرأة واستفادة النساء من القضاء وتنظيم قانون عمل إيجابي للنساء علاوة على تأمين مزيد من الحضور والقيادة للنساء في مجال السياسة ومشاركة المنظمات النسوية؟ 	إستراتيجية التنفيذ والأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة وملئمة للأنشطة الجنسانية الخاصة و/أو تعميم منظور النوع الاجتماعي، في المشروع؟ 	الميزانية

البيئة

<ul style="list-style-type: none"> هل يشمل التصميم تشخيصا بيئيا قريبا من واقع المشروع بما فيه العوامل البيئية التي من شأنها التأثير عليه مع مراعاة الوضع المختلف للرجال والنساء في سياق النشاط المعني؟ 	التعريف والمشاركة
<ul style="list-style-type: none"> هل تحترم أهداف عملية التدخل، البيئة وتراعي مختلف إشكاليات الرجال والنساء؟ هل توجد مؤشرات بيئية مرتبطة بالمشروع، تتيح تقييم أثره مع تفصيلها وفق الجنسين؟ 	أهداف ومؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> هل يتم إدراج تحليل للأثار البيئية الإيجابية و/أو السلبية المحتملة، على المشروع وتداعياتها على الرجال والنساء؟ هل يمكن إحداث آثار مباشرة أو غير مباشرة على البيئة كنتيجة للتغيرات الممكنة على صعيد الأنشطة التي يقوم بها الرجال والنساء؟ (مثلا: الضغوط التي تطال الموارد الطبيعية وأنبعاث الغازات الدفيئة وتكثيف الزراعة أو التلويث والنفايات) هل يتم اعتماد إجراءات للوقاية من الآثار البيئية السلبية للمشروع و/أو تخفيفها أو تعويضها؟ وأيضا بالنسبة لتعزيز الفرص من قبيل مشاركة المجتمع المدني والحصول على المعلومات البيئية؟ 	نتائج وآثار
<ul style="list-style-type: none"> هل يراعي المشروع المعارف والممارسات التقليدية للرجال والنساء تجاه بيئتهم؟ هل يشجع المشروع الأنشطة البيئية التي يتبين أنها إيجابية بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء؟ هل يشمل المشروع تأهيلا بيئيا للنساء والرجال مع مراعاة مسؤولياتهم واحتياجاتهم المختلفة؟ 	إستراتيجية التنفيذ والأنشطة

الصحة

<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم اعتبار سياسات عمومية محلية حول ما يلي: الصحة والخدمات العمومية والصحة الجنسية والإنجابية وممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية، للنساء وتبني آليات وطنية من أجل تقدم النساء بخصوص الحقوق الجنسية والإنجابية على صعيد سياسات المساواة؟ ● هل تم القيام بدراسات سياق للنوع الاجتماعي من أجل توجيه العمليات نحو مظاهر اللامساواة وتقييم النتائج؟ ● هل تم استخدام بيانات كمية-نوعية من أجل تحديد الوضع الابتدائي للنساء بخصوص الصحة والصحة الجنسية والإنجابية في السياق الخاص؟ ● هل تمت مراعاة المرونة بخصوص الوقت من أجل تيسير مشاركة النساء والرجال؟ 	<p>التعريف والمشاركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم تحديد المستهدفين، ضمن الأهداف المتوخاة على صعيد الصحة، من خلال التمييز بين النساء والرجال بالنسبة لتلك الأهداف؟ ● هل يوجد هدف ما يتصل بشكل خاص بتمكين النساء بحيث ينسجم مع مضمون التعريف والاحتياجات الإستراتيجية للنساء في السياق الخاص؟ ● هل يستجيب المشروع للحقوق المنتهكة للنساء بخصوص الصحة الجنسية والإنجابية؟ ● هل تم تصميم إجراءات للعمل الإيجابي من أجل إشراك الرجال في تغييرات عملية وثقافية في مجال المسؤولية الجنسية والإنجابية المشتركة؟ ● هل ترتبط المؤشرات بالوضع الابتدائي الذي تم توثيقه، وتعبّر بشكل واقعي حسب مدة عملية التدخل والموارد المالية التي تم استثمارها؟ 	<p>أهداف ومؤشرات</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل يعزز المشروع مساواة الفرص للاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتحكم فيها، مثل تنظيم النسل والوقاية من فيروس الإيدز ITS/VIH-SIDA والسرطان الإنجابي واكتشاف وتفادي العنف ضد المرأة والتربية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وتشجيع مجموعات التفكير بين الرجال حول الذكورية ومجموعات المساعدة الذاتية وغيرها؟ 	<p>نتائج وأثار</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل تم تعريف احتياجات النوع الاجتماعي بخصوص صحة السكان المتلقين بشأن الأهداف وتم تبني التدخل من منظور النوع الاجتماعي؟ ● هل تم إدراج إجراءات عمل برفقة موظفي صحة من أجل إحداث التغيير أثناء الاستشارة والخطابات التي تكرس الأدوار النمطية بشأن الرجال والنساء؟ ● هل يُرْمَع القيام بأبحاث حول نوعية الرعاية في الخدمات الصحية انطلاقاً من احتياجات النساء والرجال بشأن الصحة الجنسية والإنجابية؟ ● هل تم اعتبار إعداد وبناء احصائيات عمومية أكثر وعياً بمختلف المؤشرات بشأن أمراض النساء المرتبطة بغياب ممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية؟ 	<p>إستراتيجية التنفيذ والأنشطة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد ميزانية محددة لتغطية الأنشطة الخاصة بالنوع الاجتماعي (توعية وتدريب الرجال بخصوص الذكوريات والأبوة المسؤولة وعدم العنف) و/أو من أجل تعميم النوع الاجتماعي؟ 	<p>الميزانية</p>

الأداة 2.

مؤشرات النوع الاجتماعي²⁹

(فصل مقتبس من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2006)

"دليل من أجل تعميم النوع الاجتماعي"، سانتياغو دي تشيلي، (PNUD, pp. 204-195).

التعريف

تعتبر الإحصائيات والمؤشرات أحسن طريقة لقياس مدى التقدم الذي تم إحرازه على صعيد وضع النساء والفتيات. كما أن إدماج منظور النوع الاجتماعي يساعد على تقييم أحسن لوضع النساء في المنطقة التي يتم فيها التدخل، بحيث يعكس معلومات حقيقية حول كيف تعمل وتنظم المجتمعات المحلية التي سيتم العمل معها (من النساء والرجال على حد سواء).

ويمكن أن نعرّف مؤشر النوع الاجتماعي، كالتالي:

- إنه ذلك الذي يستخدم مقاييس كمية ونوعية من أجل التقاط التغيرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمع على مر الزمن.
- والذي يحيل على الوضع الاجتماعي والأدوار التي تعود للنساء والرجال، علاوة على العلاقات الجنسانية وظروف معيش النساء والرجال،... إلخ.
- يعكس قرائن مباشرة عن وضع النساء بشأن نموذج تشريعي متفق عليه أو مجموعة مرجعية صريحة.
- ويحيل على قياسات لجوانب من علاقات الإنصاف/اللاإنصاف الجنساني، التي يمكن قياسها وتحديد حجمها وتنظيمها على مدى الزمن.

إن إعداد إحصائيات مفصلة وفق الجنسين يمثل جانبا رئيسيا ونقطة انطلاق من أجل تحليل النوع الاجتماعي، إلا أن ذلك ليس كافية، لكون الاقتصار على استخدام المؤشرات الكمية ينسف رؤية واقع النساء بحيث يجب إضافة الجوانب النوعية والاقتراب من تجارب النساء لجهة التخطيط لأعمال جديدة تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي كل الأحوال، فإن إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في مشروع ما، أو عملية تدخل أو مصفوفة،... إلخ، لا يعني بتاتا إعداد مصفوفة مختلفة. وبالتالي فإنها لا تحل محل المؤشرات التقليدية بل أنها تتكامل مع مجمل المؤشرات التي يتم معالجتها.

كما يمكن لمؤشرات النوع الاجتماعي أن تحيلنا على مجالين إثنين، هما كما يلي:

- المؤشرات التي تقيس تطور وضع ما للنوع الاجتماعي (التغيرات الجزئية و/أو التدريجية).
- والمؤشرات التي تقيس تغيرا لأدوار النوع الاجتماعي (مؤشرات التغير العميق على صعيد النوع الاجتماعي والثقافة الأبوية).

وبهذه الصورة فمن الأهمية بمكان التمييز بين³⁰:

- البيانات المفصلة وفق الجنسين: وهي معلومات إحصائية مفصلة وفق الجنسين والفئة العمرية، وهذا يعني التمييز بين السكان بناء على الفوارق البيولوجية. إلا أن البيانات المفصلة بناء على الجنس ليست كافية من أجل الحصول على تحليل جيد للنوع الاجتماعي حيث ينبغي إرفاقها بإحصائيات للنوع الاجتماعي.
- مؤشرات النوع الاجتماعي تتمثل وظيفة مؤشرات النوع الاجتماعي في تحديد التغيرات الاجتماعية التي تحصل على صعيد علاقات النوع الاجتماعي على مدى الزمن وإسهام عمليات التدخل في تلك التغيرات:
 - الوضع المتعلق والمفصل للنساء والرجال.
 - التغيرات التي حصلت بين النساء والرجال في مختلف الفترات الزمنية.
- إحصائيات النوع الاجتماعي: من الضروري تجميع كل المعلومات الضرورية التي تتيح معرفة الفوارق القائمة بين الرجال والنساء في مجالات المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المطلوبة، وذلك بناء على الأنشطة المزمعة ضمن التدخل. ومن الضروري إعداد بيانات حول كيف تبنى العلاقات بين الرجال والنساء وتسلط الضوء على مساهمة النساء ومشاركتهن في بيئة المشروع، وكشف جوانب الضعف التي قد تعاني منها النساء والفتيات بسبب نوعهن الاجتماعي وسنهن وأصلهن العرقي وإلخ، فضلاً عن تقديم معلومات حول العناصر التي ينبغي مراعاتها في الأنشطة أو المشاريع الرامية إلى تقليص فوارق اللامساواة مع الرجال.

وبالتالي فإن سمات مؤشرات النوع الاجتماعي، هي كالتالي:

- إنها تعكس العلاقات القائمة بين الرجال والنساء من خلال الزمن.
 - وتشير إلى التغيرات التدريجية التي تطرأ على ظروف المعيش وأدوار النساء والرجال.
 - كما تقيس التقدم الذي تم إحرازه باتجاه الإنصاف الجنساني.
- وهكذا، فإنه يتعين على المؤشرات التي يتم اختبارها أن تكفل الإجابات على الأسئلة التي يتم طرحها بخصوص مدى التقدم الذي تم تحقيقه أو المسارات الجارية:
- طرح السؤال المناسب: ما المطلوب من المؤشر ملاحظته أو إبرازه؟ مثلاً: هل يستفيد الرجال والنساء في ظروف متساوية من الخدمات الاجتماعية؟
 - تحديد المعلومات الكفيلة بالرد على السؤال التالي: ما المطلوب قياسه أو مقارنته؟ مثلاً: إلى أي مدى يتم تلبية احتياجات النساء من طرف الخدمات الاجتماعية الموجودة مقارنة مع درجة تلبية احتياجات الرجال من طرف الخدمات الاجتماعية الموجودة.
 - تعريف المصادر المتصلة بالمعلومات المذكورة. مثلاً: إحصاءات السكان حول استخدام الخدمات الاجتماعية التي تشمل أجوبة مفصلة ومقارنة بين النساء والرجال.

وبهذه الصورة، فإن نظام مؤشرات النوع الاجتماعي، سيتيح ما يلي:

- تسليط الضوء على النساء ومشاكلهن: حيث أن دراسات النوع الاجتماعي كانت تهدف في البداية إلى بلورة الغياب الاجتماعي للنساء وإسهاماتهن، الأمر الذي أخفى مشاكلهن واحتياجاتهن. وبالتالي يتعلق الأمر بتسليط الضوء على الجوانب المغيبة وإبراز آثارها بالنسبة لسائر المجتمع.
- القيام بمقارنات عادلة وحازمة، حيث أنه في لحظة ما، سواء بين النساء والرجال أو بين النساء، مثلاً في الأرياف والحوضر، لجهة تغطية عالم النساء، لكن مع إبراز ملامح وجوانب خاصة من الداخل (مثلاً، مقارنة النساء الفقيرات من عدة أجيال).
- دراسة الميول: معرفة التغيرات التي حصلت على مدى الزمن والميول التي تنحو إليها. مثلاً، يمكن أن نعرف إذا ما كان الاستثمار في برامج النساء خلال سنة ما، مماثلاً أو أحسن أو أسوأ مما كان عليه قبل عشر أو خمس سنوات وإذا ما كان ذلك يتم بانتظام أو كانت توجد تآرجحات إلى جهة ما أو أخرى.
- تقييم السياسة العمومية: في بعض الحالات قد تعكس المؤشرات بوضوح المشاكل التي تشوب تصميم وتنفيذ السياسات. كما أن بعض المؤشرات قد تكون أكثر رهافة وتوصيفا لبلورة مشاكل على صعيد تنسيق السياسات أو العيوب التي تشوب تنفيذها أو عدم تحقيق الغايات المنشودة.
- اتخاذ القرارات: تساعد المؤشرات على تقديم معلومات حول مختلف مستويات القرار في عملية صياغة السياسة وأيضاً بخصوص التنظيم ورصد الموارد من أجل تفعيل الأنشطة وإعادة صياغة الإستراتيجيات. كما أن المؤشرات مفيدة في تحديد أهداف السياسات وغايات برامج التدخل. وتكتسي هذه الوظيفة أهمية قصوى لجهة نظام مؤشرات فوارق النوع الاجتماعي.
- فسخ مجالات جديدة للبحث: إذ تسمح مؤشرات النوع الاجتماعي إعداد نظريات وفرضيات جديدة للبحث. يمكن طرح أسئلة جديدة للبحث حول موضوع العمل أو غيره، وذلك سواء عند تصميم النظام واختيار المؤشرات أو عند ملاحظة سلوك المؤشرات الخاصة.
- العمل السياسي: يسمح باستكشاف العلاقة القائمة بين الوضع المعيشي للسكان والتغيرات الاجتماعي والثقافية و/أو الاقتصادية. وبهذه الصورة يتم تقديم جدولاً منتظماً للمشاكل والأولويات والأعمال الاجتماعية التي قد تساعد على تحسين الوضع الابتدائي. وبالتالي فإنها أداة سواء للمجتمع المدني أو للدولة، يمكن بفضلها تنظيم الطلب الاجتماعي بالنسبة للمجتمع المدني أو تمرير الموارد الكفيلة بالتغيير، بالنسبة للدولة.

كما يفسح المجال، على صعيد البرامج والمشاريع، لرؤية ما يلي:

- ✓ إلى أي حد يشارك الرجال والنساء وما هي الأسباب الكامنة وراء غيابهم أيضا.
- ✓ إلى أي حد تم الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات (الأساسية الإستراتيجية) للرجال والنساء وإذا ما كانت الأعمال المرتقبة تستجيب لها.
- ✓ إلى أي حد يتم معالجة أو تجاهل التمييز الجنساني أي كيف هي تلك المشاركة بالنسبة للجنسين.
- ✓ إلى أي حد تؤثر الأدوار الجنسانية وإذا ما كانت تتغير مع مرور الوقت.

كيف يتم بناء مؤشرات النوع الاجتماعي؟

بحسب "دليل التخطيط والتتبع من أجل إدارة نتائج التنمية لـ"الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، فإنه إلى جانب المؤشر من الضروري تحديد الخط الأساسي والغاية المنشود تحقيقها أثناء الفترة السارية المحددة.

ويشمل الخط الأساسي الذي يعتمد منظور النوع الاجتماعي، دراسة جيدة للنوع الاجتماعي ينبغي أن تنطلق من تشخيص مختلف الظروف والاحتياجات ومستويات المشاركة والاستفادة من الموارد والتنمية ومراقبة المنافع والقدرة على اتخاذ القرار بين النساء والرجال وذلك ضمن الأدوار المسندة لهم جنسانيا. وينبغي بالتالي أن يسمح إعداد خط أساسي يستند إلى منظور النوع الاجتماعي، بصياغة التدخل في حال اعتبار ذلك ضروريا من أجل تعزيز منظور النوع الاجتماعي وتصميم مؤشرات/غايات تتيح القيام بقياس أحسن لأثر النوع الاجتماعي الناجم عن التدخل على المدى القصير.

كما يجب أن ندرج ضمن تعريف المؤشرات، تحديدا لمصدر التحقق، أي مصدر قياس المؤشر. وفي هذا الصدد، قد تتأتى معلومات المؤشر من مصدر خارجي (إحصائيات نفس البلد الشريك وإن غابت في بعض الأحيان) أو أن يتم بناؤها انطلاقا من نفس التدخلات (بيانات متراكمة من عمليات تدخل "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID").

ويستحسن أن يشارك في التعريف، كلما تسنى ذلك، البلد الشريك من خلال الشركاء المحليين، لإشراكه في إحراز النتائج ولكونهم يمثلون مصدر معلومات أساسية لقياس المؤشرات.

وبخصوص مختلف الطرق التي يمكن بها البناء، نبرز ما يلي:

- نسبة النساء (أو الرجال) كجزء من المجموع (المجموع يشمل نسبة النساء والرجال): 50 في المئة تعني المساواة بين الجنسين. مثلا، نسبة النساء في الهيئات التشريعية.
- التناسب بين سمة أنثوية وسمة ذكورية: تعني المساواة بين الجنسين. مثلا: التناسب بين النساء والرجال المسجلين في المدارس.
- سمة أنثوية كنسبة من سمة ذكورية (أو العكس): 100 في المئة تعني المساواة بين الجنسين. مثلا: معدل الإيرادات الأسبوعية للنساء كنسبة من معدل الإيرادات الأسبوعية الذكورية.

- الفارق بين سمة أنوثية وسمة ذكورية (أو العكس): 0 في المئة تعني المساواة بين الجنسين. مثلاً: معدل ساعات العمل التي تخصصها النساء للعمل المنزلي أقل من معدل ساعات العمل التي تخصصها الرجال للعمل المنزلي.

وأما بالنسبة لمعايير الحد الأدنى من التنفيذ في بناء المؤشرات، علينا مراعاة ما يلي:

- ✓ أن تكون مفصلة وفق الجنسين
- ✓ أن يتم إنجازها بشكل متوافق عليه
- ✓ أن تكون سهلة الاستخدام
- ✓ أن تكون واضحة التعريف
- ✓ أن تميز بين المؤشرات الكمية والنوعية
- ✓ أن تشمل رقماً مختزلاً من أجل الاستنتاج
- ✓ أن تسلط الضوء على مدى التقدم المحرز بشأن احتياجات النوع الاجتماعي (الأساسية والإستراتيجية)
- ✓ أن تكون قابلة للمقارنة في الوقت

خطوات لبناء المؤشرات:

الخطوة 1: ملاءمة الأهداف

- تعريف النتائج المباشرة التي يجب تحقيقها ومواصفات الشخص المستفيد
 - الكمية المزمع بلوغها
 - فترة بلوغ النتائج
 - تعريف ماهية النتائج
 - أهداف واقعية
 - أهداف قابلة للتحقق
 - من خلال مراجع
- أهداف في بداية البرمجة
- تحديد أهداف في بداية البرمجة

الخطوة 2: تعريف فوارق للنوع الاجتماعي

- تفصيل المعلومات وفق الجنسين
- تحليل مفاهيمي من منظور جنساني (إعادة تصور المفهوم)
- تعريف فوارق نسب التغطية وفق الجنسين
 - تعريف لاحتياجات الرجال والنساء
 - تحديد حجم صنف (مجالات) الانخراط بناء على الجنس
 - عدم مساواة مشاركة الرجال والنساء
 - الآثار غير المباشرة

الخطوة 3: اختيار فئات المؤشرات

- عرض المؤشرات وفق الفئات
- أمور يجب مراعاتها لدى إحداثها، موارد مرصودة وفق الجنسين
 - إدراج الاحتياجات وفق الجنسين والنوع الاجتماعي
 - مستوى المشاركة وفق الجنسين
 - نجاحات المشروع وفق الجنسين
 - تغيير نمط العيش

الخطوة 4: جوانب رئيسية

- تفصيل المؤشرات وفق الجنسين
- المزج بين المؤشرات الكمية والنوعية
- مؤشرات مطلقة ونسبية
- مؤشرات للآثار الإجمالية والصادفة

الخطوة 5: اختيار الإطار الزمني: الأوقات

- توافق مؤشرات النوع الاجتماعي في بداية البرنامج
- تحديد أوقات جمع المعلومات
- التوافق بشأن أوقات جمع الآثار

الخطوة 6: استخدام مصدر المعلومات

- استخدام مصادر المعلومات الموجودة، مفصلة وفق الجنسين، علاوة على اقتراح مفاهيم للنوع الاجتماعي.
- استخدام مصادر معلومات خاصة والتوافق بشأن المؤشرات والمنهج.

قائمة التحقق من أجل بناء المؤشرات:

- ✓ هل توجد علاقة خاصة بين المؤشرات والأهداف؟
- ✓ هل تم تحديد عوامل خطر أو عناصر للتأهيل (عوامل خارجية تسهم في النجاح أو الفشل)؟
- ✓ هل يسهل استخدام وفهم المؤشرات؟
- ✓ هل شارك كل المعنيين في إعداد المؤشرات؟
- ✓ هل تم استخدام المؤشرات الكمية والنوعية؟
- ✓ هل تشغل مؤشرات النتائج مكاناً رئيسياً؟
- ✓ هل تقيس المؤشرات الميول السارية في فترة معينة؟
- ✓ هل تم استخدام تحليل نوعي لتوضيح نجاح أو فشل المشروع؟

أنواع المؤشرات:

1 - كمية/نوعية

- مؤشرات كمية: يمكن تعريفها على أنها تلك القياسات الرقمية للتغيير (أرقام كاملة ونسب مئوية وغيرها)، وهي مفيدة لتقديم رؤى شاملة وإجمالية. مثلاً، كمعدل إيرادات الرجال مقارنة مع النساء وعدد النساء اللواتي يرتدن مركز الإرشاد لفترة ما قبل الولادة.
- مؤشرات نوعية: وهي التصورات أو أحكام الناس بشأن أمر ما، وهي مفيدة من أجل فهم المسارات، لكنها لا تبرز إلى أي حد إذا كانت ظاهرة ما شائعة أو نادرة. مثلاً، آراء الأشخاص بخصوص تغييرات العلاقات الاجتماعية أو التي تطرأ على السلطة أو وضع ما. ويمكن تقدير حجمها. مثلاً فإن عدد النساء في ميدان تنفيذ مشروع ما، اللواتي يعتبرن أن أوضاعهن قد تحسنت، يمكن أن يشكل الجانب الرقمي من مؤشر نوعي.

2 - بخصوص الظاهرة الاجتماعية

- مؤشرات للسياق، وهي التي لها علاقة بما سبق ذكره وتساعد على تفسير النتائج المحصل عليها مثل السكن الحضري أو الريفي.
- مؤشرات المدخل، وهي تعنى بالموارد المخصصة لتخفيف حدة مظاهر اللامساواة بين النساء والرجال.
- مؤشرات المسار، وهي ذات طابع دينامي، كمسارات سارية لفائدة الإنصاف الجنساني.
- مؤشرات المنتَج، التي تبرز آثار ومدى تحقيق الأهداف المنشودة من طرف مختلف السياسات أو الإجراءات المعتمدة).

3 - وظيفة المراقبة

النوع	التوصيف	الميزات	القيود	أمثلة
مؤشرات نوع قوائم التحقق.	تسأل ما إذا كان تم تقديم أمر ما أم لا. القياس يكون عبر سؤال جوابه "نعم" أو "لا".	يوصى به لمراقبة العمليات ومظاهر التقدم في السياسة والمأموريات. جمع البيانات الاقتصادية و بسيطة.	تفتقر إلى جوانب نوعية. في بعض الأحيان، تتوقف على تفسير.	هل توجد سياسة تعميم النوع الاجتماعي؟ هل تمت استشارة خبير/ة في النوع الاجتماعي خلال إعداد التقرير؟
مؤشرات تستند إلى الإحصائيات.	مؤشرات "تقليدية" تقوم بقياس التغيرات بناء على المعلومات الإحصائية المتاحة.	المعلومات متاحة فوراً.	نادراً ما تقدم رؤية نوعية. و غالباً ما تحتاج استكمالها بالآخرين من أنواع المؤشرات.	المفهوم رجل/ امرأة من إصابات فيروس الإيدز VIH مستويات البطالة رجال/نساء
مؤشرات قد تحتاج إلى أشكال خاصة من جمع البيانات.	وتتطلب أشكالاً خاصة لجمع المعلومات (استطلاعات اجتماعية ومجموعات دردشة و لقاءات، إلخ). تحتاج إلى مناهج خاصة من أجل استنساخها، حتى يتسنى للمعلومات أن تُقارن في الوقت.	المعلومات مفيدة جداً و خاصة. إنها وسيلة جيدة من أجل جمع معلومات نوعية.	غالباً ما تكون مكثفة لجهة الموارد (الوقت و المال والموارد البشرية).	النسبة المئوية من السكان التي تعتبر أن النساء يجب عليهن أن يكن المسؤولات عن رعاية الأطفال نسبة مئوية من اعلانات الوظائف في الصحف التي تبرز تحيز جنساني (gender bias).

المصدر: 30 UNDP/RBEC (2001) Gender Mainstreaming in practice: a Handbook. pp.

نماذج من المؤشرات³¹:

1 - ظرفية/مكانة

وكما يوضح "دليل تقييم البرامج والمشاريع ذات المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة"، فإن نظرية التغيير تسعى مباشرة إلى تحسين معيش النساء بوصفهن صاحبات حقوق مع مراعاة أهمية التمييز ما إذا كان ذلك التغيير طراً على ظرفية أو مكانة أولئك النساء:

<ul style="list-style-type: none"> ● السمات الاجتماعية-الديمغرافية والثقافية المفصلة وفق الجنسين والسن والعرق والحالة المدنية وغيرها. ● الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المفصل وفق الجنسين والسن والعرق وغيره. ● الوضع الاجتماعي-السياسي المفصل وفق الجنسين والسن والعرق و الوطن وغيره. ● المشاكل الرئيسية والمطالب المعبر عنها من طرف منظماتهن، مع تفصيلها وفق الجنسين والسن والعرق وغيره. 	<p>ما يتعلق بالظرفية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الوصول إلى فضاءات السلطة في المجتمع المحلي أو المنطقة الجغرافية للمشروع. ● القيادة والمستويات التنظيمية للمجتمعات المحلية وفق الجنسين والسن والعرق وغيره. ● الحصول على الموارد الإنتاجية والتحكم فيها وذلك بناء على الجنس والسن والعرق وغيره. ● الحصول على ملكية وسائل الإنتاج وذلك بناء على الجنس والسن والعرق وغيره. ● ظروف ممارسة حقوق الإنسان وحقوق النساء وحقوق الشعوب الأصلية. ● توزيع العمل وفق الجنسين والقيمة الاجتماعية لعمل النساء والرجال. ● توزيع المسؤوليات المنزلية وذلك بناء على الجنس والسن والعرق وغيره. ● الظروف الشخصية والأسرية والمؤسسية والمجتمعية لتقرير المصير والاستقلالية. ● تنظيمات المنظومات الاجتماعية أو القانونية أو المؤسسية التي تحد من المشاركة المتساوية أو تحفزها. 	<p>ما يتعلق بالمكانة</p>

2 - التمكين

يندرج تعريف المؤشرات في مجالين رئيسيين للتمكين:

- تغيير شخصي على مستوى الوعي، يتبلور على هيئة السعي من أجل التحكم ومزيد من الثقة في النفس والاعتراف بالحق في اتخاذ القرارات والاختيار.
- التنظيم الذي يروم التغيير الاجتماعي والسياسي.

نماذج من المؤشرات الكمية ومن الأسئلة الترشيدية لإعداد المؤشرات النوعية لمسارات التمكين (مقتبس من ACDI, 1998):

كَمِيَّة:

التمكين القانوني

- تطبيق القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.
- عدد الدعاوى المتصلة بحقوق النساء المعروضة على المحاكم المحلية ونتائجها.
- عدد الدعاوى المتصلة بالحقوق القانونية للمطلقات والأرامل، المعروضة على المحاكم المحلية ونتائجها.
- أثر تطبيق القوانين بخصوص معالجة المخالفين.
- زيادة أو نقصان العنف ضد النساء.
- نسبة زيادة أو نقصان عدد القضاة والنواب العاميين والمحامين بين صفوف النساء والرجال.
- نسبة زيادة أو نقصان عدد النساء والرجال في صفوف الشرطة المحلية وعلى صعيد الدرجات.

التمكين السياسي

- نسبة المناصب التي تشغلها نساء في المجالس المحلية وهيئات اتخاذ القرارات.
- نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب القرار في الحكومة المحلية.
- نسبة النساء الموجودات في الإدارة العمومية المحلية.
- نسبة النساء والرجال المسجلين في السجل الانتخابي ونسبة النساء والرجال المسجلين في ذلك السجل الذين يمارسون حقهم في التصويت.
- نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب القرار الهامة أو غيرها في النقابات.
- نسبة النساء/الرجال المنتسبين إلى نقابات؟
- عدد النساء اللواتي يشاركن في الاحتجاجات العمومية وفي الحملات السياسية مقارنة مع عدد الرجال.

التمكين السياسي

- تغيرات نسب العمل/البطالة بين النساء وبين الرجال.
- التغيرات في استخدام الوقت في أنشطة مختارة وبشكل خاص تحسين صورة الأعمال غير المأجورة ورعاية الأبناء، لدى أفراد الأسرة.
- فوارق الراتب/الأجرة بين النساء والرجال.
- التغيرات التي تطرأ على نسب الممتلكات التي تعود للنساء والرجال ويتحكمون فيها (الأراضي والبيوت والماشية)، وذلك وفق المجموعة الاجتماعية-الاقتصادية والمجموعة العرقية.
- معدل نفقات النساء والرجال، كربات وأرباب أسرة، بخصوص التعليم والصحة.
- القدرة على القيام بمشتريات صغيرة أو كبيرة بشكل مستقل.
- نسبة خدمات القروض والخدمات المالية وخدمات المساعدة التقنية التي تقدمها الحكومة والجمعيات الخيرة للنساء والرجال.

التمكين الاجتماعي

- عدد النساء في المؤسسات المحلية (مثل جمعيات النساء ومجموعات التوعية ومجموعات إيرادات والكنايس المحلية والجمعيات العرقية والمجموعات المتجانسة)، مقارنة مع مجموع سكان المنطقة التي تشهد تنفيذ مشروع ما وعدد النساء اللواتي يملكن نفوذاً داخل المؤسسات المحلية.
- توسيع نطاق تعزيز قدرات النساء أو القدر الذي يشاركن به في شبكات المساعدات وذلك مقارنة مع الرجال.
- مدى تحكم النساء في القرارات المتعلقة بالخصوبة (مثلاً عدد الأبناء وعدد عمليات الإجهاض).
- حركة تنقل النساء داخل وخارج مكان إقامتهن مقارنة مع الرجال.

كَمِيَّة:

أسئلة توجيهية

- إلى أي مدى تطلع النساء على السياسة المحلية ولديهن معرفة بحقوقهن القانونية؟
- هل للنساء معلومات جيدة بشكل ما مثل الرجال؟ هل يتغير مستوى تلك المعلومات وفق المجموعة الاجتماعية الاقتصادية أو السن أو المجموعة العرقية؟ هل يتغير هذا الوضع مع مرور الوقت؟
- هل لدى النساء والرجال تصوّر بأن النساء أصبحن يضطلعن بنفوذ أكبر؟ لماذا؟
- هل لدى النساء تصوّر بأنهن يحترمن أنفسهن أكثر؟ لماذا؟ ما هي علاقة ذلك بتصورات الرجال؟
- هل لدى النساء والرجال تصوّر بأنه أصبح لديهم استقلالية اقتصادية أكبر؟ لماذا؟
- هل يتم ملاحظة تغيرات في طريقة اتخاذ القرارات في كنف الأسرة؟ ما هو الانطباع السائد حيال تلك التغيرات؟
- هل النساء يأخذن قرارات بشكل مستقل عن الرجال في بيوتهن؟ ما نوع القرارات التي يتخذنها بشكل مستقل؟
- كيف عملت التغيرات التي طرأت على التشريعات الوطنية أو المحلية على تمكين أو عدم تمكين النساء أو الرجال (مثلاً، ما له علاقة بالتحكم في موارد مثل الأرض)؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المحلية (بما فيها المؤسسات النسوية) في تمكين/عدم تمكين النساء والرجال؟
- مقارنة مع الرجال، هل مشاركة النساء في القرارات الهامة التي تتخذ في المجتمع المحلي أو في البيوت، في ازدياد أو في نقصان؟
- كيف تنتظم النساء من أجل رفع مستوى التمكين، مثلاً، من أجل مناهضة العنف ضد المرأة؟
- عندما تستفيد النساء أحسن من التعليم والعمل، هل هذا الوضع يتبلور على مزيد من التمكين؟

3 - مؤشرات لمبادئ كفاءة المساعدة

التملك

- "المخططات الوطنية والإقليمية والمحلية للتنمية" تعكس بشكل عام و/أو قطاعيا، الالتزامات الحكومية مع الأهداف الإنمائية للألفية ODS/ODM و اتفاقية سيداو CEDAW ومنهاج بيجين للعمل والقرار 1325 وغيرها.
- جودة مشاركة المجتمع المدني والمجموعات النسوية والمجموعات البرلمانية للنساء واليات المساواة بين الجنسين في تعريف الأولويات الجنسانية ورصد ميزانية لها علاوة على آليات للمساءلة مدعومة بخطط عمل ومدمجة في إستراتيجيات التطور (على الصعيد الوطني والمناطقى والمحلي).
- نسبة المسائل الرئيسية للمساواة بين الجنسين في البلد والأعمال الإيجابية المدرجة في وثائق السياسات الوطنية.

الاتساق

- نسبة البرامج التي تشمل تحليل النوع الاجتماعي والقدرات التي تم تطويرها بين صفوف تقنيي وإداريي البرنامج وإذا ما كانت المعلومات المفصلة وفق الجنسين، متاحة ومنشورة ومدروسة من أجل تحسين فعالية البرنامج.
- عدد "مبادرات ميزانيات النوع الاجتماعي" التي تم تنفيذها على الصعيد الوطني والمناطقى والمحلي.
- الاستثمار في مقاربات تستند إلى برامج بمنظور جنساني.
- نسبة وتوقعات المساعدات الرسمية للتنمية AOD (من 3 إلى 5 سنوات) الخاصة ببناء القدرات من أجل اعتماد منظور النوع الاجتماعي في كل من المالية العمومية و"اليات قضايا المرأة" والوزارات والمجتمع المدني والمنظمات النسوية والبرلمان.
- ازدياد عدد المانحين الذين يخبرون بشأن النسبة المئوية للاستثمارات في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وطبيعة القطاعات التي تتلقاها.

المواءمة

- عدد ونوعية الإستراتيجيات والبرامج والأدوات المشتركة و/أو المنسقة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء، التي يتبناها ويدعمها المانحون ومن خلال برامج مشتركة وصناديق وتجارب نموذجية في غضون السنتين المقبلتين.
- "مجموعة فعالية المساعدة" التي تم إحداثها وهي تعمل الآن.
- أدوات جديدة للنوع الاجتماعي تم تصميمها وتشغيلها.
- عدد من المبادرات المقترحة من طرف "اللجان الدولية للنوع الاجتماعي" والتي تبناها "المجتمع الدولي".
- عدد الآليات الجديدة للحوار متعدد الأطراف والاستشارات أو المسائل التي تم وضعها من طرف المانحين من أجل دعم قضايا المساواة بين الجنسين.
- نسبة المساعدات الرسمية للتنمية AOD المخصصة للأنظمة المتوائمة لبناء قدرات الحكومة/المانحين بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية والمساعدات الإنسانية.

المساءلة

- عدد مبادرات الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي PSG، التي تم إنجازها والتي تعمل كجزء من إصلاح المالية العمومية.
- عمليات تقييم "إستراتيجيات وخطط التنمية" علاوة على تتبع تنفيذ "برنامج عمل أكر" و"إعلان باريس"، التي تشمل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسوية وذلك من خلال مسارات رسمية وإعداد تقارير موازية.
- مقترحات تم تقديمها من طرف منظمات نسوية و أي نسبة منها تم إدراجها في الخطط والتعديلات.
- وتشمل "أطر تقييم الأداء" أو أي وثائق مماثلة للاتفاقات بين المانحين والحكومة و"خطة تتبع إعلان باريس"، ما لا يقل عن ثلاث مؤشرات للنوع الاجتماعي.
- التقييم المشترك مانح/بلد، على الأقل كل ثلاث سنوات لنتائج النوع الاجتماعي للبرمجة ورصد الميزانية.
- آليات للتتبع السنوي لمدى التقدم من أجل قياس فعالية المساعدة والتعاون بخصوص اعتماد منظور النوع الاجتماعي والحقوق في البلد.
- مستوى تحسين إنتاج واستخدام وتنسيق الإحصائيات المفصلة وفق الجنسين والمؤشرات النوع الاجتماعي من أجل قياس مدى تقدم الذي تم إحرازه على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية ODM 3 على المستوى الوطني والمحلي.

4 - مواضيعية (مقتبس من الدليل العملي لإدماج المساواة بين النساء والرجال في مشاريع التعاون الإنمائي الإسباني، MAEC 2004):

التعليم

كَمِيَّة:

- نسبة مكافحة الأمية بين صفوف النساء والرجال.
- نسبة التمدد بين الإناث والذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.
- نسبة الفشل المدرسي بين الإناث والذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.
- نسبة التحاق الإناث بالتأهيل/التكوين المهني.
- ازدياد عدد النساء في الفصول الدراسية التي كانت تعتبر تقليدياً من نصيب الرجال.
- النساء اللواتي يلتحقن بمناصب القرار في المجتمع المحلي أو في مراكز العمل بعد الاستفادة من التأهيل.
- النساء اللواتي تحصلن على عمل أو اللواتي تطلقن نشاطاً اقتصادياً خاصاً بهن بعد الاستفادة من التأهيل.
- مبادرات مرنة للتعليم غير النظامي.
- منشآت للتعليم تشمل فضاءات للنساء وللرجال على حد سواء.
- مشاركة النساء في جمعيات الآباء وهيئات إدارية لمراكز التعليم وعلى المستوى المؤسسي (الوزاري والمناطقي والمحلي).
- وجود وجاهزية روض الأطفال.
- استخدام تكنولوجيات المعلومات جديدة يتم تطبيقها على مناهج التعليم من أجل زيادة قدرة الحصول على التعليم.
- استخدام مناهج تربوية تشاركية وتساعد على الاعتزاز بالذات.
- نسبة الحمل غير المرغوب فيه.
- أعمال إيجابية تم إطلاقها من أجل تحسين التحاق النساء بالتعليم.

نوعية

- مستوى رضى النساء بخصوص التعليم المتلقى.
- مقررات/مناهج التعليم المنقحة والمصوغة من جديد بمنظور النوع الاجتماعي.
- توعية الآباء والأساتذة الذين اطلعوا على المعلومات حول قيم غير جنسوية.
- تغييرات في التقييم الذي يقوم به الآباء والأمهات بشأن تربية بناتهم.
- انطباعات الفتيات والفتيان والمراهقات والمراهقين بخصوص فائدة التعليم.
- تقييم خدمات المشورة والدعم المتاحة في المراكز الدراسية والتي يتلقاها الطلبة.
- مدى الاستفادة من الخدمات من طرف النساء والرجال (والفتيات والفتيان) وما هو مستوى رضى المستخدمين والمستخدمات.

الصحة

كَمِيَّة:

- الأمراض التي تصيب النساء والرجال بشكل خاص.
- الأسباب الرئيسية لوفيات النساء والرجاء بناء على مجموعات الفئات العمرية.
- نسبة وفيات الأمهات.
- الاستفادة من الخدمات الصحية للرجال والنساء بما فيها العراقيل القانونية.
- أصناف وجودة الخدمات الممنوحة على مستوى الرعاية الأولية.
- وفيات الأطفال مفصلة وفق الجنسين.
- مستويات التغذية الأسرية مفصلة بناء على الجنسين والسن.
- توزيع الأغذية داخل الأسرة.
- نسب التلقيح مفصلة وفق الجنسين.
- مؤشرات الأمراض مفصلة وفق الجنسين.
- التوزيع الأسري والمجتمعي للعمل (المأجور وغيره) وآثاره على الصحة الجسدية والعقلية للنساء.
- خدمات صحية تقدمها النساء.
- مشاركة الرجال والنساء في صحة الأسرة و/أو المجتمع المحلي.
- الوقت الذي يخصصه الرجال والنساء لصحة الأسرة والمجتمع المحلي.
- وجود منعشي الصحة في المنطقة والتعرف عليهم، بناء على السن والجنس والتأهيل.
- توزيع أوقات الفراغ بين نساء ورجال الأسرة.
- السلوك الإيجابي للنساء والرجال.
- وجود مجموعات منتظمة من النساء بخصوص الرعاية الصحية.
- مستوى تغطية احتياجات الرعاية ما قبل الولادة وعملية الوضع ورعاية الرضع علاوة على الاحتياجات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وذلك من طرف "الضمان الاجتماعي".

نوعية

- انطباع النساء والرجال بخصوص حالتهم الصحية ومحدداتها.
- ما يعتبر أولوية بالنسبة لصحة الفتيات والفتيان والنساء والرجال، من طرف الرجال والنساء والنظام الصحي.
- معتقدات وتقاليد خاصة حول أسباب وآثار مسارات الصحة والمرض.
- درجة ثقة النساء والرجال في الرعاية العمومية للصحة.
- درجة ثقة النساء والرجال في ممارسات الصحة الجماعية.
- الأسباب الكامنة وراء استخدام أو عدم استخدام النساء للخدمات الصحية.
- الأسباب الكامنة وراء استخدام أو عدم استخدام الرجال للخدمات الصحية.
- انطباع مهنيي الصحة وفق الجنسين والتأهيل وتحديدا، درجة قبول وثقة مهنيي الصحة.
- مستوى الحميية والخصوصية في الخدمات الصحية.

النمو الاقتصادي

كَمِيَّة:

- الدخل الفردي المفصل حسب الجنسين.
- السكان الذين يوجدون تحت خط الفقر، مفصلين وفق الجنسين.
- مشاركة النساء في القوة العاملة (في الأرياف والصناعة وغير النظامية).
- نسبة البطالة مفصلة وفق الجنسين.
- فوارق الرواتب بين النساء والرجال مفصلة وفق القطاعات والمناطق الجغرافية والمجموعات الاجتماعية-الاقتصادية.
- النساء كربات أعمال تجارية صغيرة.
- نساء مالكات لأراضي وبيوت وماشية وممتلكات أخرى إنتاجية، مع التفصيل وفق المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية.
- النساء والفتيات والأطفال الذين يقومون بأعمال منزلية وأشغال أخرى في الأسرة، غير مأجورة.
- الوقت الذي يخصصه الرجال والنساء للعمل اليومي.
- الوقت الذي يخصصه الرجال والنساء للأنشطة خاصة بالسوق.
- النساء اللواتي يصلن إلى مناصب قرار في التعاونيات المحلية.
- مبادرات إنتاجية ترأسها نساء.
- مبادرات إنتاجية أطلقتها نساء.
- وجود وجاهزية روض الأطفال.
- نسبة المساعدات العمومية في المجالات الإنتاجية الموجهة مباشرة إلى النساء.
- نسب النساء المتلقيات للقروض أو القروض الصغيرة جدا، وذلك على مستوى المديونية وإعادة القروض.
- النساء المقترضات اللواتي استطاعت أسرهن تجاوز حاجز الفقر.
- الأسر التي تنتج فيها النساء/الرجال أكبر دخل.
- المشاريع الصغرى للنساء، التي تتحول إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة.
- مبادرات إنتاجية تعمل منذ ما يفوق خمس سنوات.
- ازدياد المنتجات التي يتم تسويقها عبر مبادرات إنتاجية.

نوعية

- مستوى رضى النساء بخصوص الأنشطة الإنتاجية التي تم إطلاقها.
- جودة خدمة الاستشارة والدعم الذي تتلقاه النساء المقاولات ومستوى استخدامها من طرف السكان ودرجة رضى المستخدمين.

عمليات القروض ورأس المال

كَمِيَّة:

- نسبة القروض التي مُنحت للنساء والتي استندت فيها تقارير تقييم الاقتراض على تحليل شامل لمخاطر عدم وفاء المديونات، وليس فقط بشأن تغطية الضمانات.
- نسبة المودعات من النساء لمبالغ أقل من حد ما.
- نسبة المديونات للنظام المالي المشمولات في مركزية المعلومات الاقتراضية.
- نسبة النساء في الشرائح الخمسية ذات الدخل الأقل والتي تم تعزيز قدراتها بواسطة برامج للتربية المالية.
- نسب الأسر (التي يكون على رأسها امرأة و التي يكون على رأسها رجل)، التي استفادت من مشاريع FONPRODE ، مع تفصيل تباين الإيرادات المتأتية من نشاطها الإنتاجي وفق البلدة أو المنطقة.
- نسب الرجال والنساء الذين حسنوا من قدرتهم على الكسب.
- زيادة الدخل المتوسط للنساء مقارنة مع الرجال.
- ازدياد الدخل المتوسط لأسر الأرياف التي على رأسها امرأة مقارنة مع الدخل المتوسط للأسرة التي على رأسها رجل.
- نسبة المنظمات الصغيرة والمتوسطة للمنتجين (مفصلة وفق النساء والرجال)، التي تحصل على المعلومات بشكل مستمر، حول الأسعار والأسواق وتسوق منتجاتها بشكل مشترك و/أو تندمج في أسواق جديدة.
- نسبة تقليص فوارق العبء المفرط في العمل لدى النساء والرجال مقارنة مع الوضع الابتدائي، وذلك وفق نوع النشاط الإنتاجي.
- نسبة النساء اللواتي يتخذن القرارات بخصوص استخدام الدخل والموارد الأسرية وذلك وفق ما يلي: (1) يتحكمن في استخدام الإيرادات ويحددن النفقات، (2) لهن معرفة بإيرادات الأسرة، (3) يشاركن في اشتراء وبيع المعدات، (4) يشاركن في اتخاذ القرارات بخصوص الاستثمار.
- نسبة النساء الاعضاء في منظمات من قبيل منظمات (أصحاب الإنتاج والري والأعمال والبلدية والمحلية والمناطقية)، اللواتي يكن أعضاء في اللجان الإدارية وذلك مقارنة بالرجال.
- نسبة ازدياد الدخل المتوسط الناتج عن منشآت يشرف عليها رجال مقارنة مع الدخل الناتج عن منشآت تشرف عليها نساء.

نوعية

- قاعدة إدارة المخاطر الاقتراضية المستندة إلى المعايير الدولية التي تنص على أن المصارف لا يمكنها أن تستند في قراراتها الاقتراضية وفق جنسانية الزبناء.
- قواعد مبسطة للمودعين من ذوي القيمة المنخفضة والمخاطر المتدنية، والتي تستند إلى معايير دولية مصادق عليها.
- قواعد تتطلب إدراج معلومات حول القروض الصغرى، مفصلة وفق النوع الاجتماعي، في مركزية المعلومات الاقتراضية.
- برامج للتربية المالية للنساء من صواحب المشاريع الصغرى التي تم تنفيذها.

البيئة**كَمِيَّة:**

- الاستفادة من الموارد الطبيعية الجماعية، مفصلة وفق الجنسين.
- استخدام الموارد الطبيعية من أجل التغذية وتزويد الطاقة، مفصلة وفق الجنسين والسن.
- توزيع الأغذية داخل الأسرة، مفصّل وفق الجنسين والسن.
- التوزيع الأسري والجماعي للعمل، مفصّل وفق الجنسين والسن.
- وظائف ومهام صيانة البيئة أو معالجة النفايات، التي تضطلع بها النساء.
- وجود فاعلي البيئة في المنطقة والاعتراف بهم، بناء على السن والجنس والتأهيل.
- وجود مجموعات منتظمة من النساء بخصوص حماية البيئة.
- استخدام الخدمات الممنوحة، من طرف المناطق المحمية، مفصّل وفق الجنسين والسن والعرق.
- تجارة واستخدام واستهلاك المنتجات الطبيعية المحمية، مع تفصيل بناء على الجنسين والسن والعرق.
- إشكاليات الصحة المتعلقة بالتلوث، مع التفصيل بناء على الجنسين والسن والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي.

نوعية

- استخدام ونشر الممارسات والمعارف المحلية (للنساء والرجال).
- مدى توافق المستوطنات التقليدية وحركات الهجرة إلى جانب استراتيجيات حماية البيئة.
- انطباعات النساء والرجال بخصوص المشاكل البيئية.
- مشاركة النساء والرجال في القرارات المتخذة حول الموارد الطبيعية الجماعية.
- النساء اللواتي يضطعن بمهام لها علاقة بالبيئة والتي لم تكن تُسند لهن تقليدياً.

الحكومة

كَمِيَّة:

- نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب تمثيل.
- وفق القطاعات: التعليم والثقافة والصحة والمال والدفاع وغيرها.
- نسب النساء في الأحزاب السياسية في مختلف المجالات (الوطني والمناطقي والمحلي)، (المرشحات والمنخرطات).
- نسبة النساء في منظمات أرباب العمل ونقابات العمال واللوبيات.
- المشاركة في الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.
- عدد المنظمات النسوية والمنظمات المدافعة عن حقوق النساء من مجموع المنظمات الاجتماعية في بلدة ما أو منطقة أو بلد.
- وجود آليات مؤسسية من أجل المساواة بين الجنسين وسياسات عمومية لصالح المساواة في الفرص.
- نسبة النساء المولودات على قيد الحياة ونسبة النساء المسجلات ونسبة النساء الناخبات.

نوعية

- العقبات التي تعيق وصول النساء إلى مناصب حكومية.
- الأسباب التي تدفع النساء إلى الاكتتاب في الأحزاب والترشح ويشغلن مناصب قرار في الأحزاب السياسية.
- الأسباب التي تحول دون حصول النساء على مناصب مسؤولية في منظمات أرباب العمل والنقابات واللوبيات.
- أسباب مشاركة النساء في الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.
- درجة مراعاة مصالح النوع الاجتماعي والتأثير السياسي للمنظمات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق النساء.
- أثر السياسات العمومية على المساواة بين النساء والرجال.
- حضور وأولوية مصالح النوع الاجتماعي في الأجندة السياسية.
- وجود قنوات لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات.



الأداة 3. استخدام علامات النوع الاجتماعي

(مقتبس من "توصيف نظام CAD للعلامات حول أهداف المساعدة" MAEC، خدمة الإحصائيات).

يرتكز جمع البيانات حول علامات توجيه المساعدة إلى نظام من الفهارس من ثلاث قيم 32:

- الرئيسي (ابتدائي): عندما يكون هدف المساواة بين الجنسين أساسيا في تصميم عملية التدخل وأثرها ويمثل أمرا صريحا فيها. يمكن الاختيار من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل كان متاحا إنجاز العمل دون هذا الهدف؟
- الهام (ثانوي): على الرغم من أهميته لا يمثل أحد الأسباب الرئيسية من أجل إنجاز العمل. عندما تكون الغاية الرئيسية من النشاط أمرا آخر، وإن تم تشجيع المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق النساء والفتيات.
- غير موجه: تم إخضاع التدخل لفحص خلص إلى عدم إمكانية إسهامه في العلامة المذكورة.

وحتى يتسنى في مجال النوع الاجتماعي، منح تصنيف "رئيسي" أو "هام"، من الضروري أن ترد بشكل صريح في وثائق المشروع إشارة إلى تحفيز المساواة بين الجنسين وتشجيع حقوق النساء والفتيات وبالتالي لا تكفي الرغبة في تفادي الأثر السلبي.

- وبهذه الصورة يتعيّن على أي نشاط ما أن يصنّف بمثابة "مساواة بين الجنسين" (قيمة رئيسية أو هامة)، عندما يسعى بشكل صريح لتحقيق هذا الهدف وذلك بالمساهمة في ما يلي:
- تقليص مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال وتأمين استفادة النساء من نفس الإمكانيات مقارنة مع الرجال وتفادي تعرضهن للتمييز.
- تطوير أو تعزيز المساواة بين الجنسين أو سياسة عدم التمييز في التشريعات أو المؤسسات. ويتطلب ذلك دراسة مظاهر عدم المساواة الجنسانية بشكل منفرد أو كجزء كامل من الإجراءات العادية للوكالات.

ومن بين العلامات الموجودة بشأن تعميم منظور النوع الاجتماعي، نبرز ما يلي:

- المساواة بين الجنسين
- الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال
- التنمية التشاركية / الحوكمة / حقوق الإنسان
- التنوع الثقافي / الشعوب الأصلية

المساواة بين الجنسين

وإجابة على السؤال الذي يقول: هل علامة "هدف رئيسي" للمساواة بين الجنسين، "أحسن" من تصنيف "هدف هام"، نقول ما يلي:

"لا، إذا تمت ممارسة تعميم النوع الاجتماعي بشكل منتظم، فإن المساواة بين الجنسين غالبا ما تشكل "هدفا هاما" مندمجا في مختلف المشاريع ومن خلال جملة من القطاعات. وستمثل "هدفا رئيسيا" عندما لا يتم مباشرة العمل بدون هدف المساواة بين الجنسين".

وفي كل الأحوال فإن النماذج التالية للتصنيف قد تكون مفيدة:

نماذج من الأنشطة التي يمكن تصنيفها بعلامة "هدف رئيسي":

« محاربة الأمية القانونية لدى النساء البالغات والشابات.

« شبكات الرجال لمناهضة العنف ضد المرأة.

« مشروع اجتماعي للأمن مع منظور خاص لمساعدة النساء البالغات والشابات كشريحة متضررة بشكل خاص في المجتمع.

« تعزيز قدرات وزارات المالية والتخطيط من أجل تحديد أهداف المساواة بين الجنسين ضمن تقليص الفقر على الصعيد الوطني أو اعتماد الإستراتيجيات المماثلة. وقد تستهدف تلك الأنشطة النساء بشكل خاص أو الرجال أو كليهما.

نماذج من الأنشطة التي يمكن تصنيفها بعلامة "هدف هام":

« أنشطة تهدف بشكل رئيسي إلى توفير ماء الشرب لدائرة أو مجتمع محلي وفي الوقت نفسه، تسعى إلى تأمين الوصول الميسر للمنشآت.

« مشروع اجتماعي للأمن يركز على المجتمع المحلي بشكل عام ويؤمن استفادة النساء والفتيات بشكل متساو مثل الرجال والفتيان.

الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال

كل نشاط يتم تصنيفه بهذه العلامة (القيمة الرئيسية أو الهامة)، ينبغي أن يساهم في تحسين صحة الأمومة وما بعد الوضع وصحة الطفل استنادا إلى مفهوم "الرعاية المستمرة" بالنسبة للصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل، التي تشمل منظورا لدورة الحياة وتضم خدمات متكاملة للنساء والأطفال على صعيد الصحة الإنجابية وما قبل الحمل وخلال الوضع وما بعده وأثناء الطفولة. ويتم تأمين هذه الصحة من طرف الأسر والمجتمعات المحلية علاوة على خدمات الاستشارة الخارجية والسريرية ومن طرف مراكز أخرى للصحة على الصعيد المناطقي والوطني. وتعتبر الرعاية المستمرة الاختيار الإنجابي والولادة الآمنة، أساسيان من أجل صحة المرأة والمولود -و أن الولادة الآمنة (الصحية) بمثابة خطوة هامة نحو طفولة سليمة وحياة منتجة.

وتحديداً، يجب أن يشمل النشاط ما يلي:

- تحسين كيفية استفادة النساء والأطفال من حزمة كاملة وشاملة من التدخلات والخدمات الهامة صحياً على مدى الرعاية المستمرة التي يتلقونها.
- فضلاً عن تعزيز أنظمة الصحة بهدف تحسين الاستفادة وتقديم خدمات خاصة ومتكاملة للصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال، وبجودة عالية.
- كما يضمن إحداث قدرات على صعيد الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال، تحفيز عاملي القطاع الصحي وذلك من خلال البنى التحتية والأدوية والمعدات والقوانين الضرورية.

نماذج من الأنشطة:

- « تحديد النسل ومنع الحمل ورعاية ما قبل الولادة وأثناء الولادة وبعد الولادة ورعاية التوليد والعناية بالمولود في المستشفيات.
- « الرعاية المؤهلة أثناء الولادة في منشآت لائقة.
- « الوقاية من تنقل فيروس الإيدز VIH من الأم إلى الطفل وأمراض أخرى منقولة جنسياً.
- « مكافحة الأمراض التي تصيب الجهاز التناسلي وأنواع السرطان المتصلة بالصحة الإنجابية وغيرها من أمراض النساء ومعالجة الخصوبة.
- « الوقاية والعلاج من أمراض الأطفال الرئيسية بما فيها إصابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال.
- « تحسين العادات الغذائية للرضع والصغار وتشجيع رضاعة الأم وتأمين الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام والفيتامينات والمعادن الرئيسية بما فيها فيتامين "أ" والأملاح باليود.
- « إزالة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون الاستفادة من الرعاية الصحية (بما فيها تحديد النسل).
- « تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال ورفع عدد المراكز الصحية المجهزة بشكل لائق.
- « دعم الخطط والأولويات الوطنية المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأطفال.
- « تطبيق آليات للتتبع والتقييم.
- « تأهيل وتحسين قدرات العاملين ونشرهم.
- « تشجيع قيم التربية الجنسية وبرامج الأمن الغذائي وفق احتياجات النساء الحوامل والأمهات وأبنائهن.
- « برامج تتجه إلى المجموعات الأضعف بين السكان مثل نازحي الداخل والأقليات العرقية التي تعاني من النزوح، وذلك بخصوص احتياجاتهم من الصحة الجنسية والإنجابية.

- « تحسين وصول النساء الحوامل والأمهات وأبنائهن، إلى ماء الشرب والصرف الصحي.
- « تأمين خدمات صحية للآم والطفل مثل حزمة الولادة أو إرسال قابلات ومولدات ضمن ردود المستعجلات للمساعدة الإنسانية.
- « جمع بيانات بهدف إعداد إحصاءات من أجل الحصول على معلومات دقيقة بخصوص مدى تنفيذ العلامة، من قبيل عدد الولادات وعدد المواليد "الأحياء".



الأداة 4.

أطر لتحليل النوع الاجتماعي

(مقتبس من "معجم العمل الإنساني والتعاون" من معهد هيغوا)

إن مختلف الأطر التحليلية المبنية تعكس منظورا معينا لوضع النساء وغاية المساواة بين الجنسين. وتشمل تحديدا، صياغات توصيفة أو تحليلية أو تشريعية كما أنها تؤمن إجراءات من أجل التعريف بأنشطة التنمية وتقييمها.

وقد يتم استخدام الأطر بحسب الأغراض التي تم تصميمها من أجلها، كأداة لما يلي:

- التحليل: توفير كفاءات لفحص ديناميات مجموعة ما،
- التخطيط: تقدم الجوانب الرئيسية بشكل مبسط بهدف المساعدة على اتخاذ القرارات،
- الوعي وبناء القدرات (انظر النوع الاجتماعي وبناء قدرات النوع الاجتماعي وبناء قدرات...) للفاعلين في مجال التنمية وذلك في جوانب متصلة بالتحليل والتخطيط للنوع الاجتماعي،
- تقييم أثر النوع الاجتماعي على السياسات ومشاريع التنمية.

وللاستئناس، في ما يلي بعض الأطر المتنوعة الرامية إلى تحقيق تخصيص فعال للموارد من منظور النوع الاجتماعي:

التسمية	مفاهيم رئيسية	مكونات ومصفوفات
إطار موزير CAROLINE O. N. MOSER	<ul style="list-style-type: none"> الدور الثلاثي للنساء: الإنتاجي والإنجابي والجماعي. انتهاكات عملية إستراتيجية للنوع الاجتماعي. ظرفية ومكانة النساء. مقاربات السياسات: الرفاه والمساواة ومكافحة الفقر والفعالية والتمكين والإنصاف. 	<ul style="list-style-type: none"> تعريف أدوار النوع الاجتماعي والدور الثلاثي. تقييم احتياجات النوع الاجتماعي (العملية الإستراتيجية). تفصيل البيانات على مستوى الأسرة. مصفوفة مقاربات السياسات. التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار توازن الدور الثلاثي. إشراك النساء ومنظماتهن في مراحل التخطيط.
تمكين النساء SARA H. LONGWE	<ul style="list-style-type: none"> تمكين النساء. مستويات المساواة: الرفاه المادي والحصول على عوامل الإنتاج والوعي الجنساني والمشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد وتوزيع المنافع. قضايا وهموم النساء. مستويات الاعتراف بقضايا النساء: سلبي ومحايدي وإيجابي. 	<ul style="list-style-type: none"> يتحدد مستوى تمكين النساء بحسب ما تم تحقيقه من مساواة مع الرجال بالنسبة للرفاه والاستفادة والوعي والمشاركة والتحكم. مواصفات النوع الاجتماعي في مشروع ما. مواصفات النوع الاجتماعي لبرنامج تنمية في بلد ما.

<ul style="list-style-type: none"> ● تحليل أسباب وآثار المشاكل قبل تخطيط عمليات التدخل. ● تحليل المؤسسات (قواعدها وأنشطتها ومواردها ومكوناتها والتعامل مع السلطة) ودورها في إعادة إنتاج عدم مساواة النوع الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إن التنمية هي رفاه الإنسان. ● الإنتاج: كل نشاط يسهم في رفاه الإنسان. ● تعتبر علاقات النوع الاجتماعي جزءاً من العلاقات الاجتماعية. ● المؤسسات: الأسرة والمجتمع المحلي والسوق والدولة. - سياسات عمياء / واعية بالنوع الاجتماعي (محايدة وخاصة ومجددة للتوزيع). 	<p>منظور العلاقات الاجتماعية NAILA KABEER</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● مواصفات الأنشطة. ● مواصفات الحصول على الموارد والتحكم فيها والمنافع. ● عوامل مؤثرة على الأنشطة والوصول والتحكم. ● تحليل دورة المشروع وقوائم التحقق (tsilkcehc). 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوصول. ● التحكم. ● الموارد (الاقتصادية والسياسية) ● المنافع. 	<p>إطار هارفارد OVERHOLT, ANDERSON, CLOUD Y AUSTIN</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● مواصفات مجتمع اللاجئين. ● مواصفات الأنشطة (قبل الخروج وأثناء اللجوء). ● مواصفات الحصول على الموارد والتحكم فيها والمنافع (قبل الخروج وأثناء اللجوء). ● عوامل مؤثرة على الأنشطة والوصول والتحكم. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوصول والتحكم. ● موارد ومنافع. ● تغيرات ناشئة عن النزوح أو اللجوء. ● الحماية القانونية والاجتماعية لمجتمع اللاجئين. 	<p>إطار التخطيط الموجه إلى الأشخاص ANDERSON, BRAZEAU Y OVERHOLT. ACNUR</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● مصفوفة القدرات ونقاط الضعف (على المستوى المادي والتنظيمي والتحفيزي)، مفصلة وفق النوع الاجتماعي. ● تحليل التغيرات المؤقتة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● القدرات. ● نقاط الضعف. 	<p>تحليل القدرات ونقاط الضعف ANDERSON Y WOODROW. HARVARD</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تحليل المشاريع على مستوى المجتمع المحلي، على يد مجموعة من المجتمع المحلي. ● مصفوفة تحليل النوع الاجتماعي وفق المستويات والفئات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● مستويات: النساء والرجال والأسرة والمجتمع المحلي. ● فئات: العمل والوقت والموارد والعوامل الثقافية. 	<p>مصفوفة تحليل النوع الاجتماعي RANI PARKER</p>



الأداة 5.

توصيات من أجل استخدام الخطاب الدامج³³

(تم الإعداد بناء على إصدارات Bengoechea الواردة في البيبليوغرافيا)

- تفادي الاستخدام غير المتوازي بالنسبة للنساء، للاسم الشخصي أو الإشارة غير الضرورية لعلاقات القرابة.
- عدم التحويل اللغوي التلقائي للمؤنث عندما يتعلق الأمر بالحديث عن مجموعة منسجمة وذلك باستعمال علامات التأنيث.
- عدم إضافة نعت "امرأة/نساء"، أو "نسوي" أو "نسوية" إلى كلمة قبلها تشير إلى أنهن نساء مثل المحاميات النساء وغيرها.
- عند ذكر النساء والرجال، ينبغي التناوب في تغيير الترتيب بين الكلمتين.
- عدم الاعتقاد الضمني أن الراتب الثاني يعود للنساء و" مهنة ربة بيت"، والقيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وغيرها... لكنهن لسن مجرد تابعات ومتلقيات ومأمورات.
- الحذر من التعابير التي تتمحور حول الرجل في الاستخدام الاعتيادي لكلمة رجل/رجال (هذا يحيل على اللغة الإسبانية التي تستخدم "رجل" بمعنى "إنسان").
- استخدام المؤنث بالنسبة للمناصب العليا والمهن والشهادات العلمية (هذا الإشكال نادر في اللغة العربية، ويحيل على اللغات اللاتينية التي تستخدم صيغة المذكر في هذا السياق، بالنسبة للنساء أيضا، مثل طبيبة وطبيب في الإسبانية يعبر عنها بكلمة médico).
- بدل المذكر "الجنساني" من الممكن اللجوء في بعض الحالات إلى المفردات الجماعية غير المجنسة (أشخاص، فريق، جماعي، عمومي، السكان، الشعب، وغيرها) أو إلى أسماء مجردة (ترشحات، سلك القضاء، الطفولة، المراهقة وغيرها).
- اللجوء إلى الكناية: مثلا ذكر المنصب أو النشاط أو المهنة والمكان الجغرافي...
- تغيير الفعل وتركيب جملة بدون فاعل.
- تغيير صيغة المذكر بصيغة "من + فعل" (مثلا بدلا من "الممثلين" نقول "من يمثل").
- اللجوء إلى الشكل المزدوج المؤنث-المذكر أو المذكر-المؤنث، مع تناوب الترتيب بالنسبة لظهور المذكر.
- في بعض الجمل، يمكن استخدام السطر المائل " / " والبيني " - " و علامة @ (طبعاً هنا الحديث أيضا عن اللغة الإسبانية).

- النعت يتبع المنعوت الأقرب، مثلاً النساء والرجال الحاضرون في القاعة، أو خمسة وعشرون امرأة ورجل مسجلين (هذا أيضاً يجري على اللغة الإسبانية، طالما أن صيغة الجمع في اللغة العربية في هذه الحالات تكون بالذكر).
- استخدام بعض الكلمات التي لا جنس لها، مثل كل وكافة وجميع، إلخ.
- استبدال النعت بإسمين، مثل بدل قول "غير قانونيين"، نقول "في وضع غير قانوني"، أو بدل "معاقون" نقول "في حالة إعاقة"، مثلاً.
- البحث عن نعوت لا جنس لها، هذا يصح بالنسبة للغة الإسبانية لكن العربية، نادر.
- موافقة النعت للإسم الأقرب.
- استبدال النعوت بالصيغة الفعلية، مثلاً بدل أن نقول "المسجلين"، نقول "من سُجلوا" (لكن هذا لا يستقيم في اللغة العربية لأن الفعل أيضاً يُؤنث ونقول "من سُجلن").
- تقديم كلمات غير مجنسة (شخص، جزء وغيرها).
- تفادي الجمل التي بها أسماء موصولة مثل "الذي" و"الذين" غيرها واستبدالها بـ "من".



الأداة 6. مصفوفة النتائج بمنظور النوع الاجتماعي: أسئلة نموذجية³⁴

(مقتبس من "دليل تعميم النوع الاجتماعي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2006)

أهداف / نتائج	مجموعة الأهداف والمؤشرات	وسائل التحقق	حالات ومخاطر
<p>هدف التنمية / أثر</p> <ul style="list-style-type: none"> هل تؤثر علاقات النوع الاجتماعي وأدواره بشكل ما على غاية المشروع؟ هل يؤثر اختيار الأهداف على توزيع الوظائف والمسؤوليات بين الرجال والنساء؟ هل يتم تعريف لاحتياجات الرجال والنساء؟ ما هي الوسائل التي تساعد على التحقق من تحقيق غاية المشروع المراعي للنوع الاجتماعي؟ 	<ul style="list-style-type: none"> ما هي الوسائل التي تساعد على التحقق من تجسيد غاية المشروع المراعي للنوع الاجتماعي؟ فحص مدى التماسك الذي تتسم به السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي لدى الحكومة أو المنظمات الهامة. إلى أي حد يتم الالتفات إلى المشاكل الأكثر صلة مع النوع الاجتماعي على الصعيد السياسية أو المؤسسي؟ ما هي القياسات التي تساعد على التحقق من تحقيق مخرجات المشروع المراعية للنوع الاجتماعي؟ هل تم تحديد تلك المؤشرات بمشاركة المجموعة الموجهة إليها؟ ما هي أوجه التقدم والتغيير التي حصلت بالنسبة للرجال والنساء؟ إلى أي حد يؤثر ذلك التقدم والتغيرات على العلاقة بين الرجال والنساء؟ 	<ul style="list-style-type: none"> هل تم تفصيل معلومات التحقق من غاية المشروع وفق الجنسين وتمت دراستها بالنسبة للنوع الاجتماعي؟ هل تم تفصيل معلومات التحقق من مخرجات المشروع وفق الجنسين وتمت دراستها بالنسبة للنوع الاجتماعي؟ هل تم القيام بتحليل، في وقته، يساعد على تحديد مخرجات المشروع؟ 	<ul style="list-style-type: none"> ما هي العوامل الخارجية الضرورية من أجل دعم الغاية التي تراعي النوع الاجتماعي في المشروع؟ هل يتيح الإطار السياسي والمناخ التشريعي، مشاركة الرجال والنساء في تحقيق الأهداف؟ هل المناخ السياسي يساعد على تبني منظور تشاركي؟ ما هي العوامل الخارجية الضرورية من أجل دعم المخرجات التي تراعي النوع الاجتماعي في المشروع؟ هل تدعم السياسات تلك المخرجات؟ هل توجد أنشطة أخرى على الصعيد الوطني أو المناطقي يمكنها إكمال التقدم المنشود أو قد تهدده؟
<p>آثار المشروع:</p> <ul style="list-style-type: none"> هل للمشروع مخرجات تراعي النوع الاجتماعي؟ هل تحدد المخرجات من هو المستهدف من المشروع، مع التفصيل وفق الجنسين؟ هل يتم تحديد من سيستفيد من المشروع بتفصيل وفق الجنسين؟ هل ساهم كل من النساء والرجال بشكل متعادل في تحديد مخرجات المشروع؟ هل استطاع كل من النساء والرجال التعبير عن آرائهم بخصوص الإشكالات القائمة؟ 			

نتائج	
● هل تم اعتبار أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي، في توزيع المنافع؟	● ما هي المقاييس التي تساعد على التحقق من أن منافع المشروع أفادت النساء والرجال؟
● من استفاد (رجال/نساء)؟	● من الذي يُتوقع أن يستفيد على ضوء التوزيع الجنساني للعمل والانتفاع من الموارد المكتسبة والتحكم فيها؟
● بأي صورة و أي وظيفة شارك كل من الرجال والنساء؟	● هل تشمل التقارير المؤقتة والتقنية وللتقييم والتتبع، البيانات الكمية والنوعية الخاصة، وفق النوع الاجتماعي؟
● هل تعكس المنتجات إنجازات الإنصاف الجنساني؟	● هل تم تفصيل معلومات التحقق من أنشطة المشروع وفق الجنسين وتمت دراستها بالنسبة للنوع الاجتماعي؟
مدخلات	
● ما هي الممتلكات و الخدمات التي أسهم بها المستفيدون من النساء والرجال، في المشروع؟	● هل يوجد ما يكفي من التحفيز والقدرات وكفاءات الإدارة في المجموعة المقصودة وفي المؤسسات الشريكة من أجل تشجيع الأنشطة التي تراعي النوع الاجتماعي؟
أنشطة	
● هل تمت مراعاة جوانب جنسانية في تنفيذ المشروع؟	● هل تم اعتبار الإسهامات سواء بالنسبة للنساء أو الرجال؟
● هل تشجع الأنشطة على تمكين النساء؟	● هل تراعي الإسهامات الخارجية، إمكانية استفادة النساء منها والتحكم فيها؟
● هل تشمل الأنشطة مشاركة متساوية للنساء والرجال؟	● هل خطة المشاركة تتسم بالعقلانية بخصوص العراقيل المحلية المتصلة بالموافقة والقدرة والثقة وإمكانية مشاركة النساء؟
	● هل تعتبر خدمات الخبراء في مجال النوع الاجتماعي، ملائمة، وحصل تدخلهم في الوقت المناسب؟



الأداة 7.

توجيهات من أجل اعتماد مؤسسة منظور النوع الاجتماعي

(فصل مقتبس بتصريف من "اللامساواة الجنسانية في المنظمات: مسارات التغيير التنظيمي لصالح المساواة الجنسانية، (América Latina Genera 2007)

من أجل معالجة عمل المؤسسة، نقدم لك سلسلة من التوجيهات بخصوص مجالات عمل مختلفة، التي تراعي المنظور المنهجي المسمى "التغيير التنظيمي لصالح الإنصاف (35) COPEQ" والتي ستسهم في تعزيز ثقافة النوع الاجتماعي في كنف أي منظمة.

سياسات	
<ul style="list-style-type: none"> ● تأكيد ما إذا كان للمنظمة سياسة للنوع الاجتماعي أو سياسات تطل ديناميات النوع الاجتماعي في المنظمة: ما هي سماتها وهل يتم تطبيقها؟ وهل يوجد ما يكفي من المعلومات بشأن ذلك؟ وهل لها ميزانية ويتم إجراء تتبع للاستخدام والأثر؟ ● تحليل مستوى رسمية الإجراءات في مختلف مجالات عمل المنظمة وتأثيرها على تيسير العمل أو تكرار الجهود. ● القيام بمراجعة وفق ما تم رصده من الميزانية، بخصوص إذا ما كانت الأهمية التي تولى للمساواة بين الجنسين على صعيد الخطابات تتناسب مع مستوى النفقات المخصصة للعمل في هذه المسألة، وطرح عناصر لتطبيق تحليل النوع الاجتماعي على ميزانية المنظمة. ● فحص ما إذا كانت توجد آليات فعلية من أجل تأمين تتبع تعميم منظور النوع الاجتماعي في المنظمة، ومن أجل إجراء عمليات تقييم مدى اعتماد منظور النوع الاجتماعي في كل العمل. 	
تأثيرات	
<ul style="list-style-type: none"> ● التأكد من هويات من اضطلعوا بمسؤولية إنجاز السياسات والتطبيق العملي لمنظور النوع الاجتماعي؟ ما هو الدور الرئيسي الذي قامت به الإدارة؟ وما هو العبء الملقى على عاتق وحدة النوع الاجتماعي؟ وما هي تبعية التدافع الداخلي الذي يقوم به الأفراد داخل المنظمة؟ ● ماذا فعلت منظمات أخرى للتنمية في نفس السياق؟ وما تم تشجيعه بخصوص المساواة والإنصاف الجنسانيين انطلاقاً من المؤسسات الحكومية للبلاد؟ وما مدى تأثير ما تقوم به منظمات أخرى على الصعيد الدولي بخصوص تعميم منظور النوع الاجتماعي؟ وما هو نوع إجراءات التعاون المستقرة التي تم اعتمادها مع منظمات نسوية أو للدفاع عن حقوق المرأة، التي تتمتع بتجربة أوسع بشأن تحديد وتجاوز مظاهر التمييز الجنساني؟ ● عرض المسار التاريخي للكيفية التي تم بها العمل على هذه المسألة في المنظمة، من قبيل موضوع العمل ومن قام به وما هي الصعوبات التي تمت مواجهتها والفرص التي استفيد منها وإلخ. 	

<ul style="list-style-type: none"> ● مفهوم العمل داخل المنظمة: معنى التوظيف في بناء الهويات وكيف ترى المنظمة الارتباط بين حياة موظفيها داخلها وخارجها. ● مكافآت رسمية وغير رسمية مقابل إنجاز "عمل جيد" (وتحليل إتساقها في حال النوع الاجتماعي). ● التمييز لدى التتمين لمختلف أصناف العمل وأنواع القيادات داخل المنظمة. ● تشجيع المنظمة للسلوكيات التي تراعي النوع الاجتماعي، مثلًا بالنسبة للخطاب والدعابات والصور والتأثير والإخ.... ● تحليل الكيفية التي يتم بها تفسير مفهوم المشاركة داخل المنظمة. ● أشكال السلطة المهيمنة في المنظمة. 	<h3>الثقافة التنظيمية</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● رسم شكل توزيع المهام والمسؤوليات المتصلة بتعميم منظور النوع الاجتماعي (مع تحليل الفرص والقيود). ● إعداد هيكل لكيفيات التنسيق بين مختلف أقسام العمل في المنظمة (هل يتوقف ذلك على الجهود الشخصية؟ وهل تمت بشكل رسمي وتم الاعتراف بها وتقييمها؟ وهل تمثل عبئًا إضافيًا... إلخ؟). ● تحليل كيفية إجراء عمليات التخطيط على الصعيد التنظيمي ووفق كل قسم مع استنتاج إذا ما كانت الأشكال الحالية تفيد أو تضر إنجاز أو تطبيق أي إستراتيجية تنظيمية للنوع الاجتماعي. ● دور بنية النوع الاجتماعي: كيف تتعامل باقي الأقسام مع بعضها؟ وما هو دورها بشأن تعميم منظور النوع الاجتماعي؟ وكيف يتم تلقيها من طرف باقي الأقسام؟ ● دراسة خارطة المسؤوليات والمسارات التي يؤثر فيها بشكل مباشر أشخاص مشهود لهم بالخبرة في مجال النوع الاجتماعي. 	<h3>وظائف ومسؤوليات</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ● مقارنة الهيكل التنظيمي الرسمي لاتخاذ القرارات مع الهيكل التنظيمي غير الرسمي وكل مسارات وعلاقات المنظمة التي لها وزن معين في اتخاذ القرارات كما يعرفها الجميع وإن كانت غير واردة في الوثائق وتحليل الاختلالات المحتملة بين الهيكل التنظيمي الرسمي وما يحصل في الواقع بشأن اتخاذ القرارات في المنظمة. ● ما هي آثارها بالنسبة للجوانب التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين ضمن الأولويات التنظيمية؟ ● القيام بالتتبع المفضل للكيفية التي تم بها اتخاذ قرار معين: من تدخل وفي أي جوانب؟ وما هي المعلومات التي كانت بحوزته؟ وهل تمت مراعاة البعد الجنساني للمشكل؟ ● مراجعة حضور آليات لتأمين تطبيق تحليل النوع الاجتماعي في عملية اتخاذ أي قرار. ● مراعاة ما إذا كان يتم اقتراح قرارات لقضايا لها علاقة بأوضاع نزاعية متصلة بالنوع الاجتماعي: مثل وجود مقاومة حيال بعض مبادرات العمل الإيجابي أو حصول تحرش جنسي وغيره. 	<h3>اتخاذ القرارات</h3>

التواصل والتعلم

- تحليل قنوات التواصل النظامية وغير النظامية في المنظمة. وزنها الخاص وتداعياتها بخصوص النوع الاجتماعي. من يشارك فيها؟ وما نوع المعلومات التي تُنقل عبرها؟ إلخ...
- التأكد من وجود آليات للحصول على معلومات مفيدة لمختلف أقسام المنظمة حول النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تطبيق منظور النوع الاجتماعي على كافة أنشطتها.
- قنوات نقل الدروس المستفادة حول النوع الاجتماعي وما تم إحرازه من تقدم أو الصعوبات التي تمت مواجهتها لدى تطبيق منظور النوع الاجتماعي على عمل المنظمة، وذلك من قسم إلى آخر من المنظمة نفسها.
- تحليل كيف يتم تفسير وبلورة العمل الجماعي داخل المنظمة. مراجعة مظاهر التحيز الجنساني المحتملة.
- فحص كيفية تفسير العمل الشبكي مع منظمات أخرى وإذا ما كان يتم تأمين روابط تعاون مع منظمات تتميز بمسار عملها في مجال المساواة بين الجنسين.

الخبرة

- مراجعة السياسات المتبعة في قسم الموظفين بخصوص العلاقات الجنسانية، مثل إجراءات المصالحة ومواجهة التحرش وغيرها.
- فحص أنظمة التعاقدات، بطرح الأسئلة التالية: كيف يتم التأكد من كون الأشخاص المتعاقد معهم سيطبقون إستراتيجية المنظمة للنوع الاجتماعي؟ وكيف يتم التأكد من نفاذ تطبيق رؤى نمطية من طرف منظمي اللقاءات السابقة للوظائف والمهارات التي سيزاولها الرجال والنساء؟
- مراجعة توصيفات مناصب العمل والتأكد من كونها تستوفي كل متطلبات المنصب دون إسقاطات متصلة بصفات من يشغلها عادة. أصناف العقود والرواتب (مراجعة ما إذا كان يتم تبرير "تمييزات" جنسانية محتملة).
- مراجعة التأهيل الذي منحتة المنظمة وإذا ما تم التأكد من التحليل الجنساني لكل مسألة تم تعلمها وإذا ما جرت العادة على تقديم تأهيل بخصوص قضايا النوع الاجتماعي.

هامش المناورة

- ويتعلق بتحديد مجالات المسائل التي برزت كأسباب كامنة للمساواة بين الجنسين في فصول أخرى.
- ويتم في هذا الفصل تحديد مبادرات ترسمها المنظمة من أجل إزالة ديناميات اللامساواة التي تم كشفها في المسارات.

المواقف

- تحليل مستوى التزام الموظفين بالقيم التي تنادي بها رسالة المنظمة وبشكل خاص ما يتصل بالقضاء على مظاهر اللامساواة الجنسانية.
- تحديد سلسلة من المواقف تجاه التغيير (انطلاقاً مما عكسته التجربة الجماعية على مدى مسار QEPoC).
- مراعاة الجوانب الرئيسية للمقاومة حيال إعادة توزيع الموارد والمسؤوليات وإعادة تعيين الأولويات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي نهاية المطاف، وانطلاقاً من وجهة نظر إدارة عمليات التدخل، في ما يلي نقدم أداة (وهذا مقتبس من "الدليل المنهجي من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي". "المجموعة التقنية للنوع الاجتماعي للأمم المتحدة)، ستتيح لنا أيضاً القيام بتحليل القدرات السياسية والتقنية والمالية للمنظمات من أجل التقدم على مسار مؤسسة النوع الاجتماعي. وبعد اكتمال التحليل بخصوص القدرة، علينا أن نعد الحصيلة الإجمالية وأن نخلص إلى توصيات بخصوص القدرات بهدف تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي.

تحليل القدرات التنظيمية بخصوص تعميم منظور النوع الاجتماعي	
بُعد القدرة	أسئلة رئيسية (موجهة للتحليل) المشاركة السياسية
نقاط القوة والضعف	
الرؤية والإستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> هل إطار الإستراتيجيات و/أو السياسات، له علاقة بقضايا النوع الاجتماعي؟ هل يعتبر النوع الاجتماعي بعداً هاماً؟ هل يشمل إجراءات عمل إيجابية بخصوص الفوارق الجنسانية؟ في حال الإيجاب، الرجاء تحديد ما هي.
المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> هل قامت المنظمة بدراسات حول المساواة بين الجنسين؟ في حال الإيجاب، الرجاء تحديد ما هي. هل يتم الحصول على موارد المعلومات المتصلة بمؤشرات النوع الاجتماعي والبيانات المفصلة وفق الجنسين، ويتم استخدامها؟ هل تعتبر المعارف والمعلومات المتوفرة، كافية لمعالجة تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
إطار المفهوم	<ul style="list-style-type: none"> هل تحظى المنظمة بإطار مفاهيم يشمل البعد الجنساني؟ ما هي المنظور؟
إدارة المشاريع	<ul style="list-style-type: none"> هل تراعي المنظمة تعميم منظور النوع الاجتماعي والأعمال الإيجابية ضمن دورة إدارة المشاريع؟ هل لديها أدوات من أجل ذلك؟ هل توجد آليات للتنسيق والتتبع من أجل معرفة كيف تم تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
آليات لتنسيق "المنظور الجنساني في التنمية" DEG	<ul style="list-style-type: none"> هل تشارك المنظمة في فضاء العمل المشترك المسمى "المنظور الجنساني في التنمية" GED مع منظمات أخرى من بلدان شريكة وعلى صعيد المقر الرئيسي؟ هل تشارك المنظمة في فضاءات للحوار مع المانحين والهيئات العمومية من أجل معالجة قضايا متعلقة بـ "المنظور الجنساني في التنمية" GED في البلدان الشريكة وعلى صعيد المقر الرئيسي؟
الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> هل للمنظمة وحدة للنوع الاجتماعي و/أو نقطة ربط خاصة بالنوع الاجتماعي، في المقر الرئيسي أو ميدانياً؟ هل يتم تلقي معلومات بشكل دائم في المنظمة من أجل تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي؟
الموارد المالية	<ul style="list-style-type: none"> هل توجد ميزانية خاصة كافية لمعالجة تعميم منظور النوع الاجتماعي؟ وبأي نسبة؟

وسنقوم، وذلك حسب جوانب الضعف التي تم تحديدها بواسطة الأداة، بتحديد النتائج التي نشد تحقيقها والأعمال الضرورية المطلوبة لذلك، ومن هو/هي الموظف/ة المسؤول/ة على تنفيذها وما فترة الإنجاز المتوقعة وفي نهاية المطاف من هم الذين سيقومون بتنفيذ خطة تعزيز القدرات بخصوص تعميم منظور النوع الاجتماعي أو بعض نتائجها.



Alcalde, Ana e Irene López (2004). Guía práctica para la integración de la igualdad entre mujeres y hombres en los proyectos de la cooperación española. Madrid, .MAEC

http://fongdcam.org/manuales/genero/datos/docs/1_ARTICULOS_Y_DOCUMENTOS_DE_REFERENCIA/C_DESARROLLO/Guia_practica_para_la_integracion_de_la_igualdad_en_los_proyectos_de_cooperacion_al_desarrollo.pdf

América Latina Genera (2007). Desigualdades de género en las organizaciones: procesos de cambio organizacional pro equidad de género

La Mitad Invisible. .(Antolín Villota, Luisa (comp.) (2003) Género en la Educación para el Desarrollo. Madrid, AC-SUR

http://www.acsur.org/IMG/pdf/la_mitad_invisible.pdf

AWID, 2008. “Igualdad de Género y Eficacia de la Ayuda: Perspectivas Regionales en el Proceso Preparatorio de Accra” Guía No.7: Serie la eficacia de la ayuda y los derechos de las mujeres

<http://issuu.com/awid/docs/folleto7-2-17>

Bengoechea, Mercedes y M^a Luisa Calero Vaquera (2003). Guía de Estilo 2: Sexismo y redacción periodística. Valladolid, Junta de Castilla y León

Bengoechea, Mercedes (2005). Sugerencias para evitar el sexismo en el lenguaje administrativo. Santander: Dirección General de la Mujer, Gobierno de Cantabria

Bengoechea, Mercedes y José Simón (2006). Nombra en .red. Madrid, Instituto de la Mujer

http://www.mujaresenred.net/mot.php3?id_mot=78

http://www.inmujer.migualdad.es/MUJER/publicaciones/catalogo/serie_lenguaje.htm

Campaña Muévete por la Igualdad (2010). Contexto de la Política Actual de Igualdad de Género y Desarrollo: ¿Qué lugar ocupará la Cooperación Española y la Sociedad Civil? Madrid, España

http://mueveteporlaigualdad.org/docs/contextoactual_castellano.pdf

Agencia Andaluza de Cooperación Internacional para el Desarrollo/AACID (2013). Manual de pautas para la integración efectiva de la perspectiva de género en la acción .humanitaria. Sevilla, AACID

http://www.juntadeandalucia.es/aacid/images/Servicios/Publicaciones/manual_pautas_integracion_genero_AH.pdf

Manual Para Proyectos “Por .(1998) الوكالة الكندية للتنمية الدولية qué y cómo utilizar indicadores de género”, Servicio Nacional de la Mujer, ACIDI

Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo/AECID (2008). La Ayuda Programática. Guía Técnica para la puesta en marcha de los nuevos instrumentos de cooperación. Madrid, AECID

http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Informes%20y%20gu%C3%ADas/La_ayuda_programatica.pdf

AECID (2010). Plan de Actuación Sectorial de Género y .Desarrollo. Madrid, AECID

http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Planificaci%C3%B3n%20estrat%C3%A9gica%20por%20sectores/AF_PAS_NARRATIVO_GENERO.pdf

AECID (2011). Guía metodológica La planificación de proyectos con perspectiva de género en la Cooperación Española al desarrollo con Ecuador. MAEC, OTC Ecuador

AECID (2014). Guía de modalidades e instrumentos de .cooperación de la AECID. Madrid, AECID

<http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Modalidades%20e%20instrumentos%20de%20cooperaci%C3%B3n/Guia%20de%20modalidades%20e%20instrumentos.pdf>

AECID (2014). Plan Estratégico AECID 2014-2017. Madrid, AECID

AECID (2015). Manual de Planificación y Seguimiento de Gestión para Resultados de Desarrollo. Unidad de Planificación, Eficacia y Calidad de la Ayuda. Madrid, AECID

AECID (2015). Género y su aplicación efectiva en los proyectos de cooperación y de ayuda humanitaria. El caso ,concreto de Níger. OTC Níger, MAEC

versidad Complutense de Madrid, Facultad de Ciencias .Políticas y Sociología
<http://eprints.ucm.es/13206/1/T33169.pdf>

European Community (2004). Toolkit on Mainstreaming Gender Equality in EC Development Cooperation. Section 3: Glossary of gender and development terms

García, Adela (2009). Género y desarrollo humano: una relación imprescindible. Campaña "Muévete por la Igualdad. Es de Justicia". España, Ayuda en Acción, Entre .Culturas e InterRed
http://mueveteporlaigualdad.org/docs/genero_desarrollo_humano_castellano.pdf

Jiménez Almirante, Libertad (2014). El uso transversal de la perspectiva de género en proyectos financiados por la Agencian Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo con aportaciones de técnicos/as y protagonistas locales (en Ecuador, Mozambique y Senegal), Universidad de Extremadura
<http://dehesa.unex.es:8080/xmlui/handle/10662/2592>

IASC (2006). Mujeres, niños, niñas y hombres. Igualdad de oportunidades para necesidades diferentes. Manual sobre cuestiones de género en la Acción Humanitaria. .IASC, Comité Permanente entre Organismos

تقارير "تقدم النساء في العالم" هيئة الأمم المتحدة للمرأة
<http://www.unwomen.org/es/digital-library/progress-of-the-worlds-women>

Instituto Andaluz de la Mujer (2005). Introducción al Enfoque Integrado o Mainstreaming de Género. Guía Básica Nº1. Unidad de igualdad y género. Instituto Andaluz de la Mujer. Consejería para la Igualdad y Bienestar Social. .Consejería de Economía y Hacienda

Instituto Nacional de las Mujeres de México (2003). Manual para el desarrollo de indicadores de evaluación con perspectiva de género, Mexico DF. Instituto Nacional de .las Mujeres de México
http://cedoc.inmujeres.gob.mx/documentos_download/100525.pdf

IPADE (2011). Guía de herramientas para la incorporación del enfoque de género en la gestión de proyectos de

CEPAL (2004). Acceso al crédito en América Latina. "Políticas laborales con enfoque de género. Proyecto CEPAL/GTZ
http://www.cepal.org/mujer/proyectos/gtz/publicaciones/word_doc/Muriel_Zuniga.pdf

CEPAL (2006), Guía de Asistencia Técnica para la producción y el uso de indicadores de género. Unidad Mujer .y Desarrollo, Chile
<http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/1/26731/Guia%20asistencia.pdf>

Comisión Europea (1993). Mujeres y desarrollo. Guía para gestionar la cuestión de género en la cooperación con la Comunidad Europea con los países de América Latina, Asia y el Mediterráneo. Bruselas, CE

Comisión Europea (2004). Guía para la integración de la igualdad de género en la cooperación al desarrollo de la Comisión Europea. Bruselas, CE

De la Cruz, Carmen (1998). Guía Metodológica para integrar la perspectiva de Género en proyectos y Programas de Desarrollo. Vitoria-Gasteiz, EMAKUNDE/ Instituto Vasco de la Mujer y Secretaría General de Acción Exterior. HEGOA, Instituto de Estudios sobre el Desarrollo y .la Economía Internacional, Universidad del País Vasco
http://www.emakunde.euskadi.eus/u72-publicac/es/contenidos/informacion/pub_guias/es_emakunde/adjuntos/guia_genero_es.pdf

De la Cruz, Carmen (2008) De Beijing a París: La relevancia de la igualdad de género para la eficacia de la ayuda. .Madrid, FRIDE
http://fride.org/download/COM_genero_eficacia_ES_abr08.pdf

De la Cruz, Carmen y Varig, Maruja (2008). El financiamiento para la igualdad de género y la nueva "arquitectura de la ayuda". Los casos de Guatemala y Perú .Fundación Carolina
<http://www.mujeresenred.net/IMG/pdf/Financiamiento-GeneroEnero08.pdf>

Espinosa, Julia (2011). La Igualdad de Género en la evaluación de la Ayuda al Desarrollo: los casos de la Cooperación Oficial británica, sueca y española. Madrid. Uni-

- MAEC (2013b). Plan Director de la Cooperación Española 2013-2016. Madrid, MAEC
http://www.cooperacionespanola.es/sites/default/files/plan_director_cooperacion_espanola_2013-2016.pdf
- MAEC (2013c). Política de Evaluación de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
http://www.cooperacionespanola.es/sites/default/files/20130701_politica_de_evaluacion_on-line_0.pdf
- MAEC (2015). Posición Española Agenda Post 2015
http://www.cooperacionespanola.es/sites/default/files/archivo-jornadas-y-seminarios/resumen_posicion_espanola_post2015_0.pdf
- Molina, Estefanía y San Miguel, Nava (Coords) (2009). Colección Cuadernos Solidarios, “Universidad, Género y Desarrollo”, Oficina de Acción Solidaria y Educación, Universidad Autónoma de Madrid
http://www.uam.es/ss/Satellite/es/1242650813225/listadoCombo/Lineas_de_Investigacion_y_Estudios_en_Genero_y_Developpamiento.htm
- Moser, Caroline (1991). “La planificación de género en el tercer mundo: enfrentando las necesidades prácticas y estratégicas de género”, en Guzmán y otros, Una nueva lectura: Género en el desarrollo. Lima: Eds. Entre Mujeres, Flora Tristán
- Moser, Caroline (1995). Planificación de Género y Desarrollo. Teoría, práctica y capacitación. Lima, Centro Flora Tristán, Ed. Entre Mujeres
- Murguialday, C., Vázquez, N., & González, L. (2008). Un paso más: Evaluación del impacto de género. Barcelona, Cooperación y AECID
<http://preval.org/es/un-paso-mas-evaluacion-del-impacto-de-genero>
- Murguialday, Clara (2014). Avanzando en la equidad de género en la gestión comunitaria del agua. Una práctica de planificación conjunta de las ONGD y AECID en Nicaragua. Amigos de la Tierra, Solidaridad Internacional, ECODES, Ingenieros sin Fronteras, y ONGAWA. Nicaragua
<http://www.aecid.org.ni/avanzando-en-la-equidad-de-genero-en-al-gestion-comunitaria-del-agua-una-practica-de-planificacion-conjunta-de-las-ongd-y-aecid-en-nicaragua>
- Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos/OACNUDH (2006). Preguntas y respuestas sobre el acceso al agua y saneamiento. Experiencia en Guatemala. España, Fundación IPADE
<http://www.fundacion-ipade.org/guia-agua-genero-guatemala>
- Ligero, J.A., J. Espinosa, C. Mormeneo y M. Pastelo, (2014). Diferentes aproximaciones para hacer una evaluación sensible al género y al enfoque basado en derechos humanos para el desarrollo. Madrid, MAEC, Colección EGES de evaluación y gestión del conocimiento
<http://www.cooperacionespanola.es/es/diferentes-aproximaciones-para-hacer-una-evaluacion-sensible-al-genero-y-al-enfoque-basado-en-0>
- Ministerio de Asuntos Exteriores, Unión Europea y de Cooperación/MAEC (2004). Guía práctica para la integración de la igualdad entre mujeres y hombres en los proyectos de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
<http://genero.fongdcam.org/guia-practica-para-la-integracion-de-la-igualdad-entre-mujeres-y-hombres-en-los-proyectos-de-la-cooperacion-espanola>
- MAEC (2007a). Estrategia de “Género en Desarrollo” de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
<http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Planificaci%C3%B3n%20estrat%C3%A9gica%20por%20sectores/EstrategiaGENEROdes.pdf>
- MAEC (2007b). Estrategia de Acción Humanitaria de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Planificaci%C3%B3n%20estrat%C3%A9gica%20por%20sectores/DES_AH.pdf
- MAEC, (2007c). Manual de Gestión de Evaluaciones de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
<http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Evaluaci%C3%B3n/Manualdegestiondeevaluaciones.pdf>
- MAEC (2007d). Estrategia de Educación para el Desarrollo de la Cooperación Española. Madrid, MAEC
http://www.aecid.es/Centro-Documentacion/Documentos/Planificaci%C3%B3n%20estrat%C3%A9gica%20por%20sectores/estrategia_educacion_desarr.pdf
- MAEC (2013a). Manual para el establecimiento, seguimiento y evaluación de Marcos de Asociación País. Madrid, MAEC
<http://www.exteriores.gob.es/Portal/es/SalaDePrensa/Multimedia/Publicaciones/Documents/Cooperacion/Planificacion/Planificaci%C3%B3n%20pais/MAP-Metodologia%202013%20SGCID.pdf>

http://www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/gender_water/resourceGuide_Spanish.pdf

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2006). "دليل من أجل تعميم النوع الاجتماعي"، سانتياغو دي تشيلي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

http://www.cl.undp.org/content/dam/chile/docs/genero/undp_cl_genero_guia_tg_2014.pdf

Integrating Human Rights and Gender. (UNEG. (2011). Equality in Evaluation. Towards UNEG Guidance. نيويورك. الأمم المتحدة.

<http://www.uneval.org/document/detail/980>

Urban, Anne-Marie, Rosa Bernal, M. Clotilde Charlot (2002). Enfoque de género en programas y proyectos de desarrollo. Manual de capacitación. Banco Interamericano de Desarrollo, Departamento de Desarrollo Sostenible, Unidad de la Mujer en el Desarrollo. Washington, D.C. BID

VAAA (2010). Guía metodológica para la transversalización del enfoque de género. Grupo técnico de género de Naciones Unidas. بوليفيا.

VVAA (2009). Género en la Educación para el Desarrollo. Estrategias Políticas y Metodológicas. Hegoa y ACSUR-Las Segovias
http://www.hegoa.ehu.es/es/sensibilizacion/publicaciones_de_sensibilizacion

VVAA (2014). Indicadores de género en la reducción de riesgos de desastres. Nicaragua, ACSUR للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID.

VVAA (2010). Reivindicaciones feministas para una ciudadanía transformadora. Hegoa y ACSUR-Las Segovias
http://www.hegoa.ehu.es/es/sensibilizacion/publicaciones_de_sensibilizacion

Zuñiga, M. (2004). Acceso al crédito de las mujeres en América Latina. Santiago de Chile, CEPAL
http://www.cepal.org/mujer/proyectos/gtz/publicaciones/word_doc/Muriel_Zuniga.pdf

tas Frecuentes sobre el Enfoque de Derechos Humanos en la Cooperación para el Desarrollo. HR/PUB/06/8, Nueva York: الأمم المتحدة

<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FAQsp.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2013). كيف تراعي المساعدة النوع الاجتماعي في سياق أصناف التعاون الجديدة؟ نيويورك. هيئة الأمم المتحدة للمرأة

<http://gender-financing.unwomen.org/~media/files/un%20women/grb/resources/how%20can%20aid%20be%20gender%20responsive%20spanish.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014). دليل تقييم برامج ومشاريع بمنظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

<http://www.unwomen.org/~media/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2014/Gu%C3%ADa%20de%20Evaluaci%C3%B3n%20de%20Programas%20ONU%20Mujeres%20-%20ESP%20pdf.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015). How to manage gender-responsive evaluation. Evaluation Handbook. Nueva York
<http://genderevaluation.unwomen.org/en/evaluation-handbook>

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014) OECD Mainstreaming cross-cutting issues Lessons from DAC Peer Reviews mainstreaming cross-cutting issues. Advancing gender equality and environmental sustainability. OECD
<http://www.oecd.org/dac/peer-reviews/Final%20publication%20version%20of%20the%207%20Lessons%20mainstreaming%20cross%20cutting%20issues.pdf>

Oxfam, 2011. دليل المساواة بين الجنسين وحقوق النساء في حالات الطوارئ. شبكة أوكسفام لإدارة الطوارئ المجموعة الفرعية للنوع الاجتماعي خلال الطوارئ. Oxfam

http://www.hapinternational.org/pool/files/Oxfam%202011_Igualdad%20de%20Genero%20y%20Derechos%20de%20las%20Mujeres%20en%20Emergencias.pdf

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2006). دليل الموارد من أجل تعميم منظور النوع الاجتماعي في إدارة الماء (Gender and Water Alliance, 2006). برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

مراجع إلكترونية



معهد المرأة من أجل مساواة الفرص

[/http://www.inmujer.gob.es](http://www.inmujer.gob.es)

وزارة الرئاسة والعلاقات مع البرلمان والمساواة

[/www.mpr.gob.es/](http://www.mpr.gob.es/)

مرصد المساواة بين الجنسين، **CEPAL**

[/http://www.cepal.org/oig](http://www.cepal.org/oig)

OECD GenderNet

[/-www.oecd.org/dac/gender](http://www.oecd.org/dac/gender)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

[/http://www.unwomen.org/es](http://www.unwomen.org/es)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية **UNDP**

[/http://www.undp.org/content/undp/es/home/ourwork/womenempowerment/overview.html](http://www.undp.org/content/undp/es/home/ourwork/womenempowerment/overview.html)

UN Gender Statistics Home

[/http://genderstats.org](http://genderstats.org)

AECID – النوع الاجتماعي في التنمية

[/http://www.aecid.es/es/que-hacemos/genero](http://www.aecid.es/es/que-hacemos/genero)

América Latina Genera

[/http://www.americalatinagenera.org](http://www.americalatinagenera.org)

CEPAL - توزيع النوع الاجتماعي

<http://www.cepal.org/es/areas-de-trabajo/asuntos-de-genero>

المفوضية الأوروبية، **DG DEVCO – GENDER**

https://ec.europa.eu/europeaid/sectors/human-rights-and-governance/gender_en

لجنة الوضعية القانونية والاجتماعية للمرأة، الأمم المتحدة.

[/http://www.unwomen.org/es/how-we-work/csw](http://www.unwomen.org/es/how-we-work/csw)

صندوق الأمم المتحدة للسكان، **UNFPA**

[/http://www.unfpa.org/gender](http://www.unfpa.org/gender)

المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين

[/http://www.eige.europa.eu](http://www.eige.europa.eu)

قائمة المختزلات والحروف الأولى



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية	AECID
الإدارة العامة للدولة	AGE
العمل الإنساني	AH
المساعدة الرسمية للتنمية	AOD
دعم الميزانية العام	APG
دعم الميزانية القطاعي	APS
برنامج التحليل الاجتماعي-الاقتصادي وللنوع الاجتماعي	ASEG
لجنة ماء الشرب والصرف الصحي	CAPS
المناطق ذاتية الحكم	CCAA
التعاون الإنمائي الإسباني	CE
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	CEPAL
لجنة الوضعية القانونية والاجتماعية للمرأة، الأمم المتحدة.	CSW
المديرية العامة للتخطيط وتقييم سياسات التنمية	DGPOLDE
المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة	ECOSOC
منظور وفق حقوق الإنسان	EBDH
التعليم من أجل التنمية	EPD
صندوق التعاون للماء والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية والكاريبي	FCAS
صندوق التحفيز من أجل التنمية	FONPRODE
منظور النوع الاجتماعي في التنمية	GED
المجموعة الثابتة للتنسيق	GEC
الإدارة وفق النتائج	GPRD
مجموعة العمل للفعالية وجودة المساعدات	GTEC
Interagency Steering Committee	IASC
وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون	MAEC
إطار شراكة البلد	MAP
مصفوفة الإدارة وفق النتائج	MGPRD
الأمم المتحدة	NNUU
الأهداف الإنمائية للألفية	ODM
منظمة العمل الدولية	OIT
الهيئات الدولية	OOII
المنظمات غير الحكومية للتنمية	ONGD
المكتب التقني للتعاون	OTC
منهاج عمل بيجين	PADB
خطة العمل القطاعية	PAS
المخطط العام	PD
الخطة الوطنية للتنمية	PND
برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP	PNUD
ميزانيات تراعي النوع الاجتماعي	PSG
الأمانة العامة للتعاون الدولي من أجل التنمية	SGCID
تعميم منظور النوع الاجتماعي في التنمية	TG
مراجع	TDR
وحدة التعاون في الخارج	UCES
الاتحاد الأوروبي	UE
مجموعة الأمم المتحدة للتنمية	UNDG
United Nation Evaluation Group	UNEG
وحدة التخطيط والفعالية وجودة المساعدات	UPEC

ملاحظات أسفل الصفحات



التمييز...)، إلى جانب إدراج مصالح النساء في سياسات أخرى وخطط قطاعية. خلال تحليل المخاطر، يجب الانتباه كثيرا إلى المخاطر المرتبطة بانتهكات حقوق الإنسان للنساء. وعلى الرغم من أن ذلك يتوقف على سياق كل بلد، لكن من المستحسن التفكير في ذلك إلى جانب حركات النساء ومنظمات الدفاع عن حقوقهن (نساء السكان الأصليين والشباب والنشطاء ونساء الأرياف،...)، وبرفقة ممثلي السياسة العمومية من أجل المساواة بين الجنسين ومؤسسات هامة أخرى، لها علاقة بهذه المسألة.

1

وهو ما يعرف أيضا باللغة الإنجليزية تحت مسمى **Mainstreaming** بخصوص إدماج منظور أو مقاربة النوع الاجتماعي في كافة أعمال التنمية.

2

خطة العمل الثانية، في طور المصادقة.

7

حتى يتسنى للمنتجات والأنشطة دعم نتائج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، لا بد من أن تعكس النتائج التي تم الإسهام فيها، التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين و/أو وضع النساء في دوائر الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتكنولوجيات.

3

ووفق الدليل المذكور، بالنسبة لـ "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، فإن التخطيط الإستراتيجي يتركز على تحديد الخطوط العريضة والأهداف الإستراتيجية ذات الطابع العام التي يزمع تنفيذها على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا والتي قد تتراوح ما بين ثلاث وست سنوات. وتعتبر أداة التخطيط الإستراتيجي الجغرافي في التعاون الإنمائي الإسباني هي "أطر شراكة البلد" (MAP). ويمكن تطبيقها على مجال التنمية والعمل الإنساني، حيث يمثل "برنامج البلد" الأداة الرئيسية للتخطيط الإستراتيجي".

8

وتعتبر عملية التدخل بمثابة الأداة الأساسية من أجل تحقيق نتائج ميدانية. ويقوم التعاون الإنمائي والإنساني لـ "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID"، بتجسيد جهوده بشكل رئيسي، عبر المشاريع. ويمزج المشروع، الذي يأتي مرفوقا بـ "إطار منطقي" في تصميمه كأداة، ما بين عناصر متصلة بالتخطيط الإستراتيجي، حيث أنه يهدف إلى تحقيق نتائج ضمن آجال تنفيذ تتجاوز السنة (باستثناء العمل الإنساني الذي قد يستغرق أقل)، من جهة وجوانب عملية مرتبطة بالتنفيذ من جهة أخرى، مثل الجداول الزمنية للأنشطة والمسؤولين والميزانيات.

4

وفي كل الأحوال، لا يتعلق الأمر بموقف جديد بل بتحديد أكثر تجسيدا لمنظور "إطار شراكة البلد"، إذ أننا نعني في هذه المناسبة موقف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID وليس "التعاون الإنمائي الإسباني" برمته. من أجل صياغة المؤشرات، نوصيك باستخدام ومراجعة التوجيهات الواردة في "علبة الأدوات 2" من أجل إنجاز المؤشرات الكمية والنوعية بناء على نماذج مواضيعية.

9

دخلت حيز التنفيذ في 2017 لتحليل بيانات 2016

5

وعندما تفتقر الخطط والسياسات الوطنية لمؤشرات بشأن التقدم المحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في قطاعات بعينها، يمكن التفاوض مع البلد المعني، بشأن استخدام مؤشرات إضافية للخطة الوطنية للتنمية، التي قد تكون مبعثرة أو متاحة لدى مؤسسات وطنية أخرى.

10

انظر الإطار القانوني المرجعي في الفصل 3

11

تكييف نموذج "مراجع" التقييمات العملية المصادق عليها من طرف "قسم التقييم التابع للأمانة العامة للتعاون الدولي من أجل التنمية SGCID (في وزارة الخارجية) استنادا إلى أدبيات الهيئات المشهود لها مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لكن لا بد من تكييف هذه المسائل مع الاحتياجات الخاصة بكل تقييم.

6

يجب القيام بتحليل حول التجارب الماضية حيث توجد العراقيل الرئيسية التي تحول دون تطبيق سياسات المساواة (مثل الافتقار إلى صياغة خطط عملية وغياب المال الكافي والمؤشرات الخاصة بالتبعية وانعدام الإرادة السياسية ووجود مقاومة داخلية واستمرار النزاعات المسلحة أو العنف السياسي أو البنيوي ضد النساء أو وجود نوع آخر من مظاهر

- 19
 الأمر الذي يُطلب تنفيذه من كافة المتلقين للموارد من صندوق FONPRODE.
- 12
 يجب إدراج مسائل المساواة بين الجنسين في كل عناوين تقارير التقييم وفق ما تدعو الحاجة، بدل الاقتصار على الإشارة إليها في قسم مستقل خاص بالنوع الاجتماعي.
- 20
 إن تطبيق معايير الأداء لـ "التعاون المالي الدولي" تعني الاعتراف بأن المشاريع المعنية باقتناء قطع أرضية قد تتسبب في آثار عكسية سواء بالنسبة للأفراد كما المجتمعات المحلية التي تستخدم تلك الأراضي، مع ضرورة تأكيد حق الملكية للنساء.
- 13
 مقتبس كنموذج لعرض المساعدات الموجهة إلى "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية 2015 AECID".
- 21
 وبالنسبة لمسائل الإرث الثقافي، فإن تطبيق القوانين يتطلب اعتراف الزبون بوجهة نظر المجتمعات المحلية المعنية بما فيها النساء.
- 14
 ومن أجل دراسة التكامل، لابد من مراعاة الوثائق المرجعية الرئيسية للتعاون الإنمائي الإسباني. وتحديدا في ما يتعلق بتعميم منظور النوع الاجتماعي، تكتسي أهمية بالغة كل من "الإستراتيجية الجنسانية في التنمية للتعاون الإسباني" و"خطة العمل القطاعي للنوع الاجتماعي في التنمية لـ"الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID" وإن كانت إستراتيجيات أخرى و"إستراتيجية شراكة البلد" تشمل أيضا إشارات إلى المساواة بين الجنسين بشكل تعميمي. كما يجب تحليل، في حال الضرورة، التكامل الممكن مع "إستراتيجية الطفولة" للتعاون الإسباني أو "خطة العمل على النساء وبناء السلام التابعة للتعاون الإنمائي الإسباني.
- 22
 انظر بعض النماذج في "علبة الأدوات".
- 23
 المبدأ القائل باللغة الإنجليزية: "Do no harm" (لا ضرر ولا ضرار)
- 15
 تزامن إصدار هذا الدليل، مع وجودها في المرحلة النهائية من الطبع.
- 24
 إن هذه القضايا ذات الطابع الأكثر خصوصية، تستند إلى معايير دنيا من أجل النشاط في "العمل الإنساني"، والتي حدتها أكسفام Oxfam في عام 2011.
- 16
 لا يوجد في الوقت الراهن أي نموذج معياري للصياغة.
- 25
 توجيهات مقتبسة بتصرف من "دليل النصف غير المرئي". النوع الاجتماعي في "التعليم من أجل التنمية" L. Antolín Villota, ONG ACSUR Las Segovias.
- 17
 بهدف تحليل مدى إساق نتائج الأعمال متعددة الأطراف مع الأولويات القطاعية للنوع الاجتماعي في البلدان (أطر الشراكة والخطط العملية) وتحليل درجة التكامل أو التكرار مع أعمال أخرى مماثلة، ثنائية.
- 26
 دراسة وتحليل نقدي للواقع للتمكن من العمل عليه.
- 18
 لمزيد من المعلومات حول الالتزامات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، الرجاء الاطلاع على الفصل 3 "الإطار التشريعي".

32	مقتبس من "توصيف نظام CAD للعلامات حول أهداف المساعدة" (خدمة الإحصائيات). MAEC.	27	في هذه المسارات، تعتبر المشاركة من مضامين عملية التعلم نفسه ("تعليم" المشاركة وتشجيع السلوكيات التشاركية، ...)، علاوة على كونها وسيلة ضرورية لبلوغ المعرفة الكاملة للواقع.
33	يستند إلى عدة منشورات لصاحبها ميرثيديس بينغويتشيا، الواردة في الببليوغرافيا.	28	نقترح عليك إكمال هذا التحليل بمساعدة التوجيهات الموجودة في "علبة الأدوات 5".
34	مقتبس من "دليل تعميم النوع الاجتماعي" (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2006)	29	فصل مقتبس من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2006) "دليل من أجل تعميم النوع الاجتماعي"، سانتياغو دي تشيلي، PNUD، ص. 195-204.
35	فصل بتصريف من "اللامساواة الجنسانية في المنظمات: مسارات التغيير التنظيمي لصالح المساواة الجنسانية"، América Latina 2007، Genera.	30	مقتبس من "إستراتيجية النوع الاجتماعي" للتعاون الإنمائي الإسباني (MAEC، 2007).

31

لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على:
<http://genderstats.org>





MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES
Y DE COOPERACIÓN



aecid



Cooperación
Española

Av. Reyes Católicos, 4
28040 Madrid, España

Tel. +34 91 583 81 00
www.aecid.es